المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الأربعاء ـ ٢٠١٨/١٢/١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

السلطة تترقب خطوات إسرائيلية لوقف التصعيد بناء على وساطات الأردن ومصر	القدس العربي	٣
بعد إنجازات المقاومة... تفعيل التنسيق الأمني	الأخبار اللبنانية	٤
مخاوف أردنية من تقويض السلطة وتوجه لتشكيل مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية بالقدس	أمد للإعلام	٥
موسكو ترفض احتجاجا إسرائيليا على دعوة هنية لزيارة روسيا	الأناضول التركية	٥
استطلاع: ازدياد شعبية حماس مقابل تراجع فتح وهنية يتفوق على الرئيس عباس في الانتخابات	وكالة سما	٦

شؤون عربية:

ضامنو «آستانة» يتفقون على «تيسير» عمل اللجنة الدستورية	الحياة اللندنية	١٥
«ثلاث عقد» أفشلت اجتماع الوزراء «الضامنين» في جنيف	الشرق الأوسط	١٧
وكالة روسية: الرئيس العراقي سيزور دمشق قريبا	عربي ٢١	١٩
انفراجة لبنانية: حكومة قريبة بصيغة لا غالب ولا مغلوب	العربي الجديد	٢٠

شؤون إسرائيلية:

INSS: إسرائيل فشلت بتحييد تأثير حماس على الضفة	عرب ٤٨	٢٢
خبيران إسرائيليان في الشؤون العربية يحللان "سرّ" تحسّن علاقات إسرائيل مع جاراتها!	مركز مدار للدراسات	٢٥

شؤون دولية:

نكي هيلي عن صفقة القرن: إنها خطة سلام مختلفة ومبتكرة	وكالات أنباء	٢٨
«ناشيونال إنترست»: هذه طريقة إيران في مواجهة سياسة ترامب الفاشلة	ساسة بوست	٢٩

المقالات والدراسات

من تمكين إسرائيل إلى الشراكة الإستراتيجية دور الولايات المتحدة في إدامة المأساة الفلسطينية (٣.٢)	د. سامي العريان	٣٣
تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "صفقة القرن" المحتوى والسياق	حسام بدران	٣٨
مستقبل "صفقة القرن" التي يعدها ترامب	مارك حبيب	٤٦
لكي تبقى فلسطين في الغد: التنازلات العربية قوة إضافية للعدو الإسرائيلي	طلال سلمان	٤٩
مجموعة ضغط يهودية مسيحية تدعم خطة التطهير العرقي في فلسطين؟	لي فانج	٥٢
أزمة الأنفاق: المسارات المحتملة للتصعيد بين إسرائيل وحزب الله (تقدير موقف)	مركز المستقبل	٥٧
الوساطة الكازاخية في أستانا ومرحلة مهمة مقبلة لسورية	شاهر الحاج جاسم	٥٩
البشير في سوريا... منافع متبادلة	د. أماني الطويل	٦١
موروثات البقاء: التهجين الأمني المزعج في سورية	عبدالله عرفان	٦٣
المشروعان المتصادمان في المنطقة للسعودية وإيران مرة أخرى.. ولمن تكون الغلبة؟	د. عبد العزيز حبتور	٦٨

السلطة تترقب خطوات إسرائيلية لوقف التصعيد بناء على وساطات الأردن ومصر لنزع فتيل الانفجار

القدس العربي ـ ٢٠١٨/١٢/١٩

تترقب القيادة الفلسطينية أن تتخذ حكومة الاحتلال الإسرائيلي خطوات عديدة، تبدأ بتخفيف «القبضة العسكرية»، بما تشمل الاقتحامات المتكررة للمناطق الفلسطينية، ووقف سياسة «الإعدام الميداني»، وهدم المنازل، في إطار المساعي الرامية لإعادة الهدوء إلى مناطق الضفة الغربية، بناء على الوساطات المصرية الأردنية القائمة، حيث أوصلت القيادة الفلسطينية «رسالة مباشرة» للجانب الإسرائيلي، حذرت فيها بوقف العمل بالاتفاقيات الموقعة في حال استمرار الهجمات.

وينتظر مسؤولو السلطة الفلسطينية أن تشرع سلطات الاحتلال بتطبيق تعهداتها للوسطاء على الأرض، من أجل إعادة الهدوء مجددا إلى الضفة، ووقف تصاعد الأحداث التي بدأت فجر الخميس الماضي، باغتيال قوات الاحتلال ثلاثة شبان فلسطينيين، وما تلاها من رد فلسطيني بتوسيع نطاق الفعاليات الجماهيرية الشعبية المناهضة للاحتلال، وكذلك تنفيذ هجوم مسلح أودى بحياة جنديين إسرائيليين.

وطلبت القيادة الفلسطينية من مسؤولي الأردن ومصر الذين تدخلوا منذ أيام بهدف إعادة الهدوء، إبلاغ إسرائيل بوقف الاقتحامات للمناطق الفلسطينية بشكل عاجل، بعد استباحة جيش الاحتلال مناطق الضفة الغربية، بما فيها المناطق المصنفة (أ) الخاضعة أمنيا وإداريا للسلطة الفلسطينية.

وعلمت «القدس العربي» أن إسرائيل التي تعهدت للوسطاء بتخفيف القيود المفروضة على الضفة، في إطار العمل على تهدئة الوضع، لم تحدد موعدا للبدء بذلك، وأن الجهود المبذولة لإعادة الهدوء، تخللها إلى جانب اللقاءات التي عقدها مسؤولون كبار في السلطة الفلسطينية مع آخرين من الأردن ومصر، تنسيق مسؤولي البلدين، لعقد لقاء أول من أمس الإثنين بين الوزير الفلسطيني حسين الشيخ، رئيس هيئة الشؤون المدنية، مع نداف أرغمان رئيس جهاز «الشاباك».

وسبق أن كشفت «القدس العربي» أن الاتصالات التي تقوم بها مصر والأردن لـ «تهدئة الضفة» لا تزال قائمة، بهدف منع «انفجار الأوضاع»، على نحو غير متوقع. وكان وفد أمني مصري زار رام الله ليل الخميس، أي في اليوم الأول لاندلاع الأحداث، والتقى الرئيس عباس، ونقل إليه رسالة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومدير المخابرات المصرية اللواء عباس كامل، أكدا خلالها بذل كل الجهود لدعم الاستقرار والهدوء في كافة المناطق الفلسطينية.

يشار إلى أن حركة حماس أدانت اللقاء بين الشيخ ومدير «الشاباك»، وقال القيادي في الحركة سامي أبو زهري، إن هذه اللقاءات تعد «دليلا على عدم مصداقية موقف السلطة». وأضاف «هذه اللقاءات تؤكد مضي السلطة في التنسيق الأمني مع الاحتلال وأن عنترياتها موجهة فقط تجاه المقاومة وأهل غزة».

بعد إنجازات المقاومة... تفعيل التنسيق الأمني

الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/١٩

لم يكن مفاجئاً أن تلجأ إسرائيل والسلطة بعد سلسلة العمليات الناجحة للمقاومة في الضفة الغربية، إلى تفعيل اتصالاتها لتعزيز التنسيق الأمني، بهدف احتواء أجواء الغضب الشعبي، والحؤول دون تكرار مثل هذه العمليات التي – لو حصلت – سيكون وقعها قاسياً جداً على جيش الاحتلال وعلى قيادته السياسية وتحديداً بنيامين نتنياهو. في هذه الأجواء، ذكرت التقارير الإعلامية الإسرائيلية أن ممثل رئيس السلطة الفلسطينية، ووزير الشؤون المدنية حسين الشيخ، وصل إلى إسرائيل حيث عقد اجتماعاً مع رئيس «الشاباك»، ناداف أرغمان، ومع مسؤولين آخرين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وأكدت التقارير نفسها نقلاً عن مصادر فلسطينية، أن الاجتماع تناول «طرق خفض التوتر» في الضفة الغربية، وهو ما يعني عملياً بحث سلسلة إجراءات وخطوات ينبغي على الطرفين الإقدام عليها من أجل تعزيز أمن قوات الاحتلال والمستوطنين. وعلى هذه الخلفية، ربما نشهد في أعقاب ذلك خطوات عملانية من قبل «السلطة» تستهدف فصائل المقاومة، عقاباً لها على استهداف جنود الاحتلال. ولوحظ أن اللهجة الإسرائيلية كانت مضبوطة نسبياً تجاه «السلطة»، بعد تنفيذ العمليات، وهو ما يؤشر أيضاً إلى وجود رضا لدى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إزاء المساعي التي تبذلها السلطة في هذا السياق. وهو ما يتقاطع مع ما نقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية عن المصادر الفلسطينية ذاتها بأن رئيس السلطة محمود عباس، وجّه تعليماته إلى أجهزة الأمن بالحفاظ على التنسيق الأمني، في موازاة المطالبة بوقف هدم بيوت منفذي العمليات في الضفة الغربية، على خلفية أن الهدم سوف يساهم في حشر السلطة ويؤجج الغضب الشعبي.

على خط مواز، أجرى الأردن مجموعة اتصالات تحت عنوان إزالة التوتر. وكان رئيس المخابرات الفلسطينية، ماجد فرج، قد اجتمع مع نظيره الأردني، لمناقشة الأوضاع الأمنية، ونتيجة المخاوف من فقدان السيطرة نتيجة الإجراءات القمعية الإسرائيلية، أكد المصدر الفلسطيني بأن الأردن وجّه رسالة إلى إسرائيل موضحاً فيها أنه إذا واصلت إجراءاتها في الضفة فإن ذلك سوف يعقّد الوضع.

وأكد حسين الشيخ اللقاء مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ووضع هذه الخطوة تحت عنوان مناقشة التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وأن الجانب الفلسطيني طالب الجانب الإسرائيلي بوقف التصعيد و«وقف استباحة واعتداءات المستوطنين ضد أبناء شعبنا». وأضاف الشيخ أن الأردن ومصر مارسا الضغوط لوقف العنف الإسرائيلي في الضفة واستهداف السلطة، مشيراً إلى أن «حملة التحريض الأخيرة من بعض المسؤولين الإسرائيليين على السلطة، وعلى رئيسها». وأوضح أن «هذا الوضع لم يعد يحتمل، وأن الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل على المحك، ولم تعد قائمة بحكم هذا التصعيد».

في المقابل، لم يكشف حسين الشيخ عن المطالب التي يفترض أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية طالبت بها الطرف الفلسطيني لمواجهة المقاومة في الضفة ولمنع التحركات الشعبية، وما كان الرد الفلسطيني على هذه المطالب.

إلى ذلك، نقلت تقارير إعلامية إسرائيلية عن مصدر أمني فلسطيني قوله: «نحن لا نريد الفوضى في الضفة الغربية، ونهتم مثلكم، بمنع حركة حماس من نشر الفوضى، ولكن إسرائيل لا توفّر لنا هذه الإمكانية». وتوجّه إلى المسؤولين الإسرائيليين بالقول: «أنتم تخشون انهيار السلطة في قطاع غزة أكثر مما تخشون من انهيار السلطة في الضفة... تحوّلون الأموال إلى من يطلق عليكم الصواريخ، بينما تحشرون في الزاوية من ينسق معكم في الشؤون الأمنية». وحذر المصدر الأمني، أيضاً، من «خصم مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء من أموال الضرائب التي تقوم إسرائيل بتحويلها للسلطة الفلسطينية في كل شهر»، مشدداً على أن ذلك «سيعرّض السلطة لخطر الانهيار، وتكون حركة فتح أول من يثور ضدها، قبل حركة حماس».

مصدر لـ "أمد": مخاوف أردنية من تقويض السلطة وتوجه لتشكيل مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية بالقدس

أمد . ٢٠١٨/١٢/١٩

قال مصدر فلسطيني مطلع اليوم الثلاثاء، أن هناك توجه أردني بإعادة تشكيل مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية في القدس.

وأكد المصدر لـ "أمد للاعلام" عودة وفد مقدسي مساء يوم الثلاثاء مكون من ١٥ شخصا ،وذلك بعد زيارة لعمان استغرقت عدة ساعات بدعوة من الملك عبد الله الثاني بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس في حفل الاستقبال ومأدبة الغداء الذي أقامها الملك للطوائف المسيحية بمناسبة عيد الميلاد المجيد.

وأعرب الوفد عن تقديره للجهود الكبيرة التي يبذلها الملك عبد الله في دعم صمود المقدسيين والدفاع عن المقدسات الاسلامية والمسيحية .

وأشاد المصدر بالعلاقات الفلسطينية الأردنية والتنسيق التام لمواجهة "صفقة ترامب" ومواقف الملك الحاسمة في دعم وإسناد الشرعية الفلسطينية في مواجهة محاولات استهدافها .

ومن جانبه ذكر المصدر، أن الملك لديه قناعة بأن اي تقويض للسلطه الفلسطينية سيدفع ثمنه الأردن وأكد أنه سيخوض تحركا واسعا لحمايتها.

موسكو ترفض احتجاجا إسرائيليا على دعوة هنية لزيارة روسيا

روسيا ردت بالقول: "أنتم أنفسكم تتحدثون مع حماس"، بحسب إعلام إسرائيلي

الأناضول . ٢٠١٨/١٢/١٩

رفضت موسكو احتجاجا إسرائيليا على توجيهها دعوة إلى إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" الفلسطينية لزيارة روسيا، بحسب إعلام إسرائيلي.

وذكرت القناة الإسرائيلية العاشرة (غير حكومية) الثلاثاء، أن السفير الإسرائيلي لدى موسكو غاري كورين، وجه إلى الخارجية الروسية رسالة احتجاج رسمية على هذه الدعوة، كما وجهت الخارجية الإسرائيلية رسالة مماثلة إلى السفارة الروسية في تل أبيب.

وتعتبر إسرائيل حماس "جماعة إرهابية"، فيما تؤكد الحركة أنها تقاوم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وأضافت القناة التلفزيونية أن الخارجية الروسية رفضت هذا الاحتجاج، وردت على الدبلوماسيين الإسرائيليين بالقول: "أنتم أنفسكم تتحدثون مع حماس".

وتابعت القناة أن رئيس الوكالة اليهودية (حكومية) يتسحاق هيرتسوغ، بحث هذا الموضوع، أمس، مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

وقال لافروف إن روسيا دعت هنية إلى زيارتها في إطار جهود موسكو لمنع تدهور الأوضاع في المنطقة، وفقا للقناة الإسرائيلية.

أغلبية تؤيد التهدئة مع إسرائيل

استطلاع: ازدياد شعبية حماس مقابل تراجع فتح وهنية يتفوق على الرئيس عباس في الانتخابات

وكالة سما ـ ٢٠١٨/١٢/١٩

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في الفترة ما بين ١٢ –١٦ كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٨.

شهدت الفترة السابقة للاستطلاع مجموعة من التطورات الهامة منها تصاعد المظاهرات الشعبية ضد قانون الضمان الاجتماع، وفشل جهود المصالحة الداخلية مرة أخرى، وقالت تقارير صحفية أن الرئيس عباس ينوي حل المجلس التشريعي، وقامت الحكومة القطرية بتحويل أموال لإسرائيل لشراء الوقود لمحطة الكهرباء في قطاع غزة، وأدخلت أموالاً للقطاع لدفع رواتب موظفي حكومة حماس السابقة كذلك تم الكشف عن بيع عقارات في القدس لإسرائيليين يهود رغم استمرار صمود التهدئة بين حماس وإسرائيل فإن هذه الفترة شهدت تصيعداً عسكرياً كبيراً بين الطرفين في قطاع غزة. شهدت الفترة أيضاً أعلاناً من الإدارة الأمريكية نيتها تقديم اقتراحاً لتسوية سلمية أو ما يعرف بـ "صفقة القرن" وطرأ انفتاح عربي على إسرائيل تضمن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لعُمان وزيارات لوزراء إسرائيليين للإمارات العربية المتحدة. أخيراً، طرأ تصعيد عسكري ومواجهات مسلحة في الضفة الغربية أثناء فترة إجراء الاستطلاع. يغطي هذا الاستطلاع كافة هذه القضايا بالإضافة لقضايا أخرى مثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والأوضاع العامة في كل من الضفة والقطاع، وعملية السلام والبدائل المتاحة للفلسطينيين في ظل الجمود الراهن في تلك العملية. تم إجراء المقابلات وجهاً لوجه مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها ١٢٧٠ شخصاً وذلك في ١٢٧ موقعاً سكنياً وكانت نسبة الخطأ +/–٣%.

النتائج الرئيسية

تشير نتائج الربع الأخير لعام ٢٠١٨ إلى تعزز مكانة حماس بين الجمهور الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بينما بقيت مكانة حركة فتح بدون تغيير تقريباً.

إن من الأرجح أن هذا التغيير يعود لتصاعد المواجهات المسلحة بين الفلسطينين والإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة ونجاح حماس في إدخال الوقود والأموال لدفع الرواتب لقطاع غزة رغم معارضة السلطة الفلسطينية لذلك. كما تشير النتائج إلى ارتفاع شعبية رئيس حركة حماس إسماعيل هنية في قطاع غزة وهبوط شعبية الرئيس محمود عباس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

لو جرت انتخابات رئاسية اليوم بين هذين المرشحين فإن النتائج تشير إلى أن فرص فوز هنية أعلى من فرص فوز عباس. ولو جرت انتخابات برلمانية فإن حماس وفتح قد تحصلان على عدد متساو من المقاعد. كما تشير النتائج إلى فقدان الجمهور للأمل بنجاح المصالحة بين فتح وحماس وإلى نسبة عالية جداً من عدم الرضا عن أداء حكومة الوفاق. كما تشير إلى أن الجمهور يعارض بوضوح سياسات الرئيس عباس تجاه قطاع غزة بما في ذلك مطالبة عباس لحماس بتسليم القطاع بشكل كامل لحكومة الوفاق أو المطالبة بوجود سلاح واحد حيث يؤيد الجمهور بقاء الكتائب المسلحة للفصائل جنباً إلى جنب مع قوى الأمن الرسمية.

وتطالب الغالبية العظمى برفع الإجراءات المتخذة ضد القطاع مثل خصومات الرواتب أو تقليل ساعات الكهرباء. لكن من الملفت أن النسبة الأكبر من الجمهور لا تعارض حل المجلس التشريعي الفلسطيني رغم أن أكثر من ثلث الجمهور يعتقد أن هذه الخطوة قد تساهم في تعطيل جهود المصالحة.

تشير النتائج إلى أن هنالك معارضة واسعة النطاق لقانون الضمان الاجتماعي وخاصة في الضفة الغربية وبين الذين ينطبق عليهم شروطه حيث هناك ما يشبه الإجماع على معارضته. يبدوا واضحاً أن غياب الثقة بالحكومة والاعتقاد بعدم عدالة القانون هما السببان الرئيسيان اللذان يدفعان الجمهور نحو معارضته.

ترى الأغلبية في نتائج المواجهة الأخيرة في قطاع غزة بين حماس وإسرائيل انتصاراً لحركة حماس وتؤيد الأغلبية المفاوضات غير المباشرة التي تجريها حماس مع إسرائيل للتوصل لتهدئة طويلة الأمد وتؤيد كذلك الاتفاق الراهن الذي يسمح بدخول الوقود والأموال القطرية للقطاع بالرغم من معارضة السلطة الفلسطينية لهذه الترتيبات. في الواقع تظهر النتائج أن الغالبية العظمى من الجمهور الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ترحب بالدور القطري وتؤيده سواء فيما يتعلق بدعم قطاع الكهرباء أو دفع رواتب موظفي حكومة حماس السابقة. ولكن رغم كل ذلك فإن الجمهور يميل للاعتقاد بأن وقف إطلاق النار الراهن في القطاع سينهار قريباً ويأذن بذلك باندلاع حرب واسعة ضد القطاع.

أما فيما يتعلق بعملية السلام فتشير النتائج إلى تراجع في التأييد لحل الدولتين وارتفاع ملموس في تأييد العمل المسلح والعودة لانتفاضة مسلحة يصاحبها ارتفاع في نسبة الاعتقاد بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً أو عملياً بسبب التوسع الاستيطاني. أما بالنسبة لخطة الإدارة الأمريكية فإن الغالبية العظمى تعتقد أن هذه الإدارة غير جادة في سعيها للسلام وأن الخطة الأمريكية فيما لو تم عرضها لن تدعو لقيام دولة فلسطينية، أو جعل القدس الشرقية عاصمة لها، أو التأكيد على حدود عام ١٩٦٧ كأساس لمفاوضات الحدود، أو الدعوة لحل عادل

لمشكلة اللاجئين، أو الدعوة لإنهاء الاحتلال وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧. لكل ذلك تقول نسبة تبلغ حوالي ثلاثة أرباع الجمهور أن على القيادة الفلسطينية رفض خطة ترامب للسلام. لكن النتائج تشير أيضاً إلى أن أقلية كبيرة تعتقد بأنه لا يمكن الاستغناء عن الوساطة الأمريكية في المفاوضات. كما أن الجمهور ينقسم في موقفه تجاه الخطة الأمريكية فيما لو اشتملت فعلاً على تلك العناصر التي يعتقد الجمهور أنها لن تشملها.

١) الانتخابات الرئاسية والتشريعية:

نسبة من ٦٤% تقول أنها تريد من الرئيس الاستقالة فيما تقول نسبة من ٣٢% أنها تريد من الرئيس البقاء في منصبه. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من ٦٢% أنها تريد استقالة الرئيس. تبلغ نسبة المطالبة باستقالة الرئيس ٥٥% في الضفة الغربية و٧٧% في قطاع غزة. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة المطالبة باستقالة الرئيس ٥٢% في الضفة و٧٨% في قطاع غزة.

نسبة الرضا عن أداء الرئيس عباس تبلغ ٣٢% ونسبة عدم الرضا ٦٥%. نسبة الرضا عن عباس في الضفة الغربية تبلغ ٣٨% وفي قطاع غزة ٢٣%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرضا عن الرئيس عباس ٣٥% (٤٢% في الضفة الغربية و٢٣% في قطاع غزة).

لو جرت انتخابات رئاسية جديدة اليوم وترشح فيها اثنان فقط هما محمود عباس واسماعيل هنية، يحصل الأول على ٤٢% من الأصوات ويحصل الثاني على ٤٩% (مقارنة مع ٤٧% لعباس و٤٥% لهنية قبل ثلاثة أشهر). في قطاع غزه تبلغ نسبة التصويت لعباس ٣٦% (مقارنة مع ٤١% قبل ثلاثة أشهر) وهنية ٦٢% (مقارنة مع ٥٦% قبل ثلاثة أشهر)، أما في الضفة فيحصل عباس على ٤٦% (مقارنة مع ٥١% قبل ثلاثة أشهر) وهنية على ٤١% (مقارنة مع ٤١% قبل ثلاثة أشهر). أما لو كانت المنافسة بين مروان البرغوثي وهنية فإن البرغوثي يحصل على ٥٥% وهنية على ٤٠%.

لو لم يترشح الرئيس عباس للانتخابات فإن مروان البرغوثي هو المفضل بين مجموعة من المرشحين لتولي منصب الرئيس حيث تفضله نسبة من ٢٩%، يتبعه اسماعيل هنية بنسبة ٢٤%، ثم محمد دحلان بنسبة ٦% (١% في الضفة الغربية و١٦% في قطاع غزة)، ورامي الحمد الله (٥%)، ثم خالد مشعل (٤%)، ومصطفى البرغوثي وصائب عريقات (٢% لكل منهما)، ثم سلام فياض (١%).

لو جرت انتخابات برلمانية جديدة بمشاركة كافة القوى السياسية فإن ٦٩% سيشاركون فيها، ومن بين هؤلاء تحصل قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على ٣٤%، وفتح على ٣٥%، وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على ١٠%، وتقول نسبة من ٢١% أنها لم تقرر بعد لمن ستصوت. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة التصويت لحماس ٢٧% ولفتح ٣٦%. تبلغ نسبة التصويت لحماس في قطاع غزة ٣٩% (مقارنة مع ٣٤% قبل ثلاثة أشهر) ولفتح ٣١% (مقارنة مع ٣٢% قبل ثلاثة أشهر). اما في الضفة الغربية فتبلغ نسبة التصويت لحماس ٢٩% (مقارنة مع ٢١% قبل ثلاثة أشهر) ولفتح ٣٩% (مقارنة مع ٣٨% قبل ثلاثة أشهر).

٢) الأوضاع الداخلية:

نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع قطاع غزة تبلغ ٤% في هذا الاستطلاع ونسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية تبلغ ١٤%.

وفي سؤال مغلق سألنا الجمهور من هو الطرف المسؤول عن سوء الأوضاع في قطاع غزة، هل هو حماس، أم السلطة والرئيس عباس، أم مصر، أم أطراف أخرى؟ قالت نسبة بلغت ٤٣% أن المسؤول هو السلطة والرئيس وحكومة الوفاق، وقالت نسبة من ٢١% أنها حماس، وقالت نسبة من ٩% أنها مصر، وقالت نسبة من ٢٠% أنها أطراف أخرى. من المفيد الإشارة لاختلاف الإجابات بين سكان الضفة والقطاع حيث تقول نسبة من ٥٨% من سكان القطاع، مقارنة ب ٣٤% فقط من بين سكان الضفة، أن السلطة والرئيس وحكومة الوفاق هم المسؤولون، وتقول نسبة من ٢٨% من سكان القطاع، مقارنة ب ١٧% فقط من بين سكان الضفة، أن حماس هي المسؤولة.

نسبة الإحساس بالأمن والسلامة الشخصية في قطاع غزة تبلغ ٥٥% ونسبة الإحساس بالأمن في الضفة الغربية تبلغ ٤٧%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الإحساس بالأمن في قطاع غزة ٤٥% وفي الضفة الغربية ٤٨%.

تقول نسبة تبلغ الثلث (٣٢%) من الجمهور الفلسطيني أنها ترغب في الهجرة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة وترتفع هذه النسبة لتبلغ ٤٨% في قطاع غزة وتنخفض إلى ٢٢% في الضفة الغربية.

نسبة من ٣٥% فقط من سكان الضفة الغربية تعتقد أن الناس يستطيعون اليوم انتقاد السلطة في منتطقتهم بدون خوف ونسبة من ٦١% تعتقد أنهم لا يستطيعون ذلك؛ أما في قطاع غزة فإن نسبة من ٤٨% يعتقدون أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة في منطقتهم بدون خوف ونسبة من ٥٠% تعتقد أنهم لا يستطيعون ذلك.

نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية تبلغ ٨٠%.

ترى أغلبية الجمهور (٥٣%) أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عبء على الشعب الفلسطيني، لكن ٤٢% يقولون أنها إنجاز للشعب الفلسطيني.

سألنا الجمهور عن المحطة التي شاهدها أكثر من غيرها خلال الشهرين الماضيين. تشير النتائج إلى أن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة هي الأعلى حيث تبلغ ٢٠%، تتبعها فضائية الأقصى (١٤%)، ثم فضائية معاً وفضائية فلسطين وفضائية فلسطين اليوم (١٢% لكل منهما)، ثم الميادين والقدس (٥% لكل منهما) ثم فضائية العربية (٤%).

٣) المصالحة وحكومة الوفاق:

نسبة من ٢٣% راضية ونسبة من ٦٦% غير راضية عن أداء حكومة الوفاق. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرضا ٢٢%.

٢٩% متفائلون بنجاح المصالحة و٦٦% غير متفائلين، قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من ٣٠% أنها متفائلة.

يرفض الجمهور موقف الرئيس عباس القائل بأن على حماس تسليم القطاع بالكامل لحكومة الوفاق بما في ذلك الوزارات والأمن والسلاح حيث تقول نسبة من ٣٤% فقط أنها توافق على ذلك وتقول أغلبية من ٦١% أنها لاتوافق على ذلك. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من ٣١% أنها تؤيد موقف الرئيس عباس.

وعند السؤال بوضوح أكبر حول تأييد أو معارضة الجمهور لوجود كتائب مسلحة في قطاع غزة جنباً إلى جنب مع قوى الأمن الرسمية التابعة للسلطة، فإن أكثر من الثلثين (٦٨%) يقولون أنهم مع بقاء الكتائب المسلحة وتقول نسبة من ٢٥% فقط أنها ضد بقاء الكتائب المسلحة. من الملفت أنه لا توجد فروقات بين مواقف سكان الضفة والقطاع من هذه المسألة.

كذلك تطالب الغالبية العظمى (٧٧%) السلطة الفلسطينية رفع الإجراءات المتخذة ضد القطاع مثل خصومات الرواتب أو تقليل ساعات الكهرباء. في المقابل تقول نسبة من ١٨% فقط أنها تؤيد رفع هذه الإجراءات ولكن بعد تسليم حماس القطاع للسلطة بشكل كامل. من المفيد الإشارة إلى أن نسبة المطالبة برفع الإجراءات فوراً تبلغ ٨٠% في الضفة مقابل ٧٣% في القطاع.

تؤيد النسبة الأكبر (٤٧%) حل المجلس التشريعي فيما تقول نسبة من ٤٣% أنها تعارض ذلك. مع ذلك، فإن نسبة تبلغ ٣٧% تعتقد أن حل المجلس التشريعي سيضعف فرص المصالحة فيما تقول نسبة من ٢١% أنه سيعزز فرص المصالحة، وتقول نسبة من ٣٤% أنه لن يؤثر على فرص المصالحة.

٤) المواجهات في قطاع غزة ومفاوضات التهدئة:

أغلبية من ٦١% تؤيد (مقارنة مع ٥٥% قبل ثلاثة أشهر) ونسبة من ٣٣% تعارض اتفاق تهدئة طويل الأمد بين حماس وإسرائيل حتى لو تم ذلك بغياب المصالحة بحيث يشمل الاتفاق فتح المعبر مع مصر وتسهيل استخدام ميناء ومطار في مناطق مجاورة للقطاع مقابل حفاظ حماس على الهدوء ووقف مسيرات العودة والطائرات الورقية الحارقة. ترتفع نسبة التأييد لهذه التهدئة إلى ٦٤% في قطاع غزة مقابل ٥٩% في الضفة الغربية.

كذلك، فإن ثلثي الجمهور (٦٧%) يؤيدون التوصل لتهدئة تسمح بدخول الوقود والمال القطري مقابل وقف وتهدئة المواجهات على الحدود وإيقاف البالونات الحارقة. تقول نسبة من ٢٨% أنها تعارض هذه التهدئة. ترتفع نسبة التأييد لهذه التهدئة لتصل إلى ٧٢% في القطاع وتهبط إلى ٦٤% في الضفة.

لكن الأغلبية (٦٢%) تعتقد أن وقف إطلاق النار الأخير بين حماس وإسرائيل لن يصمد طويلاً وسينهار قريباً فيما تعتقد نسبة من ٣٢% أنه سيصمد لفترة متوسطة أو طويلة.

في حالة انهيار وقف إطلاق النار، فإن الأغلبية (٦٢%) تعتقد أن ذلك سيؤدي لحرب واسعة بين حماس وإسرائيل فيما لا تعتقد ذلك نسبة من ٣١%.

لكن الجمهور منقسم تجاه فرص توصل حماس وإسرائيل لهدنة أو تهدئة طويلة الأمد تخفف من الحصار وتوقف المواجهات حيث تعتقد نسبة من ٥٠% أن الفرص عالية أو متوسطة فيما تعتقد نسبة من ٤٨% أن الفرص ضئيلة.

تقول الأغلبية (٦٢%) أن نتائج المواجهة الأخيرة في قطاع غزة بين حماس وإسرائيل هي انتصار لحماس فيما لا تقول بذلك نسبة من ٣١%؛ في المقابل، فإن حوالي الثلثين (٦٦%) غير راضين عن موقف السلطة والقيادة الفلسطينية أثناء هذه المواجهات الأخيرة فيما تبلغ نسبة الرضا عن موقف السلطة ٢٥%.

٥) قانون الضمان الاجتماعي:

٤٤% من الجمهور يقولون أن قانون الضمان الاجتماعي ينطبق عليهم أو سيتأثرون به، فيما تقول نسبة من ٤٦% أنه لا ينطبق عليها.

ينقسم الجمهور تجاه هذا القانون إلى فئات ثلاث: (١) تعارض الأغلبية (٥١%) تطبيق هذا القانون الآن وفي المستقبل، (٢) تؤيد تطبيق هذا القانون كما هو الآن نسبة من ١٣% فقط، (٣) تؤيد تطبيق القانون، ولكن بعد إجراء تعديلات عليه، النسبة الأقل (٩%). ترتفع نسبة معارضة تطبيق القانون الآن أو في المستقبل في الضفة الغربية حيث تصل إلى ٦٥% فيما تهبط المعارضة في قطاع غزة إلى ٢٨%. كذلك ترتفع نسبة معارضة تطبيق القانون الآن أو في المستقبل بين الذين يقولون انه ينطبق عليهم أو سيتأثرون به حيث تصل نسبة المعارضة للثلثين (٦٧%)، وترتفع نسبة المعارضة بين هؤلاء بشكل خاص في الضفة الغربية حيث تبلغ ٨٤%.

في سؤال مفتوح عن أسباب المعارضة للقانون انقسم المعارضون لثلاث فئات: (١) قالت النسبة الأكبر منها (٤٩%) أنه غير عادل وفيه ظلم للناس، (٢) وقالت نسبة من ٣٢% أنها لا تثق بالحكومة وتخشى الفساد والسرقة والواسطة، (٣) وقالت نسبة من ١٤% أن الدخل الحالي ضئيل ولا يحتمل المزيد من الخصومات.

حتى بعد أن يتم تعديل القانون كما يطالب البعض، فإن ثقة الجمهور في أن صندون الضمان أو الحكومة سيدفعا رواتب التقاعد لا تتجاوز ٣١% فيما تقول نسبة من ٥٦% أنهما لن يدفعا رواتب التقاعد.

٦) بيع العقارات للإسرائيليين اليهود:

في سؤال مفتوح تقول الغالبية العظمى من الجمهور الفلسطيني (٨٨%) أن من يقوم ببيع عقارات لإسرائيليين يهود في القدس الشرقية وغيرها من المناطق المحتلة هو عميل وخائن للوطن فيما تقول نسبة من ٩% أنه فاسد وغير وطني.

تقول نسبة تبلغ ثلاثة أرباع الجمهور (٧٥%) أنه لا يوجد في الوقت الراهن ما يكفي من العقوبات لردع من يقومون ببيع العقارات للإسرائيليين اليهود في القدس وغيرها من الأماكن فيما تقول نسبة من ١٤% فقط أنه هناك الآن ما يكفي من العقوبات. عند سؤال الجمهور (في سؤال مفتوح) عن ماهية العقوبة الرادعة قالت نسبة تبلغ حوالي الثلثين (٦٤%) أنها الإعدام أو القتل وقالت نسبة من ٢٢% أنها السجن.

كذلك تقول الغالبية العظمى (٧٨%) أنها غير راضية و١٧% يقولون أنهم راضون عما تقوم به السلطة الفسلطينية في الوقت الحاضر لردع من يقومون ببيع هذه العقارات.

٧) الدور القطري في قطاع غزة:

أكثر من ثلاثة أرباع الجمهور الفلسطيني (٧٨%) تؤيد الجهود القطرية في دعم قطاع الكهرباء في قطاع غزة حتى لو كانت السلطة الفلسطينية معارضة لهذا الدعم القطري. تبلغ نسبة المعارضة للدعم القطري ١٩% فقط.

كذلك فإن الغالبية العظمى (٧٩%) تؤيد الجهود القطرية في دعم رواتب موظفي حكومة حماس السابقة رغم معارضة السلطة الفلسطينية لهذا الدعم المالي القطري. تبلغ نسبة المعارضة لهذا الدعم القطري ١٩%.

وبشكل عام، فإن أغلبية كبيرة (٧٣%) تنظر بشكل إيجابي للدور القطري في الموضوع الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة فيما تراه سلبياً نسبة تبلغ ٢٥%، ومن الملفت أنه لا توجد فروقات ذات مغزى بين مواقف السكان في الضفة والقطاع تجاه الدور القطري.

٨) اجتماع وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

يقول ثلثا الجمهور (٦٧%) أنهم يؤيدون قرار المجلس المركزي بتعليق الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل وذلك حتى تعترف إسرائيل بدولة فلسطين فيما تقول نسبة من ٢٩% أنها ضد هذا القرار.

وتقول نسبة من ٧٢% أنها تؤيد قرار المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال فيما تعارض هذا القرار نسبة من ٢٣%. لكن أغلبية كبيرة تبلغ ٧٠% تقول بأن قيادة السلطة الفلسطينية لن تقوم بتنفيذ هذا القرار فيما تقول نسبة من ٢٣% فقط أنها ستقوم بتطبيقه.

٩) عملية السلام:

نسبة من ٤٣% تؤيد ٥٥% يعارضون فكرة حل الدولتين، وقد عرضت هذه الفكرة على الجمهور بدون إعطاء تفاصيل هذا الحل. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة التأييد لهذا الحل في سؤال مماثل ٤٧% فقط. لكن نسبة التأييد لحل الدولتين ترتفع لتصل إلى ٥٢% عند الإشارة إلى أن حدود الدولة الفلسطينية ستكون خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

لكن عند الطلب من الجمهور أن يختار بين حل الدولتين، وحل الدولة الواحدة، وحل آخر ثالث لم يتم تحديده، قالت نسبة من ٤٥% أنها تؤيد حل الدولتين، وقالت نسبة من ٢٢% أنها تفضل حل الدولة الواحدة، وقالت نسبة من ٢٣% أنها تفضل حلاً آخر. من الضروري الإشارة هنا إلى أننا قد عرّفنا حل الدولتين في هذا السؤال على أنه يعني "دولة مستقلة تقوم إلى جانب دولة إسرائيل على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية". أما حل الدولة الواحدة فعرّفناه على أنه "يشمل كافة مناطق إسرائيل والضفة والقطاع وتتساوى فيه حقوق الفسلطينيين والإسرائيليين اليهود في كافة المجالات". قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من ٥٣% أنها تؤيد حل الدولتين وقالت نسبة من ٢٤% أنها تؤيد حل الدولة الواحدة وقالت نسبة من ١٤% أنها تفضل حلاً ثالثاً آخر.

تعتقد نسبة من ٦٣% أن حل الدولتين لم يعد عملياً بسبب التوسع الاستيطاني لكن نسبة من ٣٥% تعتقد أنه لا يزال عملياً. كذلك، تقول نسبة من ٧٣% أن فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة ضئيلة أو ضئيلة جداً وتقول نسبة من ٢٦% أن الفرص متوسطة أو عالية.

للخروج من الأوضاع الراهنة تقول نسبة من ٣٤% أنها تفضل التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل، فيما تقول نسبة متطابقة أنها تفضل شن كفاح مسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتقول نسبة من ١١% أنها تفضل شن مقاومة شعبية سلمية ضد الاحتلال. لكن نسبة من ١٦% تقول بأنها تفضل الحفاظ على الوضع الراهن. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من ٤٠% أنها تفضل التوصل لاتفاق سلام.

كذلك، تقول النسبة الأكبر (٤٤%) أن العمل المسلح هو الطريق الأكثر نجاعة لقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، فيما تقول نسبة من ٢٨% أن المفاوضات هي الطريق الأكثر نجاعة، وتقول نسبة من ٢٣% أن

المقاومة الشعبية السلمية هي الأكثر نجاعة. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من ٣٩% أن المفاوضات هي الأنجع وقالت نسبة من ٣٣% أن العمل المسلح هو الأنجع.

تقول نسبة من ٧٧% أنها تشعر بالقلق من أن تتعرض في حياتها اليومية للأذى على أيدي إسرائيليين أو أن تتعرض أرضهم للمصادرة أو بيوتهم للهدم، وتقول نسبة من ٢٣% أنها لا تشعر بالقلق.

تقول نسبة من ٥٩% أن هدف إسرائيل بعيد المدى هو إقامة دولة إسرائيل من البحر للنهر وطرد السكان الفلسطينيين فيما تقول نسبة من ٢٣% أن هدف إسرائيل هو ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وحرمان سكانها من حقوقهم. في المقابل، تقول نسبة من ١٨% أن هدف إسرائيل هو ضمان أمنها ثم الانسحاب الكامل أو الجزئي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

في ظل توقف مفاوضات السلام تقول نسبة من ٧١% أنها تؤيد الانضمام للمزيد من المنظمات الدولية، وتقول نسبة من ٦١% أنها تؤيد المقاومة الشعبية السلمية، وتقول نسبة من ٥٤% أنها تؤيد العودة للانتفاضة المسلحة، والمواجهات، وتقول نسبة من ٤٧% أنها تؤيد حل السلطة الفلسطينية، وتقول نسبة من ٣٢% أنها تؤيد التخلي عن حل الدولتين والمطالبة بقيام دولة واحدة للفلسطينيين والإسرائيليين. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من ٤٦% فقط أنها تؤيد العودة لانتفاضة مسلحة وقالت نسبة من ٤٢% فقط أنها تؤيد حل السلطة الفلسطينية.

نصف الجمهور الفلسطيني (٥٠%) يعارض و٤٧% يؤيدون من حيث المبدأ إجراء مفاوضات فلسطينية إسرائيلية لحل الصراع.

في حال قيام دولة فلسطينية فإن الأغلبية (٦٨%) تريدها دولة مسلحة بسلاح ثقيل كالدبابات والطائرات فيما تقول نسبة من ٢٧% أنها تريد قوات أمن قوية بدون سلاح ثقيل.

تعارض أغلبية من ٥٤% قيام الكونفدرالية بين الدولة الفلسطينية والأردن بعد قيام الدولة الفلسطينية وتؤيد الكونفدرالية هذه نسبة من ٤٠%.

١٠) خطة ترامب للسلام:

تقول الغالبية العظمى بين الفلسطينيين (٨٠%) أن الإدارة الأمريكية ليست جادة في إطلاق عملية سلام قريباً وتقول نسبة من ١٦% فقط أنها جادة.

ولو أطلقت هذه الإدارة عملية سلام فإن فرص نجاح الخطة الأمريكية ضئيلة أو منعدمة بنظر ٧٣% من الجمهور فيما تقول نسبة من ٢٤% أن الفرص عالية أو متوسطة.

تقول أغلبية كبيرة من ٧٢% أنه لو عرضت إدارة ترامب خطة للسلام فإن هذه الخطة لن تدعو لقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل فيما تقول نسبة من ٢٢% أنها ستدعو لذلك.

كذلك تعتقد أغلبية مماثلة (٧٥%) أن الخطة لن تدعو لقيام عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية فيما تقول نسبة من ٢١% أنها ستدعو لذلك.

كذلك تعتقد الأغلبية (٦٧%) أن الخطة لن تدعو لتحديد حدود دولة فلسطين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة متبادلة وتقول نسبة من ٢٦% أنها ستدعو لذلك.

وتقول أغلبية ساحقة (٨٠%) أن الخطة لن تدعو لحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين فيما تقول نسبة من ١٦% فقط أنها ستدعو لذلك.

كذلك، تقول أغلبية مماثلة (٧٧%) أن الخطة لن تدعو لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ فيما تقول نسبة من ١٩% أنها ستدعو لذلك.

تقول أغلبية كبيرة من ٧٤% أنه ينبغي على القيادة الفلسطينية رفض الخطة الأمريكية عند عرضها فيما تقول نسبة من ٢١% أن عليها قبولها.

أما لو شملت الخطة الأمريكية على بنود مثل قيام دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وحل عادل لقضية اللاجئين، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، فإن النسبة الأكبر من الجمهور (٤٩%) تدعو إلى رفضها فيما تدعو نسبة ٤٤% إلى قبولها. ترتفع نسبة الدعوة لقبولها في قطاع غزة حيث تبلغ ٥٧% وترتفع نسبة الدعوة لرفضها في الضفة الغربية حيث تبلغ ٥٥%.

تقول أغلبية من ٥٩% أنها تعارض وتقول نسبة من ٢٨% أنها تؤيد عودة الاتصالات التي كانت القيادة الفلسطينية قد أوقفتها مع الإدارة الأمريكية بعد اعتراف إدارة ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون أول (ديسمبر) الماضي.

سألنا الجمهور عما إذا كان من الممكن الاستغناء عن دور الولايات المتحدة كوسيط في مفاوضات فلسطينية–إسرائيلية قالت نسبة من ٥٢% أنه يمكن فعلاً الاستغناء عن هذا الدور فيما قالت نسبة من ٤٣% أنه لا يمكن الاستغناء عن هذا الدور.

١١) انفتاح عربي على إسرائيل:

تقول نسبة من ٧٨% أن العالم العربي مشغول بهمومه وصراعاته الداخلية وأن فلسطين ليست قضيته الأولى فيما لا توافق على ذلك نسبة من ٢١%. كذلك، تقول نسبة من ٧٢% أن هناك تحالفاً عربياً سنياً مع إسرائيل ضد إيران رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ولكن نسبة من ٢١% لا توافق على ذلك.

تقول أغلبية من ٦٠% أن الزيارات التي يقوم بها مسؤولون إسرائيليون لدول عربية تضر جهود حل القضية الفلسطينية فيما تقول نسبة من ١٠% أنها تفيد في حل القضية وتقول نسبة من ٢٧% أنها لا تضر ولا تفيد في ذلك.

سألنا الجمهور عن رأيه في أسباب قيام دول عربية مثل عُمان والإمارات العربية باستقبال قادة ووزراء إسرائيليين في الوقت الراهن: قالت النسبة الأكبر (٦٠%) أن السبب هو السعي لكسب ود ترامب وأمريكا، فيما قالت نسبة من ١٧% أن الهدف من وراء ذلك هو محاربة إيران، وقالت نسبة من ١٢% أن الهدف هو دفع عملية السلام.

١٢) الغايات العليا للشعب الفلسطيني والمشاكل الأساسية التي تواجهه:

نسبة من ٤٦% تعتقد أن الغاية العليا الأولى للشعب الفلسطيني ينبغي أن تكون تحقيق انسحاب إسرائيلي لحدود عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية. في المقابل فإن ٣٠% يقولون أن الغاية الأولى يجب أن تكون الحصول على حق العودة للاجئين وعودتهم لقراهم وبلداتهم التي خرجوا منها في

عام ١٩٤٨.كذلك تقول نسبة من ١٤% أن الغاية الأولى ينبغي أن تكون بناء فرد صالح ومجتمع متدين يلتزم بتعاليم الإسلام كاملة، وتقول نسبة من ١١% أن الهدف الأول يجب أن يكون بناء نظام حكم ديمقراطي يحترم حريات وحقوق الإنسان الفلسطيني.

المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هي استمرار الاحتلال والاستيطان في نظر ٢٩% من الجمهور، وتقول نسبة من ٢٦% أنها تفشي البطالة والفقر، وتقول نسبة من ٢٥% أنها تفشي الفساد في المؤسسات العامة، وتقول نسبة من ١٥% استمرار حصار قطاع غزة وإغلاق معابره، وتقول نسبة من ٣% أنها غياب الوحدة الوطنية.

١٣) قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي:

في قضية مقتل الصحفي والكاتب السعودي جمال خاشقجي تقول الأغلبية (٥١%) أن المسؤولية عن مقتله يتحملها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان فيما تقول نسبة من ٢٦% أن الملك سلمان هو من يتحمل المسؤولية وتقول نسبة من ٩% أن المسؤول عن ذلك هم الموظفون التابعون للملك أو ولي عهده.

ضامنو «آستانة» يتفقون على «تيسير» عمل اللجنة الدستورية

الحياة - ٢٠١٨/١٢/١٩

أعلن وزراء خارجية ضامني آستانة في بيان مشترك أنهم قرروا «تيسير» بداية عمل اللجنة الدستورية وإقرار قواعد عملها وفق قرارات مجلس الأمن وتوجهات المبعوث الأممي إلى سورية.

وكشف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في بيان مقتضب أنه تم التوصل إلى «توافق على دعم البلدان الثلاثة لعقد الجلسة الأولى في بداية العام المقبل» على أن تبدأ عملية سياسية تقودها سورية والسوريون وفق عملية آستانة وسوتشي وضمان وحدة وسيادة سورية.

وجاء البيان عقب اجتماع لافروف مع وزيري خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو، وإيران محمد جواد ظريف في جنيف مع المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا الذي من المقرر أن يقدم احاطته الأخيرة إلى مجلس الأمن غداً إذ قال: «لا يزال هناك المزيد من العمل الماراتوني لضمان إيجاد لجنة دستورية سورية متوازنة».

وفي حين شدد المبعوث الأميركي إلى سورية جيمس جيفري أن بلاده متمسكة بمحاربة «داعش» ومنع امكانية عودته، وتنفيذ القرار ٢٢٥٤، وربط المساهمة في إعادة إعمار سورية بتغير «جوهري» في النظام، أكد جيفري أن بلاده لا تهدف إلى التخلص من رئيس النظام بشار الأسد، كما لا تسعى إلى انهاء النفوذ الديبلوماسي الإيراني المتنامي في سورية بل اخراج قواتها وميليشياتها.

وقبيل الاجتماع أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن البلدان الثلاثة اتفقت على قائمة ممثلي المجتمع المدني في اللجنة الدستورية السورية.

وذكرت في بيان أنه تم التوافق على القائمة يوم الاثنين الماضي، ولدى وصوله إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف لحضور الاجتماع أعرب ظريف عن أمله في التوصل إلى اتفاق.

واستبق وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم الاجتماع، وقال في تصريحات لوسائل إعلام حكومية الاثنين الماضي إن «من المبكر الحديث» عن بدء عمل لجنة دستورية، عازياً «تأخر تشكيل اللجنة أنه ناجم عن محاولة عدد من الدول الغربية التدخل فيها إضافة إلى العقبات التي وضعتها تركيا في طريق تشكيلها».

ومعلوم أن مؤتمر الحوار السوري في سوتشي بداية العام الحالي قرر تشكيل لجنة دستورية لصوغ دستور جديد، وينص الاتفاق على لجنة تضم ٥٠ مرشحاً يسميهم النظام، و٥٠ تسميهم المعارضة، إضافة إلى قائمة اصطلح على تسميتها ثلث المجتمع المدني ويسميها دي ميستورا بالتنسيق مع ضامني آستانة.

ووافق النظام بعد ضغوط روسية على تسمية مرشحيه، لكنه أصر على أن مرجعية اللجنة يجب ان تكون سورية، وأن دور الامم المتحدة يجب ان يكون ميسراً وليس موجهاً الى عمل اللجنة ما تسبب في تأخير تشكيلها. وكانت واشنطن لوحت بإلغاء مسار آستانة في حال عدم التوصل إلى تشكيل اللجنة الدستورية قبل انتهاء ولاية دي ميستورا.

وغداة تصريحات أوضح فيها المبعوث الأميركي إلى سورية جيمس جيفري أنّ بلاده لا تسعى إلى «التخلّص» من رأس النظام بشّار الأسد، لكنّها في المقابل لن تموّل إعادة إعمار هذا البلد إذا لم يتغيّر نظامه «جوهرياً»، قال الناطق باسم الائتلاف السوري المعارض أنس العبدة في اتصال أجرته معه «الحياة»، إنه «لا جديد في حديث جيفري فهو الموقف ذاته منذ بداية الثورة في ٢٠١١»، مشيراً إلى أنه «ليست هناك استراتيجية جديدة وعلى أحسن الأحوال هناك عملية تنشيط للدور الأميركي في القضية السورية ولكن لم نسمع أو نلحظ توجهاً استراتيجياً جديداً لمقاربة الوضع في سورية».

ولفت العبدة إلى أن «أهداف واشنطن ثلاثة هي: انهاء داعش وتحقق معظمه. أما في ما يخص الهدفين الآخرين هما اخراج القوات الإيرانية، والعملية السياسية، فإن الآليات المعتمدة لديهم آليات ناعمة تستلزم وقتاً وصبراً». وخلص إلى أن «النتائج غير مضمونة وفق هذه الآليات».

وكان جيفري قال إن على نظام الأسد يجب أن يوافق على «تسوية»، إذ إنّه لم يحقّق انتصاراً تامّاً بعد سبع سنوات من الحرب في ظلّ وجود ١٠٠ ألف مسلّح مناهض لنظامه على الأراضي السورية، وزاد في كلمة بمؤتمر في مركز «أتلانتيك كاونسل» للأبحاث في واشنطن «نريد أن نرى نظاماً مختلفاً جوهرياً»، مستدركاً: «أنا لا أتحدّث عن تغيير النظام. نحن لا نحاول التخلّص من الأسد»، لكن المسؤول الأميركي شدد على أن البلدان الغربية لن تشارك في إعادة الإعمار إذا لم يتمّ التوصّل إلى حلّ سياسي يقبله الجميع ويترافق مع تغيير في سلوك النظام «لتجنّب فتح الباب أمام أهوال جديدة في السنوات المقبلة».

إلى ذلك، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن الوضع في سورية بدأ يستقر تدريجياً، لكن رجال العصابات ما زالوا يحاولون العودة، فيما أشاد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بمسار آستانة، وزاد: «المرحلة الأهم لتسوية النزاع هي تنظيم الحوار السياسي. ومفاوضات آستانة اعطته دفعة التسارع. كما عقد بنجاح في كانون الثاني

(يناير) في مدينة سوتشي مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي شهد بداية لتشكيل اللجنة الدستورية. وهكذا، يتم إنشاء الظروف السياسية للحفاظ على سلامة الدولة في سورية»، وأكد أنه «اكتمل انسحاب الجزء الأساسي من القوات الروسية المشاركة في عملية محاربة الإرهاب في سورية، بعد تحرير ٩٦ في المئة من أراضي البلاد من التنظيمات الإرهابية»، وقال إن العدد الباقي يكفي للقيام وتنفيذ المهمات المقررة، كما أشار إلى أن «طلعات سلاح الجو الروسي تراجعت من ١٠٠ الى ١١٠ طلعات في اليوم حتى ٢ الى ٤ طلعات في الأسبوع، أغلبها استطلاعية».

«ثلاث عقد» أفشلت اجتماع الوزراء «الضامنين» في جنيف
دي ميستورا تمسك برعاية الأمم المتحدة ولجنة دستورية... ولافروف وجاويش أوغلو وظريف غيروا البيان الختامي

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/١٩

«ثلاث عقد» أدت إلى فشل اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث «الضامنة» لعملية آستانة – سوتشي في الأمم المتحدة، في جنيف، أمس. إذ فوجئ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بتمسك المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا بمعايير عمل اللجنة الدستورية السورية، وقائمة المستقلين فيها، فانتهى اجتماع «الضامنين الثلاثة» من دون اختراق، أو تشكيل للجنة.

ويعني ذلك أن الملف رحل إلى بعد غد، حيث ستجري مشاورات مكثفة في نيويورك بعد الإيجاز الأخير الذي سيقدمه دي ميستورا قبل انتقال الملف إلى خلفه الدبلوماسي النرويجي المخضرم غير بيدرسون.

وقال قيادي معارض لـ«الشرق الأوسط» إن الفشل في إحداث اختراق أسفر عن تغيير مسودة البيان الختامي، بحيث إنه تم حذف عبارة نصت على «إعلان تشكيل اللجنة الدستورية بالتنسيق مع جميع الأطراف».

من جهته، قال دبلوماسي غربي لـ«الشرق الأوسط» إن «العقد» الثلاث التي أدت إلى فشل الاجتماع الوزاري بين لافروف ونظيريه التركي مولود جاويش اوغلو والايراني جواد ظريف، هي: الأولى، الخلاف حول دور الأمم المتحدة في العملية الدستورية، بين تمسك دي ميستورا بـ«رعاية» الأمم المتحدة واقتراح «الضامنين» عقد اجتماعات اللجنة «تحت سقف» الأمم المتحدة أو «في جنيف». والثانية، معايير عمل اللجنة الدستورية، ذلك أن الأمم المتحدة تمسكت بخيار استعجال الاتفاق على المعايير، وليس ترحيل الموضوع إلى العام المقبل، لإلزام المبعوث الجديد غير بيدرسون بالعمل في هذا الموضوع. والثالثة، تركيبة القائمة الثالثة (في اللجنة) التي تضم مستقلين وممثلي المجتمع المدني، إضافة إلى استعجال موسكو الحصول على موقف الأمم المتحدة. وقال الدبلوماسي: «أخذوا ٩ أشهر لتقديم القائمة الثالثة، ويريدون موقفنا خلال ٢٤ ساعة!».

ونقل قيادي في المعارضة السورية عن مسؤول غربي قوله إن نقاشاً حاداً جرى بين دي ميستورا وممثلي «الضامنين» الثلاثة، ذلك أن مبعوث الأمم المتحدة أشار إلى أن اقتراح تسمية الحكومة ٣٠ والمعارضة ٢٠ من

ممثلي القائمة الثالثة يقوض مفهوم بيان الحوار الوطني السوري في سوتشي، الذي نص على أن تضم القائمة الثالثة ممثلي المجتمع المدني والمستقلين والأقليات والعشائر.

وكان الجانب الروسي قد تمسك بأغلبية ٦٠ في المائة في اللجنة الدستورية، أي ما يوازي سيطرة القوات الحكومية على الأرض من مساحة سوريا (٣٠ في المائة لحلفاء واشنطن، و١٠ في المائة لحلفاء أنقرة)، في وقت تمسكت فيه دمشق بأغلبية الثلثين، وأن تملك صلاحية تسمية غالبية أعضاء «القائمة الثالثة»، وحذف أسماء كان قد اقترحها دي ميستورا. وجرت ترجمة ذلك في قائمة حملها الوزراء الثلاثة أمس إلى جنيف، من دون أي خبير أو شخصية بين الذين شاركوا في المفاوضات غير الرسمية حول الدستور السوري خلال السنوات السابقة.

واستبق اجتماع الوزراء الثلاثة، أمس، لقاء هاتفي عقده المبعوث الأميركي إلى سوريا، جيمس جيفري، مع ممثلي «المجموعة الصغيرة»، واتصالات بين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والأطراف السورية، بينهم رئيس «هيئة التفاوض السورية» المعارضة، نصر الحريري. وبحسب المعلومات المتوفرة لـ«الشرق الأوسط»، فإن «المجموعة الصغيرة» اتخذت موقفاً نقل إلى الأمم المتحدة، ودي ميستورا، وتضمن «خطوطاً حمراً»، بينها أن يكون إقرار اللجنة مرتبطاً بموافقة الأمم المتحدة والمعارضة، إضافة إلى ضرورة التمسك بدور «الرعاية للأمم المتحدة»، وإقرار معايير عمل اللجنة.

وبعد مشاورات ماراثونية، اكتفى الوزراء الثلاثة بسقف منخفض لاجتماع جنيف، تمثل بقراءة لافروف (بحضور نظيريه التركي والإيراني) البيان الختامي من دون مؤتمر صحافي. وقال لافروف إن الوزراء أبلغوا دي ميستورا بـ«النتائج الإيجابية لمشاوراتهم مع الأطراف السورية حول تشكيلة اللجنة الدستورية»، وإن الدول الثلاث أكدت عزمها على «الإسهام في إطلاق عمل اللجنة الدستورية، بما في ذلك عن طريق صياغة مبادئ إدارية عامة، من خلال التنسيق مع الأطراف السورية، والمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا». وأوضح البيان أنه سيتم بناء على هذه المبادئ «تحديد القواعد الإجرائية التي ستضمن العمل الفعال الثابت» للجنة الدستورية.

وشددت الدول الضامنة لعملية آستانة على أن «عمل اللجنة الدستورية يجب أن يكون مبنياً على شعور التوافق، والمشاركة البناءة الرامية إلى التوصل للاتفاق العام بين أعضائها، مما سيتيح لنتائج عملها الحصول على أوسع دعم ممكن من قبل الشعب السوري»، وأكدت أن عمل اللجنة الجديدة ينبغي أن يحكمه «إدراك للحلول الوسط والحوار البناء».

وتم الغاء المؤتمر الصحافي المشترك الذي كان مقررا عقده بعد الاجتماع الثلاثي، اكتفى الوزراء بتصريحات أحادية. وقال لافروف، وفقاً لما نقلته عنه وكالة أنباء «إنترفاكس» الروسية، إن

النتيجة التي ستتوصل إليها اللجنة في هذه الحالة ستحظى بـ«تأييد واسع النطاق من قبل الشعب السوري»، ووصف مشاورات جنيف بأنها «إيجابية للغاية».

من جهته، قال دي ميستورا، عقب المحادثات مع روسيا وإيران وتركيا، إنه لا يزال «ينبغي عمل المزيد» في «الجهود الماراثونية» لضمان تشكيل لجنة دستورية متوازنة شاملة جديرة بالثقة، وأضاف في مؤتمر صحافي أنه

سيرفع تقريراً إلى غوتيريش اليوم، وإلى مجلس الأمن غداً، وأنه يتوقع أن يستكمل خليفته بيدرسون عمله ابتداء من السابع من يناير (كانون الثاني)، وتابع: «ينبغي بذل المزيد من الجهد، لكننا نقدر بالتأكيد العمل المكثف الذي تم إنجازه».

وفي البيان العلني، أكد دي ميستورا المبادئ التي قالها في الاجتماع، لجهة رعاية الأمم المتحدة وآلية العمل، وقال إن مشاوراته أمس «جزء أساسي من الجهود المكثفة التي يبذلها المبعوث الخاص، بناء على طلب الأمين العام، للتقدم بشكل أساسي نحو إمكانية إنشاء لجنة دستورية، بقيادة وملكية السوريين، وبتيسير من الأمم المتحدة، من أجل صوغ إصلاح دستوري يعرض لموافقة شعبية، كمساهمة في التسوية السياسية في سوريا، بشكل يضع بيان سوتشي في سياق عملية جنيف، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥»، وأضاف: «هناك جهد إضافي يتعين القيام به لضمان التدابير الضرورية لتشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية متوازنة شاملة – ولإدراج ترتيبات متوازنة للرئاسة ولهيئة الصياغة، وكذا لنسبة التصويت – يتم إنشاؤها تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف».

وكالة روسية: الرئيس العراقي سيزور دمشق قريبا

عربي ٢١ . ٢٠١٨/١٢/١٩

نقلت وكالة روسية عن دبلوماسي عراقي قوله إن الرئيس العراقي برهم صالح سيتوجه خلال الأيام القليلة المقبلة إلى العاصمة السورية دمشق للقاء رئيس النظام بشار الأسد في زيارة رسمية.

ورفض المصدر بحسب وكالة "سبوتنيك" تقديم المزيد من التوضيحات بشأن الزيارة وقال إن "هذا كل ما يمكن الكشف عنه الآن".

وكان رئيس النظام السوري، استقبل نظيره السوداني عمر البشير، في العاصمة دمشق، الأحد الماضي.

ونشرت وكالة الأنباء السورية "سانا" صورا لاستقبال البشير في دمشق، حيث كان على رأس المستقبلين بشار الأسد.

وتوجه الأسد والبشير من مطار دمشق إلى القصر الجمهوري، ليطلقا تصريحات حول الأزمة التي مرت بها سوريا خلال السنوات الماضية.

وبحسب "سانا"، فإن البشير والأسد أكدا أن "الظروف والأزمات التي تمر بها العديد من الدول العربية تستلزم إيجاد مقاربات جديدة للعمل العربي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهذا بدوره كفيل بتحسين العلاقات العربية العربية بما يخدم مصلحة الشعب العربي".

وذكرت "سانا" أن البشير قال إن "سوريا هي دولة مواجهة وإضعافها هو إضعاف للقضايا العربية وما حدث فيها خلال السنوات الماضية لا يمكن فصله عن هذا الواقع وبالرغم من الحرب فقد بقيت متمسكة بثوابت الأمة العربية".

انفراجة لبنانية: حكومة قريبة بصيغة لا غالب ولا مغلوب

العربي الجديد . ٢٠١٨/١٢/١٩

ينتظر اللبنانيون الأيام المقبلة لتلمّس مدى جدية الانفراجة في مفاوضات تشكيل الحكومة اللبنانية هذه المرة، وذلك بعد أيام من المشاورات والمباحثات والاتصالات، على أكثر من خط، أدت إلى حلحلة لما يسمى بـ"العقدة السنية"، ما انعكس في تصريحات أكثر من طرف سياسي يؤكد أن التأليف لن يطول بعد الآن، فيما تبدو الحلحلة مرتبطة بما هو أبعد من لبنان، تحديداً دوراً روسياً واضحاً.

وعلى هامش المفاوضات، كان يمكن تسجيل عدد من الملاحظات، ليس أقلها الدور الذي يؤديه المدير العام للأمن العام اللبناني، اللواء عباس إبراهيم، الذي تركت تحركاته الأخيرة أكثر من علامة استفهام، بما في ذلك لقاؤه أمس بـ"النواب السنة المستقلين"، والذي خرج بعده ليؤكد أن "الأمور تسير على قدم وساق ولا عراقيل أمام تشكيل الحكومة". ولفت إلى أن "المبادرة مؤلفة من ٥ بنود وسنعرضها على الرئيس سعد الحريري (التقاه أمس) والحكومة ستبصر النور قريباً. الجميع ضحى ولا يوجد خاسر، والمبادرة بحاجة إلى وقت لتستكمل ولا فيتو على أحد واللقاء التشاوري يختار من يمثله". وأعلن النائب عبد الرحيم مراد، بعد اللقاء، أن كل العقد بشأن تشكيل حكومة جديدة وجدت طريقها إلى الحل. وقال: "انحلت كل العقد، وما في ولا عقدة أبداً وسيكون لنا من يمثلنا في الحكومة".

والحل المنشود للحكومة حتى الساعة، هو وفق ما كانت قد كشفته "العربي الجديد" قبل أيام، ويرتكز على الصيغة اللبنانية الشهيرة "لا غالب ولا مغلوب"، وهي تقول بأن يخرج الجميع منتصراً ولا أحد منكسرٌ. وعليه، يقوم الحل المنشود على قبول رئيس الجمهورية، ميشال عون، بتوزير شخصية سنية محسوبة على "النواب السنة المستقلين"، من ضمن حصته، فيما يتنازل النواب السنة عن شرط توزير أحدهم. أما رئيس الحكومة المكلف، سعد الحريري، فقد يكون تمسك بقرار عدم توزير أحد هؤلاء، على الرغم من قبوله توزير شخصية مقربة منهم. وعادة، الحلول السياسية في لبنان تخرج بهذه الصيغة، ووفقها تحرك عباس إبراهيم، قبل أيام، والتقى، أمس الثلاثاء، "النواب السنة المستقلين"، للبحث في الأسماء المطروحة، على الرغم من أن مصادر "العربي الجديد" تؤكد أن لا اتفاق بين النواب السنة على اسم واحد، وبالتالي فإن الأيام المقبلة ستخصص للبحث في ما بينهم عن الاسم المناسب، على أن يبلغ إبراهيم به لاحقاً، وعلى الأرجح يوم الجمعة المقبل.

في بورصة الأسماء، يجب أن يراعي الاسم المختار عوامل عدة، أهمها أن يكون محسوباً على النواب السنة الستة أو أحدهم، ويكون مقبولاً من رئيس الجمهورية، بما أنه سيكون وزيراً من اللقاء التشاوري، لكن من حصة رئيس الجمهورية. ووفق ذلك تطرح، بحسب معلومات "العربي الجديد"، أسماء محدودة، وسط توقعات بأن يبرز خلال الساعات المقبلة صراع ضمني بين النواب الستة، خصوصاً أن كل واحد منهم سيحاول إيصال وزير مقرب منه إلى الحكومة، بما أن النواب السنة الستة لا يشكلون كتلة واحدة بل مجموعة مستقلة من النواب الذين

اجتمعوا في الساعات الأخيرة برعاية من "حزب الله" للضغط على الحريري. في الشكل، تبدو مستبعدة إمكانية توزير شخصية مقربة من النائبين فيصل كرامي وجهاد الصمد بما أنهما في كتلة أخرى متحالفة مع تيار "المردة" الذي لا تبدو علاقته إيجابية بـ"التيار الوطني الحر" وبالعهد منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي رفض فيها "التيار" دعم سليمان فرنجية رئاسياً، بالإضافة إلى صعوبة تمثيل شخصية إضافية من مدينة طرابلس أو الشمال بما أن الحكومة ستضم اسماً سنياً من المدينة محسوباً على "تيار المستقبل" وآخر محسوباً على رئيس الحكومة الأسبق، نجيب ميقاتي، من أصل ٦ مقاعد سنية في الحكومة.

وعليه، ستكون الساعات المقبلة مخصصة للبحث في الأسماء التي تشكل تقاطعاً بين النواب السنة الستة و"حزب الله" من جهة وبين "التيار الوطني الحر" والعهد من جهة أخرى. وفي هذا السياق، تبرز وفق معلومات نشرها موقع "المدن" عدة احتمالات، منها توزير شخصية مقربة من النائب عبد الرحيم مراد، يرجح أن تكون نجله حسن، الذي خاض الانتخابات متحالفاً مع "التيار الوطني الحر"، أو اختيار رئيس بلدية صيدا السابق، عبد الرحمن البزري، الذي خاض الانتخابات النيابية في صيدا أيضاً متحالفاً مع "التيار الوطني الحر"، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأسماء. وعملياً، ترتفع أسهم مراد والبزري لعدة عوامل، أهمها إلى تحالفهما مع "التيار الوطني الحر" انتخابياً، انفتاح مراد على السعودية منذ الحرب على اليمن، التي شهدت موقفاً من مراد داعماً للمملكة، كما شهدت هذه الفترة تقارباً مع تيار "المستقبل"، فيما تحالف البزري مراراً، منذ العام ٢٠٠٩، مع تيار "المستقبل" انتخابياً في أكثر من محطة، خصوصاً في الانتخابات البلدية الأخيرة، على الرغم من أن العلاقة ساءت في الانتخابات النيابية الأخيرة.

وتقول المصادر إن المقربين من "حزب الله" يؤكدون أن الفرج الحكومي قريب، بانتظار دور سيضطلع به الحزب للتوافق على الاسم، بما أن المهمة لن تكون سهلة بين النواب السنة الستة، وسيكون حضور الحزب ضرورياً لحسم الأمر. وتؤكد المصادر أن أكثر من طرف عمل على حلحلة هذه العقدة، من بينهم عون ورئيس مجلس النواب، نبيه بري، وعباس إبراهيم الذي بات يضطلع بأدوار سياسية ليست من ضمن مهامه، ما يُذكر بحقبة الوصاية السورية التي كان رجالات الأمن يؤدون فيها أدواراً سياسية، على الرغم من اختلاف الزمن، واستناد إبراهيم اليوم إلى نجاحاته في التفاوض الأمني في أكثر من ملف خلال الحرب السورية. وعلمت "العربي الجديد" أن الأجواء باتت ممهدة كلياً أمام الفرج الحكومي، على الرغم من بعض المخاوف من عقبات قد تبرز في الساعات الفاصلة كما يحصل عادة في لبنان، إلا أن المصادر تؤكد أنه في حال سارت الأمور على ما هو عليه الآن فستكون في لبنان حكومة قبل بداية العام المقبل، بانتظار إنضاج ظروف الحلحلة مع اختيار الاسم، واللقاء المرتقب بين النواب السنة والحريري، الذي يصر عليه النواب السنة لأنه يعني شكلياً الاعتراف بهم وبتمثيلهم.

عموماً، نجح العاملون على خط الحلحلة في التقاط اللحظة الدولية والإقليمية المناسبة للدفع قدماً بعملية تأليف الحكومة. لكن الأكيد أن ثمة عوامل أخرى مرتبطة مباشرة بلبنان ساهمت في إنضاج ظروف تأليف الحكومة، لعل أبرزها ملف أنفاق "حزب الله" على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، والدور الروسي الواضح في هذا الملف،

وفي الملف الحكومي. وقد تأتي زيارة مرتقبة لنائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إلى لبنان مع الانفراجة الحكومية، وهو ما يعني أن الحكومة قد تولد في ظل وجوده في لبنان. وإن تحقق هذا الأمر، فإنه يعني أن روسيا وجهت رسالة واضحة بأن دورها في لبنان بات ثابتاً ومؤثراً، خصوصاً أنها المرة الأولى التي تدخل فيها بقوة على خط الملفات اللبنانية، إن كانت مع إسرائيل، أو الداخلية مثل تأليف الحكومة، بعد أن كان دورها في السنوات الماضية ينحصر في سورية ومع "حزب الله" بوصفه مشاركاً في الحرب السورية.

ومن بين ما يمكن أن يسجل أيضاً في حال تألفت الحكومة، نجاح روسيا في ملف عادة ما يوكل دولياً إلى فرنسا لتعالجه، وهي حاولت في الأشهر الماضية، خصوصاً قبيل القمة التي عقدت في أرمينيا بين عون والرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وكادت تنجح لولا إعلان "حزب الله" رفضه حكومة لا تضم النواب السنة المحسوبين عليه. ويعني الدخول الروسي على الخط اللبناني، أن موسكو باتت تعتبر لبنان من ضمن أولوياتها في الشرق الأوسط، خصوصاً أن أي حل سوري يتطلب دوراً لبنانياً، تحديداً في ملف اللاجئين، بما أن لبنان أعلن تأييده الخطة الروسية، التي يعارضها المجتمع الدولي، وذلك على لسان الحريري، خلال إحدى جلسات تشريع الضرورة في البرلمان قبل أسابيع. إلى ذلك، يبدو أن الدور الروسي الضابط إيقاعَ "حزب الله" في سورية بات ينتقل رويداً رويداً إلى الداخل اللبناني، خصوصاً بعد الجلسة المغلقة التي عقدها مجلس الأمن الدولي الأربعاء الماضي، والتي خصصت للبحث في موضوع الأنفاق، والكلام الروسي الذي أدان حفرها، وأكد "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

INSS: إسرائيل فشلت بتحييد تأثير حماس على الضفة

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/١٩

عاد كبار الباحثين في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب إلى تكرار رؤيتهم لإدارة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خاصة في الضفة الغربية على ضوء التصعيد الأمني، الأسبوع الماضي. وبالإمكان وصف رؤية المعهد، الذي يُعتبر الأهم في إسرائيل كونه متخصصا في الأمن القومي، بأنها رؤية ملتوية وتحاول الالتفاف على الحل المطروح دوليا للصراع، أي حل الدولتين، والذي يقبله الفلسطينيون شريطة أن تشمل الدولة الفلسطينية كلا من الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية. وهي رؤية ملتوية أيضا كونها تتملق موقف اليمين الإسرائيلي الحاكم على ضوء رفضه المطلق لقيام دولة فلسطينية في فلسطين التاريخية.

وقالت دراسة صادرة عن المعهد يوم، الثلاثاء، وأعدها القائم بأعمال رئيس المعهد أودي ديكل والدكتور كوبي ميخائيل وهو باحث كبير في المعهد، إنه حتى لو نجح الجيش الإسرائيلي في قمع "تفجر الإرهاب" في الضفة الغربية، فإن الأحداث الأخيرة تشكل "أضواء حمراء" للحكومة الإسرائيلية بشأن "الحاجة إلى تغيير النموذج القائم الذي يغيب عنه العمل السياسي ويُسمى 'ستاتيكو' (الوضع القائم)، الذي على ما يبدو استنفذ نفسه"، وأنه ثمة حاجة إلى "نموذج معدّل".

واعتبر الباحثان أنه بطرحهما "النموذج المعدّل"، فإنهما يطرحان "خريطة طريق إستراتيجية" ينبغي أن تستند إلى أربعة أرجل: "الحفاظ على حرية العمل الأمني (الإسرائيلي) في المنطقة كلها، من خلال تقليص ملموس لاحتمال الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين؛ استمرار التعاون (التنسيق) الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية والمساعدة على تحسين قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم؛ طرح أفق سياسي، (من خلال) الاستعداد للدخول إلى مفاوضات مع السلطة الفلسطينية حول تسويات مرحلية والبدء في قضايا قابلة للحل وتطبيق فوري لتفاهمات؛ مساعدة إسرائيلية لجهود دولية وإقليمية لإعادة إعمار قطاع غزة، شريطة أن يُنفذ من خلال السلطة الفلسطينية مع استئناف سيطرتها في القطاع".

ومقابل مئات الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال العام الحالي، فإن ما دفع الباحثان إلى الدعوة إلى اتباع "نموذج معدّل" هو أنه في أعقاب العمليات التي وقعت في الضفة مؤخرا، ارتفع عدد القتلى الإسرائيليين، بين جنود ومستوطنين، إلى ١٣ قتيلا هذا العام.

واعتبر الباحثان أن "هذه العمليات تعكس سلم أفضليات حماس في الفترة الراهنة: تنفيذ عمليات في الضفة الغربية والحفاظ على تهدئة في القطاع. وصرّح قائد حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، في أعقاب بلورة التفاهمات حول وقف إطلاق النار في القطاع، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أن هذه التفاهمات لا تسري على الضفة".

وأضافا أن "نجاح حماس في تنفيذ العمليات في منطقة رام الله، المركز والرمز السلطوي للسلطة الفلسطينية، بهدف التسبب بإطلاق عملية عسكرية لقوات الجيش الإسرائيلي قرب مراكز الحكم، تهدف إلى إذلال السلطة الفلسطينية وتقويض مكانتها، وهذه غاية مهمة بالنسبة لحماس في إطار مجهودها للسيطرة على الضفة الغربية".

ويُذكر أن قوات الاحتلال فرضت طوقا على رام الله، الأسبوع الماضي، ونفذت عمليات عسكرية فيها، واستباحت قوات الاحتلال المدينة.

وبحسب هذه الدراسة، فإن الأحداث الأخيرة في الضفة وضعت إسرائيل أمام امتحان "إدارة صراع في جبهتين مختلفتين في الحلبة الفلسطينية"، وذلك لأول مرة منذ "انتفاضة السكاكين" التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

"تقديس" إسرائيل للتهدئة بدون فعل سياسي

رأى الباحثان أن هذه الأحداث واحتمال التصعيد الكامن فيها "تلقي ظلا حقيقيا على فاعلية 'تقديس' التهدئة الأمنية من دون فعل سياسي، والاستناد إلى 'ستاتيكو' متخيّل، يجري تحت رعايته دفع توسيع المستوطنات، وشرعنة الشروط القانونية لضم مناطق في الضفة الغربية وسد خيار دفع تسوية الدولتين. وفي الوقت نفسه يتسارع ضعف المؤسسة السلطوية للسلطة الفلسطينية، لدرجة خطر تفككها".

وانتقد الباحثان سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بخصوص ترسيخ الانقسام الفلسطيني والفصل بين الضفة والقطاع، وقالا إن هذه السياسة إلى جانب "التقدير بوجود قدرة على تحييد تأثير حماس على الضفة الغربية، لم تنجح في امتحان أحداث الأسبوع الماضي".

ولفت الباحثان إلى أن "الفكرة الإستراتيجية التي توجه سياسة إسرائيل تعتبر أنه بالإمكان تحقيق تهدئة في الضفة الغربية بواسطة تحسين نسيج حياة السكان الفلسطينيين وتسهيل تنقلهم. والاستقرار النسبي هناك لفترة ما عزز هذا الاعتقاد". لكنهما شددا في المقابل على أنه "في قطاع غزة، وخاصة في أعقاب جولة المواجهة الأخيرة بين إسرائيل وحماس، جرى تسجيل تراجع في الردع الإسرائيلي، بعد أن اعتبرت إسرائيل كمن استسلمت لابتزاز حماس من أجل التوصل إلى تهدئة أمنية ملائمة تسمح بتسهيلات في المستوى الإنساني وتزويد احتياجات حياتية في القطاع، بما في ذلك بواسطة مال قطري".

إلا أنه خلافا لهذه السياسة الإسرائيلية، أكد الباحثان على أنه "ليس بالإمكان إلغاء العلاقة بين الضفة والقطاع. والتسهيلات التي مُنحت للقطاع عبرت عمليا عن تقبل (إسرائيل) حكم حماس في المنطقة، من خلال إجراء مفاوضات معها، وإن كانت غير مباشرة. وذلك، إلى جانب استمرار الطريق السياسي المسدود مقابل السلطة الفلسطينية، الذي يضعفها ويؤدي إلى تآكل مكانتها وشرعيتها الجماهيرية، التي تخضع أصلا لانتقادات جماهيرية واسعة".

واقع الدولة الواحدة

رأى الباحثان أنه لا يمكن تنفيذ إعادة إعمار قطاع غزة طالما أن الانقسام الفلسطيني قائم، وأن "أحداث الأشهر الأخيرة تثبت أنه ليس بالإمكان تحريك عملية دولية واسعة وهامة كإعادة إعمار قطاع غزة من دون ضلوع السلطة الفلسطينية". وأضافا أن السؤال الأهم هو "هل ستقبل إسرائيل بتآكل الردع مقابل حماس، بينما 'تتمتع' الحركة من ثمار التهدئة في القطاع، وفي المقابل تبادر إلى عمليات إرهابية في الضفة الغربية... وبالتفاهمات مع حماس، التي تبلورت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أشارت إسرائيل إلى أنها تفضل 'إغلاق عينيها' تجاه الجهة التي تمارس القوة ضدها".

وتطرق الباحثان إلى العلاقة، بالنسبة لإسرائيل، بين الجبهتين الفلسطينية والشمالية. "بموجب تعريف الحكومة الإسرائيل، فإن الجبهة الشمالية هي الأساسية بالنسبة لجهاز الأمن، بينما الجبهة الفلسطينية ثانوية، ولذلك تفرض إسرائيل على نفسها قيودا في ممارسة القوة في هذه الجبهة. وإيران وحزب الله، من جانبهما، تحث الجهات الإرهابية في الجبهة الفلسطينية إلى تصعيد الأحداث ضد إسرائيل، باعتبار أن تقويض الاستقرار في هذه الجبهة يصعّب على إسرائيل العمل في الجبهة الشمالية. وتسهم إيران في تعزيز قاعدة حماس العسكرية بالمال والخبرات، كما تساعد صلاح العاروري، قائد حماس الذي يفعّل خلايا حماس في الضفة من تركيا ولبنان"، بحسب الباحثين.

وحذر الباحثان من أن "الفراغ السياسي يسمح لقادة المستوطنين بممارسة ضغوط على الحكومة من أجل تنفيذ خطوات، مسرّعة للضم، وتمس بنسيج حياة معقول للسكان الفلسطينيين في المنطقة وبنوعية التنسيق مع أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية". وأشار إلى أن "إسهام الأجهزة في الاستقرار النسبي لفترة طويلة ليس محل شك وحتى أنه ثبتت نجاعتها الفائقة في الأيام الأخيرة، عندما قمعت مظاهرات تأييد عنيفة لحماس جرت في مدن الضفة".

وخلص الباحثان إلى أنه "بنظرة إستراتيجية، ليس من الصواب التمسك بسياسة رد الفعل وتفضيلها على المبادرة لبلورة واقع مستقر أكثر بالنسبة لإسرائيل. وثمة أهمية لفهم أنه حتى في ظل غياب إعلان إسرائيلي رسمي بشأن تفضيل حل الدولة الواحدة وبغياب خطوات حقيقية لضم مناطق في الضفة الغربية، فإن الواقع المتبلور هو واقع الدولة الواحدة".

خبيران إسرائيليان في الشؤون العربية يحللان "سرّ" تحسّن علاقات إسرائيل مع جاراتها!

مركز مدار للدراسات الإسرائيلية ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

قال البروفسور الإسرائيلي إيلي بوديه، المتخصص في الشؤون العربية، إن دولا عربية ومسلمة تتنافس فيما بينها مؤخراً على محاولة مغازلة إسرائيل. وبعد النشر حول العلاقات الاستخباراتية التي تقيمها إسرائيل خلف الكواليس مع المملكة العربية السعودية، تمت دعوة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لزيارة علنيّة إلى سلطنة عمان. بعد ذلك وصل رئيس دولة تشاد إلى إسرائيل، وخلال زيارته كشف نتنياهو عن اتصالات جارية مع السودان والبحرين أيضاً.

وبرأيه فإن الجاري أمام أبصارنا هو تجسيد لسيرورة بدأت قبل ما يزيد عن عقد من الزمن، خلال فترة أريئيل شارون كرئيس للحكومة. فقد أصدر شارون أمراً لرئيس الموساد في حينه، مئير داغان، بالبحث عن طرق لتعزيز العلاقات مع دول عربية سنية لا تربطها علاقات بإسرائيل، وذلك بهدف تشكيل جبهة مشتركة أمام إيران الشيعية، التي تسعى لتطوير سلاح نووي. فحقيقة أن الولايات المتحدة احتلت العراق في نيسان ٢٠٠٣، أسقطت نظام صدام حسين ونصّبت نظاماً شيعيا جديدا في الحكم، قلبت توازن القوى في الخليج لصالح إيران وفي غير صالح دول الخليج. وقد برز التغيير الإقليمي خصوصا خلال حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦، حين قامت الأردن ومصر، والدول العربية السنية في الخليج، بمهاجمة منظمة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران، وبذلك وقفت تلك الدول بشكل غير رسمي إلى جانب إسرائيل في الحرب، على حد تعبيره. وتواصلت شبكة العلاقات التي بدأ الموساد بنسجها أيضاً في فترة رئاسة إيهود أولمرت للحكومة. ووفقاً لمصادر نشر أجنبية، التقى أولمرت مسؤولا سعوديا كبيراً في الأردن عام ٢٠٠٦. كذلك تدلنا وثائق ويكيليكس في عاميّ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على أن جهات في الموساد ووزارة الخارجية قد التقت مسؤولين كبارا من الخليج، كعُمان والبحرين، وربما أقامت علاقات مع دول إضافية أيضاً.

وتابع بوديه: إن ثورات "الربيع العربي" التي اندلعت في كانون الأول ٢٠١٠ في تونس، وأدت إلى سقوط أنظمة وإلى حروب أهلية، قد خلقت فوضى في المنطقة، خدمت جيداً مؤيدي الإسلام المتطرف مثل القاعدة وداعش. وبعد استقرار النظام في مصر برئاسة السيسي في حزيران ٢٠١٣، لم يتردد النظام الجديد في حربه ضد مقاتلي الإرهاب في سيناء. وفقاً لما نُشر، كان هناك دعم إسرائيلي تمثل في إعطاء التصريح بزيادة حجم القوة العسكرية المصرية في سيناء، سواء بتبادل المعلومات الاستخباراتية أو استخدام الطائرات بدون طيار. كذلك، فإن النظام

الملكي الأردني الذي نجا من الهزّة استعان بإسرائيل، مثلما تم الادعاء، بوسائل مختلفة لمساعدته في مواجهة تهديدات ضد المملكة من الداخل والخارج، وخصوصاً من جهة عناصر داعش في العراق وسورية.

وتوقيع الاتفاقية النووية، في تموز ٢٠١٥، بين إيران وبين الدول ذات العضوية الثابتة في مجلس الأمن ومعها ألمانيا، منح تعزيزاً إضافياً للحلف غير الرسمي بين إسرائيل وبين الدول العربية السنية. فلقد وجدت جميع الدول التي تتعرض لتهديد إيران نفسها الآن في قارب واحد مع إسرائيل، التي تمثل مصالحها في أرجاء العالم، بما فيه داخل الكونغرس الأميركي.

ومع دخول دونالد ترامب البيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠١٧، غيرت الولايات المتحدة سياستها بشكل جديّ نحو العربية السعودية ومصر. ومنح هذا التطور دفعة إضافية لذلك الحلف غير المكتوب الذي تطور بين إسرائيل وبين الدول العربية السنية منذ منتصف سنوات الـ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، فحقيقة أن نتنياهو تحوّل إلى "محبوب" واشنطن قد رفعت من أسهم إسرائيل لدى عواصم عديدة في المنطقة. ويجب إدراك أن أحد الأسباب المركزية لنجاح إسرائيل في إقامة تحالفات في المنطقة – بدءا بالأكراد وحتى الحلف مع إيران، تركيا وأثيوبيا في الستينيات – كان قدرتها على استخدام تأثير اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. على الرغم من أن هذه القناة لم تحقق دائماً نجاحات، فإن صورة إسرائيل كمن تتمتع بالتأثير في الولايات المتحدة قد تركت مفعولها. يجب الافتراض بأن هذا الاعتبار لعب دوراً هاماً في قرار عُمان وتشاد والسودان رفع مستوى علاقاتها مع إسرائيل. فمثلا، يحاول رئيس السودان، عمر البشير، منذ سنوات طويلة إخراج بلاده من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، لذلك قام بإرسال قوات لمساندة السعوديين في اليمن، دون فائدة حتى الآن. ولقد انتشرت أخبار أولية منذ العام ٢٠١٦ عن أن إسرائيل تعمل أمام الولايات المتحدة ودول أوروبا لمساعدة نظام السودان.

هذه السيرورات أنتجت الأرضية لفرصة عقد علاقات سريّة، ومؤخرا علنية أيضاً، مع الدول العربية السنية.

التوقيت الراهن

هناك ثلاثة أسباب تفسّر التوقيت الراهن، بحسب بوديه:

أولا، أغلبية الدول العربية مشغولة بقضايا داخلية تتطلب مساعدة إسرائيلية أمنية، استخباراتية أو مرتبطة بسهولة الوصول للولايات المتحدة.

ثانياً، فهمت الدول العربية أنه ليس هناك شريك حوار في الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. بكلمات أخرى، ليس الطرف الإسرائيلي وحده الذي تقوده حكومة يمين متطرفة غير راغبة في دفع السلام، بل إن الطرف الفلسطيني أيضا، في أواخر عهد حكم أبو مازن ووسط الانقسام بين السلطة وبين حماس، غير راغب – وغير قادر أيضاً – على دفع عملية سياسية. هذا الإدراك قاد إلى التسليم بضرورة استنفاد الفرص الكامنة في الوضع الراهن.

أخيراً، ربما أن مفعول الدومينو قد لعب دوراً أيضاً؛ أي مثلما أن الثورة في تونس أنتجت موجات ارتدادية في دول عربية أخرى، فربما أن جرأة أحد الحكام في الخروج العلني قد أثرت على الآخر. بكلمات أخرى، حين تواصل الشعوب العربية الانشغال بالمشاكل اليومية، فربما ستتفرغ بدرجة أقل للانشغال بكسر محرّمات التواصل العلني مع إسرائيل. مع ذلك، فإن جميع الضالعين في الأمر – وهم سياسيون في الجانب العربي وأكاديميون من

جهتي المتراس – على قناعة تامة بأن إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية ستضطر إلى انتظار حل، أو تقدم جدي، في الصراع مع الفلسطينيين. ربما أن هذا المنطق ينطبق بدرجة أقل على دول مسلمة في أفريقيا وآسيا، لكن علينا الانتظار لنرى.

وهكذا، على نحو ساخر ومتناقض، فإن نفس الربيع العربي الذي أدى إلى فوضى في العالم العربي، هو الذي يقود، مع عوامل أخرى، إلى ربيع في علاقات إسرائيل مع دول عربية ومسلمة.

وختم بوديه: يجدر التأكيد على أن كل هذا التطور الإيجابي لم يكن نتيجة لسياسة مبرمجة وضعتها حكومة نتنياهو، بل نتيجة لسيرورات إقليمية وعالمية لم تكن لحكومة إسرائيل أية سيطرة أو تأثير عليها. بمقدور نتنياهو أن يتباهى بتحقيق كل هذا من دون تفكيك المستوطنات ولا التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، لكنه في حقيقة الأمر كان في المكان المناسب وفي الوقت المناسب ليكسب كل هذا الرأسمال السياسي، داخلياً وخارجياً.

على إسرائيل أن تحشد نفوذها لحل أزمة علاقات الغرب بالسعودية

من ناحية أخرى أكد البروفسور إيال زيسر، نائب رئيس جامعة تل أبيب والمتخصّص هو أيضاً في الشؤون العربية، أنه على الرغم من كل شيء السعودية لا تزال شريكة مفضلة لإسرائيل والولايات المتحدة.

وكتب زيسر: دفعة واحدة تحولت السعودية من دولة حليفة مطلوبة إلى دولة منبوذة، الكل يتبرأ منها. في إسرائيل أيضاً هناك من يدعو إلى المحافظة على مسافة من السعودية، لأنها لا تحترم سلّم القيم التي تميز بين الديكتاتورية الظلامية وبين الدولة الغربية المتنورة، ولأنها بدت ضعيفة ودعامة من القصب الهش في وقت الأزمة.

وبرأيه في الهجوم على السعودية نفاق كبير، وخصوصاً إزاء حقيقة أن المبادر، والذي يقود الهجوم على السعوديين هو الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي قضى بجرة قدم على الديمقراطية وعلى الصحف الحرة في بلده. وما يجري هو نزوات وألاعيب كرامة يحبها كثيراً الرئيس التركي، ويدير على أساسها، من دون نجاح كبير، سياسة بلاده الخارجية. وهنا تحديداً تكمن المشكلة. ففي "عالم سويّ" كان من المفترض بتركيا كدولة تسعى للتقدم، أن تقود المنطقة في مواجهة تحديات كثيرة وأن تكون حليفة موثوق بها للولايات المتحدة، ونقطة ارتكاز لنظام إقليمي في مواجهة إيران. لكن أردوغان اختار طريقاً أبعدته عن دول عربية سنية، مثل السعودية ومصر، ودهورت علاقاته بإسرائيل وأوصلتها إلى أزمة. والفراغ الذي تركته تركيا اضطرت السعودية إلى ملئه، وهي لم تتردد في الوقوف في وجه الإيرانيين وحلفائهم، حتى في اللحظات التي أدارت الإدارة الأميركية ظهرها لها.

وأضاف: السعودية ليست دولة خالية من المشكلات، وثمة حقيقة في الادعاء أنها أضعف مما تبدو عليه من الخارج. وهناك مبالغة في محاولة وصف السعوديين وسائر دول الخليج كدول عظمى إقليمية كلية القدرة، والقول إن انضمام إسرائيل إليها سيحل جميع المشكلات وسيسمح لها بإقامة جبهة قوية في مواجهة نظام آيات الله، وربما الدفع قدماً بحل سياسي مع الفلسطينيين. لكن كما كان الأردن في عهد الملك حسين، فإن للسعودية قوة كبيرة. ربما في واشنطن وفي أوروبا يأسفون لأن إيران ليست الدولة المحورية التي تعتمد عليها المصالح الغربية

في المنطقة كما كانت عليه الحال في حقبة الشاه. لكن حالياً إيران هي حليفة روسيا، وتخدم وتدفع قدماً بتطلعاتها للتوسع في المنطقة، بينما تركيا أسيرة نزوات رئيس متقلب وغير مستقر على حال. في المقابل، يكشف سلوك السعودية عن ثبات واستمرارية. مع كل الاحترام أو عدمه لولي العهد الشاب، محمد بن سلمان، فما نتحدث عنه هو نظام لم يسمح قط لشخص منفرد بأن يقودها، وعرفت كيف توازن نزوات حكامها.

وتابع زيسر: إن شبكة العلاقات الآخذة في الترسخ بين إسرائيل والسعودية يجب فحصها بأعين مفتوحة. يجب ألاّ نتأثر كثيراً بالقوة التي تظهرها هذه المملكة، لكن أيضاً يجب عدم التقليل من مصادر قوتها. الصحيح حتى الآن أن ليس لإسرائيل وللولايات المتحدة حليف آخر في المنطقة موثوق به ومستقر مثل السعودية.

لقد أخطأ السعوديون بقتلهم الصحافي جمال خاشقجي على أرض تركية، ونتيجة ذلك تحولوا إلى "المجرم المناوب" الذي يوجه الجميع إليه الضربات. لكن هذه الضربات لن تحول السعودية، مثل أماكن أخرى في العالم، إلى جنة الصحف الحرة وحقوق الإنسان. على العكس فهي ستقوي قوى إقليمية مثل إيران التي قتلت ليس فقط صحافيين وأطراف معارضة بل قتلت مؤخراً أيضاً نصف مليون سوري، ونواياها تجاه إسرائيل معروفة وواضحة. وحسناً تفعل إسرائيل لو تحشد نفوذها، وخصوصاً في الولايات المتحدة، للمساعدة على إيجاد حل للأزمة التي تواجهها علاقات الغرب بالسعودية.

نكي هيلي عن صفقة القرن: إنها خطة سلام مختلفة ومبتكرة

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/١٩

قالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نكي هيلي إن إدارة ترامب أعدت خطة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وصفتها بالأكثر ابتكارا، وأشارت إلى أن هذه الخطة تختلف عن الخطط السابقة.

وقالت هيلي أمام مجلس الأمن الدولي " أنا قرأت الخطة وسأشاطركم بعض أفكاري بشأنها، عكس خطط سلام سابقة فهذه الخطة ليست مجرد صفحات تحوي توجيهات تفتقد للابتكار، إنها أكثر ابتكارا وتفصيلا وتعترف بالواقع على الأرض في الشرق الأوسط وتغيره بشكل كبير ومؤثر".

وأضافت أن في خطة إدارة ترامب للسلام أمورا كثيرة ترضي للطرفين، وأن كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين سيستفيدون من صفقة السلام، وأن الفلسطينيين هم من سيستفيد أكثر، بينما قد يتعرض الإسرائيليون لمخاطر.

وحذرت ممثلة الولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة إن رفض هذه الخطة للسلام سيجعل الوضع القائم يستمر لمدة خمسين عاما أخرى على الأقل دون أي أفق للتغيير، مشيرة إلى أن في خطة إدارة ترمب للسلام أمورا كثيرة ترضي الطرفين.

وأكدت هيلي أن بلادها ستبقى ثابتة في دعمها لإسرائيل وأمنها وشعبها، وقالت إن العلاقة الوثيقة بين البلدين هي التي تجعل السلام ممكنا.

وقد اعتبر المندوب الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور أن الطروحات التي قدمتها المندوبة الأميركية نكي هيلي في مجلس الأمن حول رؤية إدارة ترامب للسلام، لا تزال ضمن المعايير الهلامية غير الواضحة للحل.

يذكر أن المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة السفير داني دانون قال سابقا إن خطة السلام الأميركية في الشرق الأوسط المعروفة إعلاميا بـ"صفقة القرن" باتت مكتملة الآن، مشيرا إلى أن واشنطن ستكشف عنها أوائل العام المقبل دون تحديد الموعد بدقة.

وصفقة القرن هي طرح أميركي غير معلن بشأن القضية الفلسطينية يقترح معالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات لصالح إسرائيل، بما فيها وضع مدينة القدس الشرقية.

«ناشيونال إنترست»: هذه طريقة إيران في مواجهة سياسة ترامب الفاشلة

فريق العمل . ساسة بوست . ٢٠١٨/١٢/١٨

في عام ٢٠١٥، وقَّعت إيران على الاتفاق النووي المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، والذي أرَّخ لعصرٍ جديدٍ من التعامل الغربي مع إيران، ونتج عنه رفع العقوبات جزئيًا عنها. حدث ذلك في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما، لكنَّ إدارة ترامب كان لها رأيٌ آخر. إذ ينتهج ترامب سياسة «الضغط المكثف» على إيران، وتأجيج الصراع معها بدلًا من محاولة احتواء الدولة الآسيوية. ويعتقد بول بيلار، الزميل غير المقيم في مؤسسة بروكينجز، بأنَّ أسلوب إدارة ترامب في تعاملها مع إيران ستكون نتيجته الفشل، حسبما أوضح في مقاله الذي نشرته مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية.

لا يرى بيلار أنَّ هناك أي مؤشرات على أنَّ سياسة «الضغط المُكثَّف» على إيران التي تنتهجها إدارة ترامب ستؤدي إلى أي تغييرٍ منشودٍ في السياسة الإيرانية. وتكمن أسبابٌ عدة وراء هذا الفشل من وجهة نظره، منها أنَّ الإدارة الأمريكية لم تُقدِّم أي مُقترحٍ واقعيٍ يُمكن أن يقبله النظام الإيراني حتى لو مُجبرًا، وأصدرت عوضًا عن ذلك قائمةً من المطالب العريضة وغير الواقعية التي تتطلَّب من إيران الاستسلام التام. وبعكس العقوبات التي سبقت خطة العمل الشاملة المشتركة، تفتقر العقوبات الجديدة التي فرضتها الإدارة للدعم العالمي، وتُؤذي الشعب الإيراني أكثر مما تُؤذي العناصر المُتشدِّدة داخل النظام. وتسبَّب تراجع الإدارة الأمريكية عن خطة العمل الشاملة المشتركة في خسارتها كثيرًا من الثقة في عيون الإيرانيين بوصفها شريكًا مُحتملًا في المفاوضات.

ويوضح الكاتب أنَّه بمرور الأسابيع المتعاقبة من الضغط المُكثف الذي لا يُسفر سوى عن نتائج محدودة، يصعب تجاهل حماقة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. وإذا نجحت جهود الإدارة الساعية لإجبار الشركات الأوروبية على نبذ إيران إلى درجةٍ تدفع طهران لتُقرِّر أنَّ التزامها الشخصي المتواصل بخطة العمل الشاملة المشتركة لم يَعُد مُجديًا، ستُرفع بذلك القيود عن إنتاج المواد الانشطارية في إيران. مما سيُؤدي إلى أزمةٍ

نوويةٍ جديدةٍ من صُنع إدارة ترامب. وفي الوقت ذاته، يُعَدُّ هوس الإدارة بتأجيج الصراع مع إيران من أكبر أسباب الضرر الفادح الذي لحق بالعلاقات بين الولايات المُتحدة وحلفائها.

ورغم الفشل في إقناع إيران بتغيير سياساتها، يمتلك مُعارضو خطة العمل الشاملة المشتركة حجةً أخرى، مبنيةً على عرقلة النظام الإيراني عن تنفيذ سياساته، عوضًا عن إقناعه بتغيير تلك السياسات بحسب الكاتب. ويُمكن لذلك النهج أن يُعتبر هدف مشروع لنوعٍ مُعيِّنٍ من أنواعٍ بعينها من العقوبات. ففي دولةٍ يُشكِّل برنامج أسلحتها غير التقليدية خطرًا كإيران، يُمكن أن تخضع تلك الدولة لقيودٍ تجاريةٍ مُصمَّمةٍ للحيلولة بينها وبين الحصول على موادٍ وتقنياتٍ يُمكن استخدامها في تطوير الأسلحة غير المرغوبة. وبتطبيق هذا النهج على إيران اليوم، تُوصف خطة العمل الشاملة المشتركة بالسيئة بحجة أنَّها منحت إيران الموارد التي تستخدمها لتمويل «سلوكها المؤذي والمُشين والمُزَعْزِع» الذي يتحدث عنه منتقدو إيران باستمرار. وخلال مؤتمرٍ أُقيم الأسبوع الماضي تحت رعاية اتحاد المحافظين الأمريكيين، استخدم نفس الحجة مايكل أنطون، مسؤول مجلس الأمن القومي السابق في إدارة ترامب، وكيلي جين تورانس، مُحرِّرة مجلة «ويكلي ستاندرد».

ويُشير بيلار إلى العيوب الكُبرى لهذه الحجة، خاصةً حين نتذكر الوقت الذي استُخدِمَت فيه كذخيرةٍ لقتل خطة العمل الشاملة المشتركة حتى قبل إنهاء الاتفاق. وعلى عكس الصياغة المُعتادة للحجة، لم «تحصل» إيران على أي جديدٍ في أعقاب خطة العمل الشاملة المشتركة. إذ انطوى رفع العقوبات الجزئي على فك تجميد بعض الأصول المملوكة لإيران منذ زمنٍ بعيد، وإلغاءٍ جزئي للعراقيل التي واجهت التبادل التجاري مع إيران. فضلًا عن ذلك، هناك مُبالغةٌ روتينيةٌ في حجم المنفعة الاقتصادية التي عادت على إيران نتيجة الرفع الجزئي للعقوبات.

وربما تتعلق أكبر المشكلات على الإطلاق بكيفية تداول فكرة السلوك المؤذي لإيران كشعارٍ مُجرَّدٍ من أي اهتمامٍ بالحقائق والتحليلات. وأكثر ما نفتقر إليه وفقًا للكاتب هو تفسير أسباب ما تفعله إيران، ومدى اختلافه عما تفعله الدول الأخرى في المنطقة، وما يُشكِّله أو لا يُشكِّله ذلك من تأثيرٍ على مصالح الولايات المتحدة التي تمارس عليها ذلك الضغط المكثف. وتنطبق هذه العيوب أيضًا على الخطاب المُتعلِّق بسياسات إيران تُجاه بقية المنطقة وموضوع الإرهاب. فمقتل جمال خاشقجي، الذي برهن أنَّ المملكة العربية السعودية وليس إيران هي من تُمارس السلوك المُشين الذي ينطوي على اغتيال المعارضين السلميين خارج حدودها، سلَّط بعض الضوء على هذا النوع من الأسئلة، لكن إدارة ترامب لا يبدو أنَّها تعير تلك الأسئلة اهتمامًا.

التلميحات الضمنية عن صُنع القرار في إيران

يطلب بيلار أن نضع كل ما سبق جانبًا للحظة، وننظر إلى التلميحات التي تتضمنها الحجة القائلة بأنَّ خطة العمل الشاملة المشتركة دفعت إيران لفعل المزيد من الأشياء السيئة في المنطقة لأنَّ إيران أصبحت تمتلك مواردَ أكثر لدفع الثمن، وما تعنيه تلك التلميحات بشأن الكيفية التي يُفكِّر بها صُنَّاع السياسات الإيرانيون حسبما تفترض تلك الحجة. إذ يُرسَم صُنَّاع السياسات الإيرانيون في صورة الملالي المجانين. ولهذا السبب تُعتبر إيران غير جديرةٍ بالثقة فيما يتعلَّق بالأسلحة النووية، بعكس دولٍ مثل الهند وإسرائيل وباكستان. وتبنّى هذه الصورة بوضوح العديد من الأشخاص الذين أصبحوا فيما بعد من أشد المعارضين لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وبحسب الكاتب، فإنَّ الصور الضمنية المُتداولة عن صُنع القرار الإيراني هي عبارةٌ عن مزيجٍ عجيبٍ ولا يُصدَّق من الملالي المجانين والمُحاسبين. تفترض تلك الصورة أنَّ صُنَّاع القرار هم أشخاص حريصون دائمًا على التأكُّد من رصيد حسابهم المصرفي، وعازمون على استنزاف ذلك الحساب لتمويل السلوك المُشين خارج البلاد، وتجاهل الاحتياجات والأولويات الأخرى. ويشير بيلار ساخرًا إلى أنَّ تلك الصورة أيضًا تفترض وجود محادثاتٍ هاتفيةٍ دوريةٍ في طهران، يُوجِّه فيها رئيس الحرس الثوري سؤاله إلى وزير المالية قائلًا: «كم نمتلك من الأموال المُخصَّصة للإنفاق على السلوك المشين هذا الشهر؟».

ومن مشاكل هذه الصورة وفقًا للكاتب أنَّها لا تعترف بالأهمية الشديدة للاحتياجات والأولويات الأخرى، ليس فقط بالنسبة لرئيسٍ منتخبٍ مثل حسن روحاني، بل بالنسبة للمرشد الأعلى علي خامنئي أيضًا. فإيران تمتلك حياةً سياسيةً حقيقية، وتُعد المشاكل الاقتصادية المحلية بمثابة نقاط ضعفٍ سياسيةٍ يسعى الساسة لتجنُّبها، على غرار ما يحدث داخل الولايات المتحدة.

ويضيف بيلار أنَّ المشكلة الأخرى في هذه الصورة هي أنَّ بعض ما تفعله إيران في المنطقة، ويأتي على ذكره المتشددون الأمريكيون كثيرًا، ليس مُكلِّفًا من ناحية الموارد بما يكفي ليؤخذ بعين الاعتبار. وأبرز مثالٍ على ذلك هو الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن، والذي يُعَدُّ ضئيلًا وتافهًا مقارنةً بجهود الحرب الضخمة التي تقودها السعودية. إذ لا تُعَدُّ اليمن من المناطق الأكثر أهميةً بالنسبة لإيران، لكنَّ تقديم بعض المساعدات للحوثيين هو وسيلةٌ زهيدة الثمن تُمكِّن الإيرانيين من الاستمتاع بمشاهدة محمد بن سلمان يغرق في المستنقع الذي صنعه بنفسه.

الأمن أهم من المال

يذكر بيلار أنَّ المُشكلة الرئيسية لهذه الصورة الضمنية عن صُنع القرار الإيراني تكمُن في أنَّ قرارات طهران بشأن أكثر المشاريع الإيرانية تكلفةً تُستقى من القضايا السياسية الأكثر أهميةً في عيون الإيرانيين، وبالأخص القضايا الأمنية، ولا يتحكَّم فيها عدد الريالات الإيرانية الموجودة في حساب المصرف الوطني. ويوضح أنَّ إيران برهنت على ذلك خلال الحرب الإيرانية–العراقية الباهظة الثمن، حين قرَّرت مواصلة الحرب حتى في أعقاب استعداد صدَّام للجنوح إلى السلام. واليوم، يرى المُحلِّل العراقي عباس كاظم أنَّ العراق تُشكِّل أهميةً شديدةً بالنسبة لإيران، التي تتشارك معها تاريخًا طويلًا من الحرب وحدودًا بطول تسعة آلاف ميل (١٤,٤ ألف كيلومتر)، كما أوضح في اجتماعٍ آخر عُقِد على هامش مؤتمر اتحاد المحافظين الأمريكيين. وستسعى إيران لتحقيق أهدافها المُتعلَّقة ببسط نفوذها داخل العراق، وترسيخ نظامٍ داخل بغداد يتمتع بعلاقاتٍ وديةٍ مع طهران، مهما كانت التكاليف. ويُمكن أن نقول المثل بشأن الاستثمارات الإيرانية الضخمة في سوريا، التي تُعتبر الحليف الوحيد لإيران داخل العالم العربي منذ أمدٍ بعيد.

لكن يوضح الكاتب أنَّه إذا كانت حجة مُعارضي خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الموارد والسلوك المُشين صحيحة، فكان يجب أن نشهد ما يُثبت ذلك على مر تاريخ الجمهورية الإسلامية في صورة ارتباطٍ قويٍ بين الموارد والسلوك يدفع إيران للتصرف بطريقةٍ أفضل (من وجهة النظر الغربية) في الفترات التي اقتطعت خلالها

العقوبات من الموارد المُتاحة. وفي هذا السياق نشرت مجموعة الأزمات الدولية مؤخرًا دراسةً تبحث عن إجابة لهذا السؤال تحديدًا. وتوصَّلت الدراسة إلى التالي: لا وجود لمثل ذلك الارتباط.

وفي النهاية، يُؤكِّد بيلار على أنَّ هذا الواقع لن يمنع معارضي خطة العمل الشاملة المشتركة المتشددين، ومن بينهم إدارة ترامب، من استخدام الحجج القديمة نفسها. وكلما مر الوقت دون الخروج بنتيجةٍ إيجابيةٍ من السياسات الناتجة، فقدت تلك الحجج مصداقيتها أكثر فأكثر.

د. سامي العريان(*) . مجلة رؤية . العدد (٤) . السنة السابعة . شتاء/ ٢٠١٨

الاستخدام الاسرائيلي للعنف والحق الفلسطيني في المقاومة

ظل الشعب الفلسطيني، وبخاصة في القدس، يرزح تحت الاحتلال الوحشي ما يفوق النصف قرن، من دون أفق لأنهاء هذا الاحتلال، ولسنوات عديدة انخرط الفلسطينيون في الاحتجاج على الاعتداءات الاسرائيلية على أماكنهم المقدسة، وعلى الاحتلال الذي لا تُعرف له نهاية، ونتيجة لذلك، كثف الجيش الاسرائيلي مدعوماً بآلاف المستوطنين المسلحين، الذين يجوبون الضفة الغربية استخدام العنف الذي قاد الى مقتل المئات، وجرح الآلاف من الفلسطينيين، الى جانب اعتقال عشرات الآلاف منهم، وقد لجأ الجيش الاسرائيلي وعصابات المستوطنين المسلحة الى العنف الممنهج لإجبار الفلسطينيين على الإبعاد، أو الخضوع للاحتلال، على الرغم من مخالفة ذلك القانون الدولي، واتفاقيات جنيف الأربعة، وقد اشتملت الاجراءات الاسرائيلية الوحشية على الممارسات الآتية:

* عنف المستوطنين واستفزازاتهم تحت الحماية الكاملة من الجيش الاسرائيلي.
* استهداف الأطفال بالاختطاف والقتل، ومن ذلك اعتقال أطفال بعمر الخمس سنوات.
* حرق أطفال رضع وهم أحياء.
* الاستخدام المستمر للعقاب الجماعي، وهدم المنازل.
* استخدام عقوبات السجن المفرطة ضد أي فعل مناهض للاحتلال، ومن ذلك إلقاء الحجارة.
* اقتحام المواقع الدينية المقدسة.
* الاستهداف المتعمد للصحافيين الذين يتصدرون تحدي الهيمنة الاسرائيلية.

ان الشعب الفلسطيني سواء أكان يرزح تحت الاحتلال أم الحصار أم في المنفى ممنوع من العودة الى دياره من قبل (اسرائيل)، أو انه محروم من ممارسة حقه في تقرير المصير – يمتلك الحق المشروع في مقاومة الاحتلال العسكري، وجميع مظاهره، من قبيل الحرمان من الحرية، وحقوق الإنسان، ومصادرة الأراضي، وبناء وتوسيع المستعمرات على أراضيه، وعلى الرغم من أن غالبية الفلسطينيين يختارون اللجوء الى المقاومة غير العنفية، بوصفها تدبيراً حكيماً ضد وحشية الاحتلال، الا ان القانون الدولي لا يجعل من مقاومة الاحتلال محصورة على الوسائل اللاعنفية، حيث ان الحق في المقاومة المسلحة المشروعة وفقاً للقانون الدولي الإنساني مكرس في القانون الدولي، ولا يمكن انكاره لأي شعب من الشعوب، ومنهم الفلسطينيون في كفاحهم لنيل الحرية وممارسة حق تقرير المصير، وعلاوة على ذلك، فإن القانون الدولي لا يمنح سلطة الاحتلال الحق بممارسة أي نوع من أنواع القوة ضد الرازحين تحت الاحتلال بغرض الحفاظ على احتلالها وتثبيته، ومن ذلك الدفاع عن النفس، وباختصار، فإن المعتدين ومغتصبي الأرض ممنوعون من حيث المبدأ من استخدام القوة لإخضاع ضحاياهم، وبناء عليه، وبوصف ذلك مسألة مبدئية في القانون الدولي، وبغض النظر عن أي مصلحة سياسية – فإن

الهجمات ضد أي هدف عسكري، ومن ذلك الجنود والمستوطنون المسلحون، أو غيرهم من أدوات الاحتلال ومؤسساته – ممارسات مشروعة ومقبولة وفق القانون الدولي، وإن أي إجراء مناهض لهم سواء أكان غير عنفي أم غير ذلك، لا يمكن إدانته أو وسمه بالإرهاب.

علاوة على ذلك، فإن الحجة الأخلاقية على مشروعية استخدام الكفاح المسلح ضد القمع والحرمان من الحقوق السياسية اللذين تمارسهما الأنظمة الاستبدادية والاستعمارية هي حجة راسخة، وقد حشد باتريك هنري أبناء وطنه عام ١٧٧٥ قبيل الثورة الأميركية باسم ندائه الشهير: «امنحني الحرية او امنحني الموت»، حتى أن أيقونة الحقوق المدنية واللاعنف مارتن لوثر كينغ رفض مقابلة العدوان بالسلمية، وقد شكك فقط بالفائدة التكتيكية للعنف عندما قال: «لقد أكدت كون الجدل حول مسألة الدفاع عن النفس جدلاً غير ضروري، حيث ان قلة من الناس اقترحت على الزنوج عدم الدفاع عن أنفسهم عندما يتعرضون للهجوم، وفي الحقيقة فإن المسألة لم تكن حول ما اذا كان على المرء ان يستل سلاحه اذا ما تعرض منزله للهجوم، ولكن ما اذا كان من الحكمة من الناحية التكتيكية ان يستخدم سلاحه خلال المشاركة في احتجاج منظم. وقد كان المهاتما غاندي يرى الانخراط في المقاومة النشطة اكثر شرفاً وأجدر بالاحترام من اللجوء الى اللاعنف حين قال: «أفضل ان تلجأ الهند الى السلاح للدفاع عن شرفها على ان تصير، بطريقة جبانة، شاهدة على عجزها وهوانها»، وقد أكد نيلسون مانديلا ايضاً أنه لجأ الى الكفاح المسلح فقط عندما «لم تعد اشكال المقاومة الأخرى متاحة»، وطالب نظام الفصل العنصري (أبارتايد) بأن يضمن حرية النشاط السياسي للسود قبل ان يقوم بدعوة مواطنيه الى تعليق الكفاح المسلح، وبناء عليه، فإن النقاش حول ما اذا كانت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي في مصلحة القضية الفلسطينية ليست نقاشاً حول مشروعية المقاومة، انما حول الاستراتيجية السياسية المناسبة في ضوء الاختلال الهائل في ميزان القوى العسكرية لمصلحة اسرائيل، في مقابل ما يحظى به الكفاح العادل ضد الاحتلال من دعم شعبي عريض حول العالم.

حتى الآن فإن حقيقة الصراع تكشف عن أن الشعب الفلسطيني كان في الغالب الطرف المعرّض للعدوان الاسرائيلي والاستخدام المفرط للعنف منذ عام ١٩٤٨، وباستثناء حرب عام ١٩٧٣ «التي بدأها كل من مصر وسوريا لاستعادة أراضيهما المحتلة عام ١٩٦٧»، فإن جميع الحروب العربية–الاسرائيلية خلال العقود السبع الماضية «حروب الاعوام: ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٨، ١٩٨٢، ٢٠٠٢، ٢٠٠٦...الخ» بدأتها «اسرائيل» وقادت في نهاية المطاف الى مزيد من الإقتلاع والبؤس للفلسطينيين، ومنذ عام ٢٠٠٩ شنت «اسرائيل» ٣ حروب وحشية ضد قطاع غزة تسببت في آثار مدمرة على القطاع وسكانه.

* ففي حرب عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩، قتلت «اسرائيل» ١٤١٧ فلسطينياً، بينما خسرت ١٣ من سكانها، بينهم ٩ جنود اسرائيليين.

* في حرب عام ٢٠١٢، قتلت «اسرائيل»، ١٦٧ فلسطينياً، وخسرت ٦ من مواطنيها بينهم جنديان.

* في حرب عام ٢٠١٤، قتلت «اسرائيل» ٢١٠٤ فلسطينياً، بينهم ٥٣٩ طفلاً، وخلفت ٤٧٥,٠٠٠ فلسطينياً في العراء بعد ان هدمت ١٧,٥٠٠ منزلاً، كما دمرت ٢٤٤ مدرسة، وعدداً من المستشفيات، والمساجد، وقد خسرت «اسرائيل» في تلك الحرب ٧٢ مواطناً، بينهم ٦٦ جندياً.

وفي المحصلة، ومنذ عام ٢٠٠٨ قتلت اسرائيل ٣٦٨٨ فلسطينياً خلال ثلاثة حروب معلنة ضد قطاع غزة، بينما خسرت خلالها ٩١ مواطناً، بينهم ٧٧ جندياً اسرائيلياً، وخلال السنوات الماضية وثق استهداف اسرائيل المتعمد للأطفال الفلسطينيين بكثافة، حيث قتل الاحتلال أكثر من ألفي طفل فلسطيني منذ عام ٢٠٠٠، وقد حقق في استخدام «اسرائيل» للعنف المفرط ضد الفلسطينيين بطريقة ترقى الى توصيف جرائم الحرب، ولاسيما في قطاع غزة «التي تخضع لحصار مدّمر منذ عقد من الزمن»، وقد أدانت الأمم المتحدة هذه الممارسات في تقرير غولدستون، كما أدانتها مؤسسات حقوقية أخرى، مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش.

خديعة عملية السلام بوساطة أميركية

أنعشت اتفاقية أوسلو للسلام عام ١٩٩٣ الوعود بإنهاء عقود من الاحتلال الاسرائيلي، لكن العملية السلمية تعرضت للتزوير، منذ البداية كما اعترف العديد من الخبراء، فقد كانت خديعة اسرائيلية لوقف الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإعطاء «اسرائيل» الفرصة لالتقاط أنفاسها اللازمة لاستعمار أراضي الضفة الغربية، ومنها شرقي القدس، وقد نفّذ الإتفاق في ظل اختلال واضح في ميزان القوى بين جانب استحوذ على جميع أوراق القوة ورفض إعطاء التنازلات–وقد دعمه في ذلك انحياز الوسيط الأميركي الذي قدّم نفسه بصورة الوسيط المحايد– فيما كان الجانب الآخر ضعيفاً ومجرداً من جميع أوراق التفاوض، ومنذ إبرام الاتفاق، تضاعفت أعداد المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وازداد عدد المستوطنين ليتجاوز ٧٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية وشرقي القدس.

وفي ظل هذا الواقع، لم يتبق للعالم سوى أن يفصح بنيامين نتنياهو صراحة بعدم وجود نية اسرائيلية للإنسحاب من الضفة الغربية وإنهاء احتلالها، فبعد انهاء ولايته الأولى في رئاسة الوزراء، ظهر نتنياهو في شريط فيديو مصوّر تم تسريبه، وذلك خلال زيارته لإحدى المستوطنات عام ٢٠٠١وهو يعترف بنيته الحقيقية بالإستيلاء على ٩٨٪ من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وتعطيل العمل باتفاقية أوسلو، حيث اعتقد نتنياهو آنذاك بعدم وجود تسجيل، فتحدث بصراحة مع مجموعة من المستوطنين حول رؤيته الاستراتيجية وخططه وتكتيكاته.

وخلال حديثه عن رؤيته، قال نتنياهو: «المستوطنات هنا، وهي تنتشر في كل مكان»، وأضاف «لقد اوقفت العمل باتفاقية أوسلو، من الافضل ان يتم منح ٢٪ عوضاً عن ١٠٠٪، سوف نعطي ٢٪ ونوقف الانسحاب، موضحاً بالقول: «لقد أعطيت تفسيري الخاص للاتفاقيات بطريقة ستسمح لي بإيقاف الانسحاب من حدود عام ١٩٦٧». أما بخصوص التكتيك فقد اعترف نتنياهو بأن استراتيجيته تسببت في الكثير من المعاناة للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال لردعهم عن المقاومة، وقال: «هدفنا هو ضربهم ليس مرة واحدة بل مرات، وبطريقة مؤلمة، حتى يصبح الثمن ا لذي يدفعونه لا يُطاق، وحتى يتملكهم الخوف من كون كل شيء على وشك الانهيار، وعندما ووجه بأن هذه الاستراتيجية قد تجعل العالم يضع (اسرائيل) في خانة المعتدي رد نتنياهو بشكل قاطع:

«بإمكانهم أن يقولوا مايشاؤون، كمااشار ايضاً الى انه غير مكترث بالضغوط الاميركية، وعلى العكس من ذلك، فقد لوح بإمكانية التلاعب بسهولة بالداعم الرئيس (لإسرائيل) عندما قال: «الولايات المتحدة بلد يمكن مناورته بسهولة، وتوجيهه الى الوجهة الصحيحة، أنا لم أكن خائفاً من مواجهة كلينتون، ولم أكن خائفاً من تحدي الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من ان قادة العالم يعدون نتنياهو «كاذباً» ولايستطيعون تحمله كما اتضح من الحوار الذي التقطه المايكروفون بين الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي والرئيس الاميركي السابق باراك أوباما، فإن أي زعيم غربي لم يقف في وجه (اسرائيل) على الرغم ايضاً من اقرار برلماني بريطاني بأن٧٠٪ من القادة الأوروبيين يرون في (اسرائيل) خطراً على السلم العالمي، وتجدر الاشارة الى ان سياسات التوسع ونهج وضع العراقيل أمام السلام ليسا سلوكاً مقتصراً على اليمين الاسرائيلي، فقد قرر الزعيم السابق لحزب العمل إيهود باراك عام ٢٠٠٠ في كامب ديفيد عدم الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية والقدس المحتلة، او تفكيك المستوطنات المقامة على تلك الأراضي».

انتظر العالم عقوداً أن تقوم (اسرائيل) بتقرير مصيرها عبر اختيار عنصرين من ثلاثة عناصر محددة، هي: الهوية القومية اليهودية، والالتزام بالديمقراطية، والالتزام بما يُعرف باسم أرض«اسرائيل الكبرى»، فإذا اختارت (اسرائيل) ان تحتفظ بأغلبية يهودية وتدعي الالتزام بالديمقراطية فيتوجب عليها ان تنسحب من الأراضي المحتلة عام ١٩٧٦ (حل الدولتين)، أما اذا أصرت على ضم الأراضي المحتلة والاحتفاظ بالديمقراطية فيتوجب عليها إدماج السكان العرب والتخلي عن سياسة نبذ غير اليهود، وذلك ضمن دولة علمانية (حل الدولة الواحدة)، ومع الأسف فإن الطبيعية الصهيونية (لإسرائيل) جعلت منها تختار التمسك بالحصرية اليهودية في كل فلسطين التاريخية، واخضاع السكان الفلسطينيين لنظام عسكري صارم، ثم تكريس نفسها بوصفها دولة فصل عنصري(أبارتايد).

الصهيونية السياسية وحقيقة دولة اسرائيل

على مدار القرن الماضي أثارت الصهيونية السياسية المشاعر والعواطف الشديدة على طرفي الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي سواء بين مؤيدي الصهيونية المتحمسين أم بين منتقديها وضحاياها العاجزين، ويشيد الصهاينة بمشروعهم ويعدونه مشروع تحرر قومي للشعب اليهودي، فيما يرى معارضوه أنه مشروع يحمل عقيدة عنصرية، مارست التطهير والتمييز العرقي والديني الممنهج، وارتكب جرائم حرب من أجل تحقيق أهدافه، وفي كثير من الأحيان، يحرم الجمهور من تدفق المعلومات حول طبيعة الصهيونية السياسية وحقيقة دولة اسرائيل، ونادراً ما يعطي الاعلام هذا الجانب من الصراع، الذي يسهم في ارباك الجمهور واثارة سخطه.

ومنذ تأسيسها عام ١٩٤٨ سنت (اسرائيل) القوانين ونفذت السياسات التي ترسخ التمييز ضد الأقلية العربية الفلسطينية، وفي أعقاب اجتياح عام١٩٧٦ شيدت نظام احتلال عسكري يصادر الحقوق المدنية وحقوق الإنسان الأساسية لملايين الفلسطينيين الذين يتجاوز عددهم اليوم عدد الاسرائيليين اليهود في فلسطين التاريخية، وفي تحد للقانون الدولي ترفض (اسرائيل) بإصرار عودة الفلسطينيين الذين هجروا من بلادهم عامي١٩٤٨ و١٩٧٦

بينما تمنح الجنسية الاسرائيلية للملايين من جنسيات مختلفة بمجرد وصولهم الى (اسرائيل) فقط لكونهم يهودا، وتبقي (اسرائيل) ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفاً مزرية في مخيمات اللجوء منذ عام١٩٤٨ محرومين من العودة الى ديارهم.

وقد زعم القادة الصهاينة من بن غوريون وحتى نتنياهو أن (اسرائيل) دولة ديمقراطية، أسوة بالديمقراطيات الليبرالية الغربية، وربما تكون الطريقة المثلى لاختيار هذا الزعم والكشف عن طبيعة الدولة الصهيونية الحديثة هو التحليل المقارن (على غرار ما تجده في كتاب المؤرخ الاسرائيلي شالوم ساند).

ماذا لو أن دولة غربية تدّعي أنها ديمقراطية، كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، غيَّرت رسميًا دستورها ونظامها لتصبح دولة خاصة بالبيض الروتستانت الأنكلو – سكسونيين (WASPs)؟ وعلى الرغم من بقاء مواطنيها الأفارقة، والآسيويين، والكاثوليك، واليهود والمسلمين كما بقية الأقليات يتمتعون بحق التصويت والحصول على مناصب سياسية ويتمتعون ببعض الحقوق المدنية والاجتماعية، إلا أنّهم مضطرون للخضوع للطبيعة الجديدة للدولة وهويتها الإقصائية الخاصة بالأنكلو – سكسونيين، وعلاوة على ذلك، وباستثناء البيض الأنكلو – سكسونيين، لن يُسمح لأيّ مواطن آخر بشراء أو بيع الأرض، وستكون هناك قوانين دستورية دائمة تمنع الأنكلو – سكسونيين من بيع الأراضي وغيرها من الممتلكات لأيّ شخص من الإثنيات أو الديانات الأخرى في البلاد، كما سوف يمرّر الكونغرس أو البرلمان قوانين تمنع الأنكلو – سكسونيين من الزواج من خارج طبقتهم الاجتماعية، وسيعدّ أيّ زواج مخالف غير قانوني ولن تعترف به الدولة.

تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "صفقة القرن" المحتوى والسياق

حسام بدران . مجلة رؤية العدد (٤) . السنة السابعة . شتاء/ ٢٠١٨

(سياسي فلسطيني)

ملخص: تتناول هذه الورقة ما يُسمَّى "صفقة القرن"، فهي تعرض خلفيتها وأركانها ودوافعها، وتحاول الوقوف على مجموعة من تفصيلاتها، كما تبيّن الورقة مواقف مجموعة من الدول المؤثرة تجاه مشروع صفقة القرن، وترى الورقة أن الصفقة ترتكز على محورين: سياسيّ واقتصاديّ، أمّا السياسي منهما فيهدف إلى إنهاء الملفات الأساسية في القضية الفلسطينية، كالقدس واللاجئين وحدود الدولة، وأمّا المحور الاقتصادي فيهدف إلى استخدام المال على أنه العصا والجزرة في آن واحد، وتختتم الورقة بوضع آلياتٍ وسبلٍ لمواجهة الصفقة، منها الدعوة إلى رفض صفقة القرن، وتجريم كلّ من يتماهى معها. وصياغة مشروع وطني فلسطيني جامع يشمل جميع فصائل الشعب الفلسطيني وقواه يكون خطة مرحلية يتلاقى فيها جميع البرامج السياسية.

تمرّ القضية الفلسطينية بمنعطف تاريخي فارق، في ظِلّ وجود اختلال في النظام العالميّ، يصب في غير مصلحة الشعب الفلسطيني، وأهم ما تواجهه القضية الفلسطينية في هذه الفترة الخطة الأمريكية الجديدة للسلام، المسمَّاة إعلاميًّا بـ"صفقة القرن". إذ أبدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ بداية ولايته الرئاسية نيّته التوصّل إلى صفقة تاريخية لإنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي، وتستند هذه المقاربة إلى رؤية أكر تقود إلى تفوّق الكيان الصهيوني على محيطه في الشرق الأوسط، استنادًا إلى حلّ إقليمي لإنهاء الصراع، وتفكيك ملفاته الكرى: (القدس– اللاجئون– الاستيطان– الكيان الفلسطيني) وذلك بتثبيت وقائع على الأرض تؤدّي إلى تصفية القضية الفلسطينية وتفكيكها، وقد صاحب ذلك وصول فريق أمريكي إلى رأس الإدارة الأمريكية أكثر صهيونية من سابقيه، ويفتقر إلى اللباقة والعقلانية السياسية، تغريه المكاسب الآنية على حساب المكاسب الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل، ويغريه كذلك مناخ إقليمي يغلب عليه التأييد أو الصمت.

توطئة اصطلاحية

يُعَدّ مسمّى "صفقة القرن" مصطلحًا إعلاميًّا قد يتشابه مع تسميات لخطط سابقة تتعلق بالقضية الفلسطينية، إلا أن المقصود به ما يشير إلى الخطة الأمريكية لإدارة الرئيس ترامب حول السلام في الشرق الأوسط، حيث كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أول من ذكرها، إضافة إلى أنّ ذكره إياها كان في مؤتمر بجانب الرئيس الأمريكي.

ولا يجد المصطلح مكانًا واسعًا في الإعلام الغربي على غرار العربي، إذ تستخدم مراكز البحوث والصحف الغربية –والأمريكيّة منها على وجه الخصوص– تعبيرات أخرى، مثل: حلّ السلام Peace Settlement، وخطّة السلام Peace Plan، وخطّة السلام الإسرائيلية–الفلسطينيّة Plan for Israeli-Palestinian peace، أو خطّة سلام طويل الأمد Long-term peace plan. وفي الجانب الرسمي، استخدم المسؤولون الأمريكيون، تعبيرًا مغايرًا عن هذه التسميات التي تدور تقريبًا حول لفظ: "السلام"، حيث إن الرئيس الأمريكي – إضافة إلى كبار موظفي إدارته – استخدم في معرض حديثه عن عمله بشأن هذا الملف تعبّير: صفقة نهائية Ultimate deal.

ويُوحي مصطلح "صفقة القرن" بأنّ هذه الصفقة اتفاقية سياسية بين أطراف، وهو ما يدفع لانتظار الإعلان عن بدء جولات التفاوض، في حين أنها مجموعة سياسات تتطابق مع الرؤية اليمينية الصهيونية، وتُطبَّق على الأرض بالتجزئة والتزامن.

خلفيات صفقة القرن وأركانها

لم تكشف الإدارة الأمريكية رسميًّا تفصيلات خطتها، إلا أن التسريبات في الإعلام العربي والغربي، إضافة إلى السلوك الأمريكي والإسرائيلي تُعطي صورة تقريبية لملامح هذه الخطة، وأركانها، ومستقبلها.

ومنذ بداية الفترة الرئاسية لترامب اتّخذ سياسات أكثر عدائية، وطبّق وعده بنقل السفارة للقدس، وعارض سياسة أوباما بخصوص الاستيطان، وقام بسلوك متماهٍ مع سياسة نتنياهو المتطرفة، وأتى بفريق جديد، أبرزهم صهره اليهودي جاريد كوشنير، ومبعوثه إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، الذي يوصف بمهندس صفقة القرن، وقاموا ببلورة مقاربة متكاملة حول القضية الفلسطينية، مستندة إلى أبعاد إقليمية١().

وأدّى حدوث حالة التباين بين المؤسسات الأمريكية حول قضايا المنطقة إلى إعطاء صورة سلبية عن الموقف الأمريكي، وعدم تحديد ملامحه مبكرًا، واتصفت السياسة الخارجية الخاصة بترامب والمتعلقة بالصراع بعدة سمات، منها: الانحياز الواضح والكبير للرؤية الإسرائيلية للصراع، وسرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الشأن، وكسر القواعد والسياسات الأمريكية السابقة. وقامت أذرع الإدارة الأمريكية بعملية استكشاف للمواقف تجاه القضية، وهو ما دفع العديد من الأطراف الإقليمية للإسهام في تشكيل الرؤية الأمريكية لتحسين علاقتها بها على حساب القضية الفلسطينية.

الدوافع الأمريكية لطرح مقاربة سياسية جديدة

تتمتع الإدارة الأمريكية الحالية بخبرة سياسية محدودة، وقد أخفقت في تحقيق وعودها الانتخابية، باستثناء قضية المناخ، ونقل السفارة الأمريكية، إلا أنّها تضع في أولوياتها إنهاء القضية الفلسطينية؛ لكون الفريق في جوهره صهيونيًّا ويهوديًّا، وقد ساعدتها مجموعة دوافع وظروف، مثل:

١ – وجود ظرف إقليمي مثالي لتحقيق الأهداف الصهيونية، فالتجاذبات الإقليمية، ومن إفرازاتها الأزمة الخليجية– دفعت جميع أطراف الأزمة ونُظمًا عربية أخرى نحو التنافس على كسب الرضا الأمريكي –رغبة ورهبة– عبر البوابة الإسرائيلية(٢).

٢ – يرى ترامب في الصراع العربي–الإسرائيلي مدخلًا جيّدًا لتحصين نفسه في أزماته الداخلية، ولجمعِ مكاسب شخصية؛ لأنّ خطواته تجاه القضية فوق النقد يصب في غير مصلحة الشعب الفلسطيني داخليًّا ومرغوبة من الفواعل داخل الولايات المتحدة، ولأنّ آثارها الجانبية محدودة؛ تأثيرًا وزمانًا، ولهذا هو في عجلة من أمره لطرح مقاربته الجديدة.

محتوى صفقة القرن

ترتكز الصفقة على محورين: أحدهما سياسي والآخَر اقتصادي، يهدف المحور السياسي إلى إنهاء الملفات الأساسية في القضية الفلسطينية، كالقدس، واللاجئين، وحدود الدولة، ويهدف المحور الاقتصادي إلى استخدام المال عصًا وجزرةً في آن واحد. وتتخذ الصفقة سياسة توظيف الهيمنة الأمريكية؛ لفرض وقائع على الأرض، للوصول إلى

حلّ الشامل. ويلاحظ أن الصفقة تتجاهل الاتفاقيات المرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وكذلك القرارات الأممية.

ستقضي الصفقة على حلّ الدولتين، لكن هذا لا يعني بالضرورة حلّ الدولة الواحدة، وإنّما هو حلّ هجين متمثل في دولة إسرائيلية كاملة السيادة، وكيان فلسطيني بحكم ذاتي منزوع السيادة على جزر وكنتونات فلسطينية، وينسجم هذا مع رؤية تصفية القضية الفلسطينية، وفقًا لرؤية اليمين الصهيوني وشروطه، ودمج الكيان الإسرائيلي مع المنطقة، وتطبيع علاقته مع دولها.

وقد ظهرت لنا مجموعة من الملامح التفصيلية والمؤشرات لهذه الصفقة، تتمحور حول عدة موضوعات، نعرضها فيما يأتي:

الملامح التفصيلية لصفقة القرن

١ – إنهاء مسألة القدس من خلال الاعتراف بها عاصمة للاحتلال، مع ضمان حرية العبادة، واختراع عاصمة فلسطينية على هامش ضواحي القدس.

٢ – الاعتراف بالكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وضمها إلى الاحتلال، والتفاهم مع نتنياهو حول مستقبل الضفة الغربية، مع استئثار الاحتلال بصلاحيات الأمن القصوى.

٣ – الاعتراف بالكيان الإسرائيلي وطنًا قوميًّا للشعب اليهودي.

٤ – إطار حلّ إقليمي أمني لأزمات المنطقة، ومحاصة إيران ونفوذها، مع تطبيق المبادرة العربية مقلوبة، بحيث تبدأ من التطبيع وصولًا إلى السلام.

٥ – إنهاء قضية اللاجئين بدون عودتهم، وتقويض مؤسسة الأنروا لإنهاء عملها.

٦ – إقامة دولة فلسطينية قاعدتها غزة، وملحق بها كنتونات فلسطينية في الضفة الغربية، ولا مانع من عاصمة في أبو ديس.

أهم المؤشرات حول صفقة القرن

١ – اتخاذ الإدارة الأمريكية سلوكًا سياسيًّا يتوافق مع الملامح الظاهرة للصفقة، ومن ذلك قرار نقل السفارة الأمريكية، وإيقاف الموازنة الأمريكية للأونروا، والهجوم الرسمي الأمريكي على اللاجئين الفلسطينيين.

٢ – حديث الإدارة الأمريكية الصريح عن وجود صفقة سياسية سيُعلَمن عنها في الوقت المناسب.

٣ – وجود حراك نشط في المنطقة للفريق الأمريكي مع الدول ذات العلاقة في القضية الفلسطينية، وذلك لاستكشاف المواقف والبناء عليها.

٤ – تسريبات إعلامية مقصودة بهدف اختبار ردَّات الفعل الفلسطينية والإقليمية، واستكشاف المواقف.

تفصيل في محاور الصفقة الرئيسة

١ – قضية الاستيطان:

شرَّع الاحتلال سرقة أراضي الضفة الغربية، وثبّت واقعًا ديمغرافيًّا من خلال الكتل الاستيطانية التي كانت تشكل قرابة ٢ % قبل وصول نتنياهو إلى الحكم، ويرى أن ضمها لا يشكل عائقًا أمام ترابط جغرافيا الضفة، ثم تطور الحديث عن الكتل الاستيطانية لتصل إلى التجمعات الكبيرة، التي تفصل الضفة عن بعضها، مثل كتلة إي–شيلو التي تصل

الأغوار بكتلة أرئيل، وتفصل شمال الضفة عن وسطها، والآن يجري الحديث عن جيوب استيطانية معزولة في وسط التجمعات الفلسطينية، وهذا يعني اقتطاع مناطق واسعة، وتثبيت واقع ديمغرافي يجعل من الضفة الغربية جزرًا فلسطينية .

ومن المعروض ضمن صفقة القرن ضم ١٠ % من مساحة الضفة، أما نتنياهو فيطالب بضم ١٥ % في حين أن السلطة الفلسطينية تقبل بتبادل طفيف للأراضي متساوية في المساحة.

٢ – القدس:

إنّ القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق أرادت الولايات المتحدة إزاحتها عن طاولة المفاوضات، مع ترك غموض يكتنفها؛ بهدف اختراع عاصمة فلسطينية جديدة على هوامش ضواحي القدس؛ ليحتفظ الكيان بحق السيادة السياسية والأمنية على المدينة وللمواطنين حق العبادة، وهنا السيادة السياسية أهم من العبادة؛ لأنّ الأولى مدخل للثانية.

وقد أدّت ردّة الفعل الباهتة على قرار نقل السفارة إلى إغراء الولايات المتحدة للإعلان رسميًّا عن تقريب موعد نقلها، كما أن قرار نقل السفارة يحمل بعدًا سياسيًّا خطيرًا على القضية الفلسطينية؛ لأنّه يشجّع الاحتلال على التمادي في فرض سياسة الأمر الواقع.

٣ – اللاجئون:

تهجّمت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هي أكثر من مرة على توصيف اللاجئين الفلسطينيين – رغبة في حصر أعدادهم – بأنهم الذين تهجّروا من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ دون ذويهم. في إطار السعي لإلغاء توصيف اللاجئ الفلسطيني الحالي، وحصره في اللاجئ الذي طُرِد من دياره من دون أن تشمل ذريته(٣).

وكان إيقاف الدعم الأمريكي المقدّم للأونروا خطوة مرحلية مقدّمة لإنهاء عملها، أو حصرها في إطار محدود، حيث ترغب الولايات المتحدة في تصفية حقّ العودة، مع تسهيل دمج الفلسطينيين وتوطينهم في الخارج، وإعطائهم كامل المواطنة، أو منحهم تعويضات فردية، إضافة إلى تقسيم الدول، بحيث بعض الدول تستوعب اللاجئين، وبعضُها تمنحهم إقامات دائمة وحقوقًا كاملة، وهذا ما تُبنَى عليه السياسات في الهجرة.

مسارات عمل الوليات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إن تطورات الموقف الأمريكي في عهد إدارة ترامب هي تراجع عن الرؤى الأمريكية السائدة سابقًا(٤)، لمصلحة استدعاء رؤى إسرائيلية يمينية قديمة، ويمكن تلمّس شواهد على المسارات التي تعمل عليها الإدارة الأمريكية تلبية لأهدافها، وهي كالآتي:

المسار الأول: فرض الأمر الواقع وحسم قضايا الصراع (تعزيز مركز إسرائيل)

يعمل هذا المسار على تعزيز مركز الكيان الصهيوني وقدرته، بما يمكنه من "الاطمئنان الإستراتيجي"، ويطلق يده باتجاه القيام بأدوار أوسع في المنطقة، وفي هذا المسار يمكن التقاط الشواهد والملامح الآتية:

– توسيع تنسيق السياسات الأمريكية مع الاحتلال وتعميقها، مع تجنب توجيه أيّ انتقادات علنية مباشرة أو إدانات لإسرائيل، وقد عر دونالد ترامب شخصيًّا عن عدم نية إدارته انتقاد إسرائيل، معربا عن تفهّمه لحساسية إسرائيل تجاه الإدانات.

- خطوات سياسية أمريكية مباشرة لحسم قضايا أساسية تقع في لبّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإعطاء شرعية أمريكية لوقائع فرضها الاحتلال الإسرائيلي "غير معترف بها دوليًّا"، باتجاه فرض أوسع قبول ممكن بهذه الوقائع، والشاهد الأبرز في هذا الجانب هو نقل السفارة الأمريكية للقدس.

- التحلّل من أيّ التزامات أمريكية بشأن شكل الحلّ النهائي المطلوب للصراع، بحيث تركت الإدارة الأمريكية ذلك لما يتّفق عليه الطرفان، بشكل يشمل تخليًا واضحًا عن مسألة "الدولة الفلسطينية"، وإطار "حل الدولتين"، وبشكل شمل أيضاً تجاوزاً لأي اعتبار للقرارات الدولية التي كانت الولايات المتحدة تعدّها قاعدة للحلّ من دون أن تعدّها ملزمة.

المسار الثاني: (تطويع الفلسطينيين):

هذا المسار يمكن اعتباره الأكثر نشاطًا في العمل الأمريكي في هذه المرحلة، حيث يجري العمل على حرمان الفلسطينيين من القدرة على تعطيل الإجراءات الأمريكية الإسرائيلية، وربط قطاعات واسعة من الفلسطينيين بمصالح قائمة ومستحدثة تمنعهم من القيام بأيّ فعل جمعي واسع النطاق في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية والأمريكية لفرض الأمر الواقع وتصفية الحقوق الفلسطينية، هذه الإجراءات تركّز على الكتل الأكثر ترشيحًا لإبداء هذه المقاومة، مثل غزة، بوصفها "حيزًا جغرافيًّا وسكانيًّا مرشحًا لمعارضة الخطط الأمريكية"، ومثل حركة حماس بوصفها طرفًا سياسيًّا رئيسًا مرشحًا لإبداء هذه المعارضة، من دون استثناء كتل أخرى قد تُعَمدّ مطواعة تقليديًّا للسياسات الأمريكية.

ويتخذ العمل الأمريكي في هذا المسار أشكالًا متعددة تدير شبكة متنوعة من الحلفاء والأدوات، تقرأها الورقة من خلال الشواهد والإجراءات الآتية:

١ - زيادة تأزيم وضع غزة بشكل غير مسبوق، بحيث يضطر سكانها وحركة حماس التي تمتلك ثقلًا استثنائيًّا فيها إلى ممارسة ليونة سياسية .

٢ - تقديم شخصيات فلسطينية أمريكية في أدوار الناصحين للفلسطينيين والجاهزين للإسهام في إيجاد حلول للفلسطينيين.

٣ - العقوبات المالية الأمريكية والإسرائيلية على السلطة الفلسطينية التي تهدف إلى ماليًّا وسياسيًّا على السلطة، وربط أيّ احتمالات لعودة التدفّق المالي بدرجة تعاونها مع السياسة الأمريكية.

٤ - الضخّ المعلوماتي الكثيف حول صفقة القرن، وقد نجح هذا الضخّ فعليًّا في اصطناع اشتباك فلسطيني، وسياق من الشكوك المتبادلة، بجانب دوره في خلق ديناميات جديدة للتفاعل السياسي تحت هذا العنوان.

المسار الثالث: (تطوير العلاقات بين الدول العربية و"اسرائيل"):

هذا المسار يسعى إلى بناء وتعزيز حالات الشراكة الاقتصادية والأمنية بين الاحتلال ودول عربية مركزية، يمكن تطويرها إلى تحالف أمنيّ اقتصاديّ، من دون اشتراط أولوية حلّ القضية الفلسطينية، حيث تؤدّي الخطة الأمريكية للسلام دور الغطاء لهذه العلاقات والشراكات مع الاحتلال.

أدوار أهم الفواعل الرسمية

١ - **السلطة الفلسطينية:**

أعلنت السلطة الفلسطينية رفضها لصفقة القرن، حيث يدرك أبو مازن أنها تهدّد كينونة السلطة، وتنهي مشروعه السياسي القائم على حلّ الدولتين على أساس حدود ٦٧، وأنّ الموافقة عليها تسحب الغطاء الوطني عن عمل السلطة الفلسطينية، ولذلك يرفضها ويرغب في الخروج من حالة استفراد الولايات المتحدة برعاية مفاوضات التسوية، ويحاول استقطاب قوى دولية أخرى. لكن يبقى دور أبو مازن ضعيفًا؛ لوجود ضعف داخ كبير في حركة فتح ،وترهّل كبير في مؤسسات الشعب الفلسطيني الرسمية بسبب سياساته.

٢ – الدر المصري:

– يُعَدّ متغير دخول مصر على خط رعاية الملفات الفلسطينية بعد عزوف لسنوات– متغيرًا مهمًّا ومبنيًّا على دوافع ذاتية في مصر، أهمها إعادة إحياء دورها الإقليمي المفقود، وحجز مقعد أمامي في أي مقاربة أمريكية للقضية الفلسطينية، إضافة إلى المعضلة الأمنية، ومشكلة سيطرة إحدى قوى الإسلام السياسي على بقعة جغرافية على حدودها.

٣ – دول الخليج:

– أضرّت الأزمة الخليجية بالقضية الفلسطينية؛ لأنّ أحد أطراف الأزمة جعل التعامل معه مشروطًا بالبعد عن الطرف الآخر، وهذا لا يمكن تطبيقه في الحالة الفلسطينية.

وقد جعلت حدّة الأزمة بعض أطراف الأزمة تطرق باب الكيان الصهيوني، بوصفه خطوة أولى لتطبيع العلاقات؛ طمعًا في الموقف الأمريكي المحتمل.

– في القضية الفلسطينية هناك تكامل في الأدوات لمكونات الأمة، ودول الخليج تحجز مكانًا ودورًا مميزًا لا غنى عنه، ووحدة دول الخليج واستقرارها هدف يجب العمل على إنجازه؛ انحيازًا لقضيتنا، وتحقيق آمال شعبنا.

– أظهرت الأزمة أن العامل المذهبي لم يكن يومًا يصلح في المنطقة لأن يُتَقاتل تحت لوائه، لأنه يفتت المنطقة، ويقضي على فكرة الدولة القُطرية، وعلى العموم نحن لا نستطيع في أزمة كهذه إلا أن نبتعد عنها ولا نتدخل في أوارها.

٤ – تركيا:

– تتعرّض تركيا لتهديدات أمنية متلاحقة ومؤامرات، سواء داخل البلاد أم على حدودها، وذلك بهدف منعها من أداء دور إقليمي فاعل، وهذا يجعلها تعزّز من تقديم الأولويات المحلية على الخارجية، ومع ذلك تبقى تركيا عاملًا أساسيًّا في المنطقة، وهي قادرة على إحداث توازن نوعي، من خلال دعمها للقضية الفلسطينية عمومًا، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن، وكلّ مؤامرات التصفية الحالية.

٥ – الأردن:

رفضت الأردن السلوك الأمريكي؛ لأنّه يمسّ جوهر وصايته على المقدسات الإسلامية في القدس، وبذلك يضرب الشرعية الدينية لنظام الحكم، إضافة إلى تجاوز الإدارة الأمريكية للأردن في تنسيق خطواتها لحساب السعودية، لكن خففت الأردن من صيغة رفضها بعد اتفاقية دعم وضعها الاقتصادي.

٦ – السعودية:

الموقف السعودي داعم بالمجمل لتحركات الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتستند السعودية في توجهها إلى تحسين تموضعها مع الولايات المتحدة، ومواجهة إيران في المنطقة؛ لاعتبارها الأولوية لنظام الحكم في السعودية، وتسعى إلى أن تجعل هذه الأولوية أولوية إقليمية لا سعودية فحسب.

٧ - إيران:

ترى إيران نفسها مستهدفة، ولها مصلحة إستراتيجية في إفشال خطة ترامب للتسوية؛ باعتبارها مقدّمة لتشكيل تحالف يستهدفها ويستهدف نفوذها في الشرق الأوسط .

٨ - روسيا:

وجود اهتمام روسي متنام بالقضية الفلسطينية، والروس مدركون أن موقعهم في المنطقة مفتاحه القضية الفلسطينية، وعندهم علاقات مع معظم المكونات الفلسطينية، وكذلك في الطرف الآخر عندهم أكثر من مليون روسي ٢٠ % من السكان يحافظون على اللغة والثقافة والعادات الروسية، وهم مدخل إلى التأثير المستقبل في مجمل الصراع.

٩ - الاتحاد الأوروبي:

سلوك الاتحاد الأوروبي في جوهره يتماهى مع السياسية الأمريكية... واعتراض دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته على تصرفات الرئيس ترامب أقرب إلى الاستعراضية فيما يتعلق بالملف الفلسطيني.

لدى الاتحاد الأوروبي خشية من ارتدادات عكسية سيتأثر هو بها بشكل مباشر من تصرفات الولايات المتحدة في حال قامت بتصفية قضية اللاجئين.

سُبل مواجهة الظروف الراهنة:

لابدّ من رفض صفقة القرن بالكلية وتجريم كل من يتماهى معها، ولا يمكن أن تجد طرفًا فلسطينيًّا يقبل بها، ورغم أن سقف السلطة الفلسطينية السياسي منخفض ولا يلبّي نبض الشارع الفلسطيني، فإن صفقة القرن لا تلبّي سقف السلطة الفلسطينية.

فتمدّد غزة نحو سيناء مرفوض كليًّا، حيث إن التمدّد الطبيعي يكون على الأراضي الفلسطينية المحتلة لا باتجاه أراضٍ مصرية.

كما يجب وضع خطة مواجهة شاملة على الصعيد الوطني الفلسطيني، وعلى صعيد الأمة الإسلامية؛ للتصدي للخطة، وتدعيم برنامج المقاومة الذي يعاني مؤامرةً كبيرة لم يسبق له التعرض لها، وهذا واجب كل منتمٍ لقضايا أمته.

يجب تجريم التطبيع ومحاربته على صعيد الأفراد والهيئات، ورفض هذا الجسم السرطاني ،فالاحتلال الإسرائيلي كيان استعماري لا يتوانى عن بث سمومه بهدف الوصول إلى ما يريد.

لا بدّ من الاستعداد بموقف فلسطيني مسبق وموحّد قدر الإمكان، بحيث يشمل كل الفصائل، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد قدمت حماس تنازلات كبيرة لأجل إتمامها، لكن الطرف الفلسطيني الآخر كان سلوكه متوترًا ومتوجّسًا، وهذا عاقَ التقدم في هذا الملفّ.

إنّ الشعب الفلسطيني أكثر من مليونين في قطاع غزة و٣ ملايين فلسطيني في الضفة الغربية ،ويجب أن يكون لكل من هو فلسطيني – بحسب طاقته – دور في إدارة الصراع، والتركيز على تفعيل فلسطينيي الخارج، وتفعيل فلسطيني الأردن ولبنان ليكون لهم دور أكر.

إن تطوير إستراتيجيات جديدة للمقاومة الفلسطينية المسلّحة بعد أن شهدت المقاومة المسلحة في الضفة الغربية انتكاسة– مرجعها إلى عملية السور الواقي التي أدّت إلى انحسار عمل المقاومة في الضفة، وتشكيل حالة من الوعي متزامن مع نشاط التنسيق الأمني الذي يقضي على أيّ نشاط بصدد إعادة إحياء الوعي، ولو تفعّلت المقاومة الفلسطينية في الضفة فإنّ ذلك سيؤثّر إيجابًا في الشأن الداخل، وسيدفع حركة فتح إلى المضي في المصالحة الفلسطينية، كما سيشكل رادعًا لشهية الاحتلال المتزايدة لتصفية القضية، والحدّ من عملية الاستيطان بشكل كبير، إضافة إلى حصار المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتركيز قوتها في بقعة جغرافية واحدة.

لا بدّ من صياغة مشروع وطني فلسطيني جامع، يشمل جميع فصائل الشعب الفلسطيني وقواه على شكل خطة مرحلية تتلاقى فيها جميع البرامج السياسية، وأن تعمل الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والأحزاب الفلسطينية من خلال علاقاتها الخارجية على تنسيق جهود الأطراف على كل المستويات (الدول والأحزاب والجماعات) للعمل على إفشال أيّ مخطط، ومواجهته فورًا، وعدم السماح لأطراف إقليمية ودولية عوضًا عن إسرائيل؛ للضغط على الحركة، لدفعها نحو مسار الاحتواء أو حتى الحرب .

لابدّ أيضًا من العمل على استثمار واستغلال قدسية القدس والمقدسات لتحشيد العالم العربي والإسلامي ضد الصفقة، وإيجاد قاعدة متينة إقليميًّا ودوليًّا تعمل ضدها، وتفعيل المقاومة الشعبية، والقيام بتحرك شعبي موحد في غزة والضفة والقدس رفضًا لهذه الصفقة، وتشكيل هيئات شعبية وسياسية رافضة للخطة بالتعاون مع الهيئات السياسية والشعبية في العالمَين العربي والإسلامي، وتفعيل دور المنظومات الشعبية الفلسطينية الرافضة للخطة، وبخاصة ما يتعلق منها بقضية القدس، بحيث تقوم بجولات دولية للتعريف بالقضية، وحجم المشكلة، وعقد مؤتمرات شعبية وسياسية في كل الدول العربية والإسلامية رفضًا للخطة.

الهوامش والمصادر:

١. محام متخصص في قانون العقارات، عيّنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في منصب جديد استُحدِث داخل الإدارة الأمريكية، وهو "ممثل خاص مكلف بالمفاوضات الدولية" حيث يركز على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

٢. الأزمة الدبلوماسية مع قطر ٢٠١٧ منذ ٥ يونيو ٢٠١٧.

٣. https://ara.reuters.com/article/هيلي تشكّك في عدد اللاجئين، رويترز، ٢٨ أغسطس ٢٠١٨، /

٤. حتى إدارة بوش الابن أعلنت في مرات متكررة تمسّكها بحلّ الدولتين، وبضرورة الوصول إلى تحقيق قيام دولة فلسطينية، معتبرة ذلك هدفًا لعملية التسوية، إلى جانب ضمان الأمن لإسرائيل، بوصفه هدفًا أساسياً، وإن كانت قد اشترطت ذلك بتخلّي الفلسطينيين عن "العنف".

مستقبل "صفقة القرن" التي يعدها ترامب

مارك حبيب(*) ـ (ذا أراب ويكلي) ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

في إعادة صياغة لعبارة تشارل ديغول سيئة السمعة عن البرازيل، فإن "صفقة القرن" التي يتحدث عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لحل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني لها مستقبل عظيم... وسوف يكون كذلك دائما. وكل بضعة أشهر تخرج الشائعات في واشنطن عن أن الصفقة سوف تخرج إلى العلن وتنفذ قريباً. ثم بعد بضعة أشهر، تسمع الشائعات نفسها مرة أخرى.

وسوف نكون دائما على ما يبدو على بعد بضعة أشهر من إحلال السلام في الشرق الأوسط.

حتى لو طرح البيت الأبيض اقتراحاً للسلام في الأيام الأخيرة من العام ٢٠١٨ أو أوائل العام ٢٠١٩، فإنه يفترض على نطاق واسع أن الإطار الذي يعرضه فريق ترامب، والذي يقوده صهره والمعجب بالمستوطنات الإسرائيلية، جاريد كوشنر، سوف يستقر بأمان في داخل منطقة راحة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو – وهو ما يعني أنه سيكون بعيداً عن منطقة راحة الفلسطينيين ومعظم العالم العربي.

حتى نكون منصفين –ولغايات الجدل– دعونا نفترض أن كوشنر وزملاءه سينتجون خطة قابلة للتطبيق، والتي تدعو إلى تقديم تنازلات إسرائيلية يعتد بها في الأرض، وتعيد القدس الشرقية إلى الطاولة كعاصمة فلسطينية، وتعالج بالحد الأدنى على الأقل محنة اللاجئين الفلسطينيين. وأنا أعترف بأننا سندخل بذلك أرض الأوهام هنا، ولكن تحملوني.

عندئذ سيكون السؤال: هل القيادات الحالية في إسرائيل والمناطق الفلسطينية، والعالم العربي والولايات المتحدة، في موضع يؤهلها لصياغة التفاصيل المضنية، وأن تسوق التسوية على شعوبها وتضمن إمكانية استدامة أي صفقة؟

دعونا نتأمل طاقم الشخصيات:

سوف يدخل الرئيس ترامب العام ٢٠١٩، وربما بقية فترة رئاسته، وهو يكافح من أجل حياته السياسية بعد المعلومات التي كشف عنها روبرت مويلر، المدعي الخاص الذي يحقق في تعاملات حملته الانتخابية وتفاعلاتها مع العملاء الروس في العام ٢٠١٦. وإحدى الشخصيات التي تقع في المركز من هذه التعاملات هي جاريد كوشنر. وبالنسبة لترامب وكوشنر، سيكون تجنب الإقالة ومحاولة الابتعاد عن السجن أهدافا أكثر أهمية في العام ٢٠١٩ من جلب السلام إلى الشرق الأوسط.

ويعاني نتنياهو من مأزق مماثل مدفوع بالفضائح. وقد أصبحت لديه الآن أغلبية بمقعد واحد فقط في الكنيست حيث تأتيه أعظم الأخطار السياسية من أحزاب أبعد إلى اليمين حتى من حزبه، الليكود، نفسه.

ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مسن ومريض ولا يحظى بالشعبية، ويسيطر على أجزاء فقط من الضفة الغربية. وما يزال التوصل إلى مصالحة بين سلطته وحماس وهماً. وكانت المناورات من أجل استبدال عباس قد بدأت قبل عدة سنوات، وسوف تزداد كثافة فحسب.

وكان يفترض في الصداقة التي يجري الحديث عنها كثيرا بين كوشنر وولي العهد السعودي محمد بن سلمان بن عبد العزيز أن تجلب السعوديين، وبالتالي الكثير من العالم العربي، إلى الطاولة، لكن ولي العهد يعاني من مشاكله الخاصة. وعلى أية حال، لم يكن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الذي ما يزال هو المسؤول، سعيداً بتحركات ترامب أحادية الجانب فيما يتعلق بالقدس.

بكل وضوح، لا يتمتع أي من هؤلاء القادة بوضع يمكنه من اتخاذ خطوات جسورة وقوية من أجل تحقيق سلام عادل وقابل للحياة. وحتى لو كان لدى ترامب حجم الانتباه الذي يمكن أن يكرسه لهذه القضية، فإنه سيخاطر في حال قام بعمل أي شيء بناء بفقدان مكون رئيسي ومهم جدا من دائرته الانتخابية –المسيحيين الصهاينة– والذين سيحتاجهم بشدة إذا ما أراد أن يترشح لإعادة انتخابه رئيسا مرة أخرى في العام ٢٠٢٠.

سوف تسقط حكومة نتناهو إذا ألمح إلى قدر كبير من التنازلات، ويغلب أن تجلب انتخابات إسرائيلية جديدة إلى السلطة رئيس وزراء أقل قابلية للسلام.

ومن جهته، يبدو عباس أكثر تركيزاً على منع حدوث انفجار جماهيري وعلى التشبث بالسيطرة على ذلك الجزء الصغير من الأراضي الفلسطينية الذي يسيطر عليه.

بعد أوسلو، كان هذا الصراع لفترة وجيزة واحدا يجري بين حركتين وطنيتين، ودولة إسرائيل والدولة الفلسطينية الوليدة في شكل السلطة الفلسطينية، والتي أجرى قادتها مفاوضات بوساطة أعظم قوة في العالم (وإنما ليست القوة غير المنحازة). واليوم، يمكن تأطير الصراع أفضل ما يكون على أنه يجري بين دولة إسرائيلية متمتعة بقوة غير محدودة (والتي يعود الفضل في الجزء الأكبر منها إلى ذلك الوسيط المنحاز نفسه)، وبين الشعب الفلسطيني (بمن فيه أولئك الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية)، والذي في حين أنه ليس من دون قيادة تماماً، فإنه في عوز إلى قائد.

إن الولايات المتحدة منحازة بعزم لا يلين بحيث أنها غير ذات صلة فعلياً بأي عملية سلام. وهي ليست غير ذات صلة بالصراع –كما رأينا من قرارات ترامب حول القدس، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين، والمساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية– وإنما هي غير ذات صلة بالسلام. لقد أصبح الوسيط السابق الآن هو السبب الرئيسي في الاضطراب.

بالنظر إلى قوة إسرائيل العسكرية الساحقة والسخاء المالي والسياسي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة، فإن الأسئلة الأكثر صلة وأهمية عند هذه النقطة هي: هل هناك أي شيء لن تفعله إسرائيل للحفاظ على سيطرتها المطلقة على الأرض والناس بين البحر المتوسط ونهر الأردن؟ هل هناك أي قوة غير الولايات المتحدة –الاتحاد الأوروبي أو روسيا، على سبيل المثال– والتي تمتلك القدرة على تغيير سلوك إسرائيل؟ هل يمكن للحركة العالمية المتنامية لدعم الحقوق الفلسطينية أن تصل إلى تلك الكتلة الحرجة بحيث تتمكن من إحداث التغيير؟

هذه هي الأسئلة التي ينبغي التركيز عليها في العام ٢٠١٩.

---

*محرر قسم "شرق–غرب" في صحيفة "ذا أراب ويكلي"، والأستاذ المساعد في السياسة العالمية والأمن في جامعة جورجتاون في واشنطن.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: 'The future of Trump's 'Deal of the Century

لكي تبقى فلسطين في الغد: التنازلات العربية قوة إضافية للعدو الإسرائيلي

طلال سلمان . الشروق المصرية . ٢٠١٨/١٢/١٨

لم يعد لفلسطين إلا دمها تواجه به عدوها، الذى كان، ذات يوم، عدو الأمة العربية وأمة الإسلام والذين لم تفسد نصرانيتهم الصهيونية، وبات اليوم صديقا لكثير من سلاطين العرب وحليفا لبعضهم ضد أهلهم الأقربين فى أرض المسجد الأقصى وكنيسة القيامة ومسار البراق إلى المسجد الحرام.

صار لإسرائيل «حلفاء» و«شركاء» من قادة العرب فى المشرق والمغرب، وفتحت عواصم عديدة أبوابها التى كانت مغلقة فى وجه الصهاينة «لزوارها الكبار» بشخص نتنياهو، تستقبله على الرحب والسعة كحليف محتمل وشريك فى المصير عبر مواجهة «الإخوة الأعداء».

من حق نتنياهو، إذن، أن يقول إن العديد من وزرائه سيقومون بزيارات ودية لعواصم عربية دعتهم إلى زيارتها، «توثيقا» لعلاقة ودٍّ وصداقة بعد «عداوة غير مبررة» امتدت لأجيال عدة من دون مبرر!.

ومن حق الفلسطينيين، بالمقابل، أن يستمروا فى نضالهم من أجل تحرير أرضهم، مهما بلغت التضحيات، وأن يزيدوا من نزولهم إلى الساحات والشوارع، فى مدنهم وقراهم، التى كانت مدنهم وقراهم عبر التاريخ، وأن يواجهوا جنود الاحتلال المصفحين بما ملكت أيمانهم من الحجارة فإلى الرصاص فإلى العبوات الناسفة، ومهما بلغ الثمن شهداء وجرحى من أجل الأرض المقدسة.

«أرض السلطة» ليست لها حصانة، إنها بعض «أرض الجهاد».. وهكذا فلا ضير فى أن تشهد عمليات رصد واقتحام لقوات الاحتلال الصهيونى.

ولسوف ترد قوات العدو الإسرائيلى، فنتربص بها ونجعلها تدفع الثمن مضاعفا. لن يأخذوا أرضنا ونحن ننظر اليهم بحرقة، صامتين، بل سنواجه بما ملكت أيماننا، فنحن أصحاب الأرض.. كنا، عبر التاريخ، وسنبقى فى الحاضر والمستقبل.

الأرض العربية التى كانت تعج بتظاهرات الغضب وشعارات التغيير، تتبدى الآن صامتة كالقبور. قهرها النظام العربى، تماما كما يقهر العسكر الإسرائيلى تظاهرات أهل فلسطين.

اختفى اسم فلسطين من الحديث العربى، مكتوبا أو مذاعا أو متلفزا، المساحة كلها الآن للعدو الإسرائيلى، خصوصا بعد انتقال العديد من أهل النظام العربى من خانة «الأعداء» إلى خانة «الأصدقاء». إن ستا من الدول العربية تقيم الآن، أو هى على وشك أن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وثمة دول أخرى تتعامل سرا مع الدولة التى كانت «عدوا» فصارت «صديقا» بل «حليفا».

لقد جاء «الربيع العربى» قبل أوانه قد استبق موعده متعجلا ففاجأ الجمهور قبل «أهل النظام».. وكانت الفوضى التى مكنت أهل النظام من تغيير جلده لينقضَّ بعد ذلك على «أهل التغيير» يخادعهم بحمل شعاراته وتبنى مطالبهم ليطمئنوا إليه فيعيدهم إلى المربع الأول بعد تحذيرهم بل وتحميلهم المسئولية عن تدمير الوطن

والأمة.. تمهيدا لأن ينقض عليهم فيفرقهم أيدى سبأ بين المعتقلات والمنافى أو صمت السلامة.. ونسيان فلسطين.

لفترة طويلة احتلت غزة الصدارة، باسم فلسطين ومن أجلها.. فى حين كانت الضفة الغربية المعزولة بالاحتلال الإسرائيلى تداوى جراح خيبة الانتفاضات المتتالية فيها التى لم تجد الحاضنة العربية، وتركت لمساومات «السلطة» التى ليس من أسباب الحكم إلا موقع «الشرطى الوطنى فى خدمة الاحتلال الإسرائيلى».

ها هى الضفة تستعيد دورها وموقعها على خريطة النضال الوطنى الفلسطينى، وتنطلق العمليات الفدائية من قلب «العاصمة الافتراضية» رام الله، ثم تتمدد إلى أنحاء أخرى مؤكدة استمرار الانتفاضة.. طلبا للنصر، أو إسقاطا لمشروع تمدد الاحتلال فى اتجاه القدس لتكون العاصمة العتيدة للكيان الصهيونى بديلا من تل أبيب.. معززة قرارها بقبول بعض الدول (فى أمريكا اللاتينية خاصة) أن تنقل سفاراتها إلى القدس المحتلة، لا سيما وأن أكثر من دولة عربية تصرفت وكأن الأمر لا يعنيها.. بمعنى أنها تعتبر فلسطين جميعا محتلة والسلام!.

فى هذا الوقت كانت دول الخليج تحاول تأكيد «استقلالها» عن سائر الدول العربية، فتبتعد أكثر فأكثر عن فلسطين، ما يعنى تقصير المسافة إلى الكيان الصهيونى.

وجاءت جريمة اغتيال الصحفى السعودى جمال خاشقجى فى القنصلية السعودية فى واشنطن لتفتح جبهة جديدة ضد المملكة السعودية، لا سيما بعدما صوّت الكونجرس بأكثريته الساحقة مع قرار إدانة المملكة وربط ولى عهدها الأمير محمد بن سلمان بجريمة اغتيال الخاشقجى.

وما يعنينا أن هذه الجريمة تحولت إلى أداة ضغط إضافية على المملكة، خاصة، ودول الخليج عامة.. بل أنها تحولت إلى مبرر إضافى لتقديم التنازلات السياسية عن طريق الاعتراف بإسرائيل، ما مكن نتنياهو من التباهى بأن العديد من الدول العربية (وفى الخليج تحديدا) هى فى الطريق إلى الاعتراف بالكيان الصهيونى، مشيرا إلى «مملكة البحرين» بأنها ستكون «الرائدة» فى هذا المجال.

يرى بعض المراقبين أن موعد التغيير فى «السلطة الفلسطينية» قد حان، وأن على الرئيس محمود عباس أن يخلى مكانه لآخرين أقوى شعبية وأصلب موقفا تجاه العدو الإسرائيلى بعد خيبات الأمل المتكررة فى احتمال «تنازل» إسرائيل، أو إلغاء إجراءاتها التى تستهدف إسقاط «مشروعية» الدول الفلسطينية، بحيث لا تُبقى لها من أرض فلسطين التاريخية إلا بعض القدس وبعض الضفة الغربية التى يمكن استخدامها كرهينة ضد الثورة أو أى تحرك وطنى شامل فى كامل الأرض الفلسطينية الباقية بأيدى أهلها الذين كانوا دائما أهلها.

وهكذا، فإن الشعب الفلسطينى يرى نفسه - مرة أخرى - وحيدا فى مواجهة إسرائيل المعززة بالتأييد الأمريكى المفتوح، والمعززة الآن بتحول «الصمت» العربى إلى «اعتراف بالأمر الواقع».. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى القدير.

البعض يتهم حركة حماس أنها تهيئ نفسها لخلافة «فتح» فى «السلطة»، مستفيدة من تقدم محمود عباس فى السن، والترهل الفاضح فى حركة «فتح» بعد إغراق كوادرها المميزة فى السلطة التى لا سلطة لها.

ولكى يعزز هذا البعض اتهامه فهو يركز على دور الجمهورية الإسلامية فى إيران بتشجيع «حماس» على ركوب هذا المركب الخشن، وصولا إلى اتهام قيادة «حزب الله» فى لبنان بلعب دور المساند لهذا «التنظيم الاسلامى» هو الآخر، بغض النظر عن الفروق بين «سنية» الأول و«شيعية» الثانى.

مع الأسف، ليس بين الدول العربية من يجد لديه القدرة (أو حتى «الرغبة») لإشغال الذات بالقضية الفلسطينية المعقدة، خصوصا إذا احتسبت الولايات المتحدة راعية الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، أمس واليوم وغدا.

ذلك أن معظم الدول العربية معطلة عن الفعل، إما نتيجة البعد أو الانشغال بهجوم أولى بالاهتمام: فسوريا والعراق، ومعهما لبنان، مثقلة بأشجانها والتركة الثقيلة للحروب فيها وعليها. والخليج يقارب الخروج من دائرة الحرب ضد إسرائيل ليدخل خانة «السلام» معها. والمغرب لا يحتاج «صلحا» مع إسرائيل. والجزائر مشغولة باحوالها الداخلية.. وليبيا تنتظر من يعيد استيلادها من جديد.

السؤال المقلق الآن: هل دخل العرب، بمجموعهم، «العصر الإسرائيلى»، أم أنهم – بكتلتهم العظمى ما زالوا رافضين الإقرار بهذا «الأمر الواقع» كقدر لا مفر منه؟

ومن أين يأتى الأمل.. إلا من فلسطين ذاتها، ليوقظ الأمة لتنهض إلى واجبها فى تأمين غدها.. الذى يمكن أن يكون أسوأ من الحاضر، إلا إذا حضرت الإرادة لتغيير الواقع وفق الأمل المنشود.. والحق المشروع.

مجموعة ضغط يهودية مسيحية تدعم خطة التطهير العرقي في فلسطين؟

لي فانج . ذي انترست . ٢٠١٨/١٢/١٦

عملت جماعة من النشطاء مؤيدة لإسرائيل على جعل المشرعين في الكونغرس والمسؤولين البارزين في البيت الأبيض يتبنون خطة من شأنها دفع الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى مغادرتها بكل هدوء. وتهدف هذه الخطة إلى إعادة تشكيل التركيبة العرقية والانتماءات الدينية داخل الأراضي التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وفقا لما صرح به رئيس هذه الجماعة التي تدعى "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل".

وفي حال سارت الأمور حسب الخطط التي رسمتها الجماعة، سيصدر تشريع للقيام بهذه الخطوات خلال شهر كانون الثاني/ يناير القادم تزامنا مع تحديد تركيبة الكونغرس الجديد. بموجب ذلك، سيُعاد توجيه المساعدات الإنسانية التي تخصصها الأمم المتحدة لدعم الفلسطينيين لتصبح ضمن برنامج قسائم تديره الحكومة الإسرائيلية. وينص ملخص مشروع التشريع على أن هذه الأموال ستساعد على تمويل عمليات النقل الدائم للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى بلدان مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة والسويد، أو الولايات المتحدة.

ويلقى هذا المقترح دعم "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل"، وهي جماعة ضغط سياسي تأسست على يد التحالف اليهودي المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة غير ربحية تمثل اليهود الذين اعتنقوا المسيحية لكنهم لا زالوا يمارسون بعض الطقوس اليهودية. ويتشارك ما يسمون باليهود المسيحيين في العديد من المعتقدات الروحية مع الإنجيليين الذين ظهروا حديثا على نطاق واسع.

لم يتمكن موقع "ذي إنترسبت" من تأكيد روايات "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" بشأن الاجتماعات التي عقدها مع الكونغرس والبيت الأبيض، كما رفض المشرعون، الذين زعمت الجماعة أنهم سيدعمون مجهوداتهم التشريعية، التعليق على هذه القصة. من جهته، أوضح المدير التنفيذي لمنظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل"، بول ليبرمان، خطة التحالف السياسية والضغط الذي يمارسه خلال مقابلته مع مراسلي موقع "ذي إنترسبت".

وقد قال ليبرمان إن "الأمر يندرج في إطار تشريعاتنا المقترحة، حيث تسعى منظمتنا لتقديم الدعم المادي لكل فلسطيني يرغب في مغادرة البلاد والتوجه نحو بلدان أخرى. نحن سنوفر الدعم المادي حتى يتسنى لكم الرحيل. إن الحقوق الوحيدة التي يمتلكها الفلسطينيون هي حقوق الحيازة المكتسبة. وفي حال كان هناك فلسطيني يرغب في المغادرة فسنوفر له الأموال اللازمة لذلك، على أمل أن تتغير التركيبة الديمغرافية للضفة الغربية خلال ١٠ سنوات حتى يتسنى لنا ضمها إلينا في نهاية المطاف".

علاوة على ذلك، صرح ليبرمان أن منظمته استمدت إلهامها من الإنجيل لبناء دولة يهودية واحدة ضمن ما يعرف باسم "إسرائيل العظمى". وتعتقد المنظمة التي يُشرف عليها ليبرمان أن معظم الفلسطينيين يجب أن يغادروا البلاد، فضلا عن ضرورة عيش السكان المتبقين في إطار الإقامة المؤقتة، ما يعني أنهم لا يتمتعون بحق التصويت ولا يمكنهم المشاركة في سيادة الأرض.

تجنبت منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" الظهور في الوقت الذي عملت فيه بهدوء على استغلال دعم المسؤولين البارزين، ويشمل ذلك الجمهوريين المحافظين والقادة الإنجيليين والمسؤولين الإسرائيليين. وخلال حديثه لموقع "ذي إنترسبت"، لمّح ليبرمان إلى عرض خطته على المجلس الوطني للسياسات، وهو مجلس يجتمع فيه المانحون النافذون وناشطون يمثلون اليمين المتدين. تجدر الإشارة إلى أن هذا الحدث الخاص الذي خضع لحراسة أمنية مشددة شهد حضور سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، آنذاك، نيكي هيلي.

وفي كتابه بعنوان " ما بعد زلزال ترامب: أثر زلزال الرئيس على الثقافة والدين في أمريكا"، صرح الكاتب اليميني، ستيفن سترانغ، الذي اضطلع بتوثيق العلاقة بين ترامب والإنجيليين وتأريخها، أن ليبرمان كان قد قدم مقترح منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" للبيت الأبيض. وأضاف سترانغ قائلا: "دُعي ليبرمان لحضور ثلاثة اجتماعات في البيت الأبيض لمناقشة خطة منظمته الجريئة والقابلة للتطبيق".

ووفقا للكتاب، وقع تعميم ملخص لهذا التشريع الذي اقترحه ليبرمان لدى العديد من المكاتب التابعة للكونغرس. وسيقترح مشروع التشريع أن الأموال التي تخصصها الولايات المتحدة عادة لفائدة "الأونروا" التي تضطلع بتوزيع المساعدات على اللاجئين الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الربحية والعائلات التي تقطن في الضفة الغربية، يجب أن توظَّف في إطار صندوق يعنى بإعادة توطين الفلسطينيين في العديد من الدول حول العالم.

وفي سنة ٢٠١٧، قدمت الولايات المتحدة ٣٦٤ مليون دولار للأونروا، إلا أن هذا التمويل توقف في شهر آب/ أغسطس من السنة الجارية عندما أوقف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، دفق التبرعات. نتيجة لذلك، فوجئت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان فور سماعها لمقترح منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" وأدانت هذه المساعي بسرعة.

وفي رسالة إلكترونية كتبها للرد على ملخص مقترح المنظمة الذي يرمي لطرد الفلسطينيين من بلادهم، صرح مدير برنامج الشرق الأوسط التابع للجنة الأصدقاء الأميركيين للخدمات، مايك ماريمان لوتز، أن "أي إعادة تخصيص للتبرعات الأمريكية الموجهة لتمويل العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة نحو نظام القسائم الهادف إلى تشجيع الفلسطينيين على مغادرة منازلهم، سيعد دعما من الولايات المتحدة على التطهير العرقي".

من جهتها، أفادت مديرة الشؤون السياسية لدى منظمة "أمريكيون من أجل السلام الآن"، ديبرا شوشان، أن أي مقترح من هذا القبيل لن يحظى بأي دعم وسيُنظر إليه على أنه متطرف بشكل هزلي في ظل الظروف العادية. وفي عهد دونالد ترامب، أصبحت المطالب التي لم نكن نتصورها في السابق تتدرج في إطار السياسة المتعلقة بفلسطين وإسرائيل، تاركة بذلك شوشان قلقة من أن مقترح "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" قد يتجاوز كونه مجرد فكرة هامشية.

وقد قالت شوشان إن "هذه الخطة التي تطمح إلى إعادة توجيه المساعدات الخارجية الأمريكية من دعم اللاجئين الفلسطينيين من خلال منظمة الأونروا إلى دفع الفلسطينيين لمغادرة الضفة الغربية حتى يتسنى لليمين الديني المتطرف الإسرائيلي ضم الأراضي المحتلة، هي أمر شائن أخلاقياً ومقدر له بالفشل". وأضافت شوشان أن منظمتها ستعمل على معارضة هذه المساعي.

في الواقع، قد يبدو "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" غامضاً بعض الشيء، لكن هذه المنظمة نجحت في بناء علاقات مع أشخاص مهمين من داخل إدارة ترامب. وفي هذا السياق، صرح ليبرمان أنه سبق وأن التقى بشخصيات رئيسية من الإدارة الأمريكية، بما في ذلك توم روز، وهو مستشار مقرب من نائب الرئيس مايك بنس، وجيسون جرينبلات، وهو كبير مستشاري الرئيس في القضايا المتعلقة بإسرائيل، وفكتوريا كوتس، وهي مسؤولة في مجلس الأمن القومي، والعديد من الشخصيات الأخرى. (لكن البيت الأبيض رفض الإدلاء بأي تعليق حول ما إذا كان ليبرمان أو منظمته قد التقى بأحد مسؤولي الإدارة).

ووراء الكواليس، صرح ليبرمان لموقع "ذي إنترسبت"، أن "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" قد حث الإدارة على اتباع الخطة الشاملة لإعادة تنظيم وتوجيه المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين. وأضاف ليبرمان أن مجموعته كان لها دور هام في تمرير قانون "تايلور فورس" الذي تم توقيعه في آذار/ مارس الماضي. وقد أورد بعض النقاد أن هذا القانون، الذي أوقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية من أجل الحد من تقديم المساعدات المالية لعائلات "الإرهابيين"، يمكن أن يُستخدم أيضا لمعاقبة أي معارض للاحتلال الإسرائيلي. فضلا عن ذلك، مارست منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" الضغط السياسي على قرار ترامب الأخير الذي ينص على إيقاف تمويل "الأونروا".

وفي هذا السياق، أظهرت السجلات العامة أن "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" اعتمد على خدمات "فيدلس غفرمنت ريليشنز"، وهي شركة ضغط سياسي يديرها بيل سميث، أحد أقرب مساعدي بنس السابقين ورئيس موظفيه السابق. وتشير المعلومات إلى أن "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" قد استعان بهذه الشركة من أجل بناء علاقات مع البيت الأبيض، بما في ذلك مكتب نائب الرئيس.

ووفقا لليبرمان، عملت منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" على نحو وثيق مع النائب الجمهوري السابق، ترينت فرانكس، عن ولاية أريزونا، وهو مسيحي محافظ وملتزم وعضو مؤسس لتجمع حلفاء إسرائيل في الكونغرس، لدعم تمرير التشريع المقترح، إلا أن فرانكس استقال في أواخر السنة الماضية مباشرة بعد الكشف عن حقيقة إجباره لإحدى موظفاته في الكونغرس لأن تكون أما بديلة لتنجب له أطفاله. ووفقا لرواية ليبرمان، كان الراعي المحتمل الآخر لهذا التشريع هو النائب ستيف راسل عن ولاية أوكلاهوما، الذي مثلت خسارته في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي أمام الديمقراطية كندرا هورن، واحدة من أكبر المفاجآت المخيبة للآمال في الانتخابات النصفية.

وقد زار ليبرمان الكونغرس مؤخراً بحثاً عن راعٍ جديد لمشروع قانونه. وفي آخر المستجدات المقدمة لأعضاء "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل"، أشار ليبرمان إلى أنه قد التقى عديد المرات مع النائب بيل جونسون عن ولاية أوهايو، الذي كان منفتحا لدعم هذا التشريع، على الرغم من أنه "كان عليه التشاور أولاً مع نظيره في الكنيست الإسرائيلي المسمى "تجمع النصر الإسرائيلي"". وتشمل قائمة الرعاة المحتملين الآخرين كلا من النائب تاد باد عن ولاية نيويورك، وجون مولنيار عن ولاية ميشيغان، ولي زيلدين عن ولاية نيويورك، وجون كيرتس عن ولاية يوتا، وفيكي هارتزلير عن ولاية ميزوري، ودانيال وبستر عن ولاية فلوريدا.

من جهتها، حافظت إدارة ترامب على روابط قوية غير معتادة مع أعضاء "التحالف اليهودي المسيحي"، إذ غيّر المحامي الخاص لترامب جاي سيكول، ديانته من اليهودية إلى المسيحية أثناء دراسته في كلية أتلانتا المعمدانية، ثم

بعد ذلك واصل مسيرته كمدافع عن منظمة "اليهود للمسيح" وغيرها من المنظمات المسيحية المشابهة. وفي تشرين الأول / أكتوبر، قدّم زعيم الجماعة اليهودية المسيحية، لورن جايكوبس، صلاة الافتتاح خلال مسيرة في ولاية ميشيغان، حضرها مايك بنس، حيث صلى جايكوبس لضحايا مجزرة بيتسبرغ، مما أثار جدلا طفيفا نظرا للعلاقة المثيرة للجدل بين الجالية اليهودية الأمريكية والحركة اليهودية المسيحية.

وغالباً ما يُنظر لأتباع اليهودية المسيحية بتشكك من قبل الجماعات اليهودية الأكثر رسوخاً والحكومة الإسرائيلية التي تصنف اليهود المسيحيين كمسيحيين وليسوا يهودا، لصالح حقوق الهجرة اليهودية في إسرائيل. مع ذلك، لم يمنع التوجه الديني "للتحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" المنظمة من تحقيق بعض التقدم في علاقتها مع حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو.

وقد أشار ليبرمان إلى أنه التقى بعدة قادة في الكنيست الإسرائيلي، أو البرلمان الإسرائيلي، من بينهم تساحي هنغبي، وهو شخصية بارزة في حزب الليكود. (وقد نقل سترانغ ما دار في الاجتماع بين هنغبي وليبرمان)، كما خطط هنغبي أيضا للقاء ليبرمان مع نفتالي بينيت، وهو رئيس حزب "البيت اليهودي" اليميني، وشريك في ائتلاف الليكود.

من جهته، أكد ليبرمان أن نفتالي بينيت شجعه على الاجتماع بموطي يوغيف، وهو عضو في الكنيست عن حزب "البيت اليهودي"، ورئيس اللجنة الفرعية لشؤون "يهودا والسامرة"، التي تشرف على الضفة الغربية المحتلة. وأضاف أنه حصل على دعم صريح من يوغيف لخطة القسائم التي وضعتها منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل".

تجدر الإشارة إلى أن يوغيف تصدر عناوين الأخبار خلال الأشهر الأخيرة إثر مطالبته بمغادرة المشرعين الفلسطينيين الإسرائيليين لإسرائيل، حيث صرخ متوعدا الفلسطينيين خلال مواجهة جدت في مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب خلال شهر أيلول/ سبتمبر الماضي بأن "رام الله ستصبح جزءًا من إسرائيل"، ودعاهم إلى مغادرة إسرائيل، والسفر إلى باريس، أو الانتقال للعيش في بريطانيا، أو الالتجاء إلى المعادين للسامية، "إذ لا مكان لهم في إسرائيل بعد الآن ".

في وقت سابق، عمل عضو الكنيست جاهدا لسن مشاريع قوانين لضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة أرئيل وغوش عتصيون وغيرها. ولم يستجب يوغيف لطلب التعليق حول نشاطه مع منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل".

من جهة أخرى، روى ليبرمان تفاصيل صحوته الدينية خلال المقابلة التي أجراها معه موقع "ذي إنترسبت". فقد كان ليبرمان رجلا ملتزما دينيا ينتمي إلى الطائفة اليهودية الأرثوذكسيًة. وعندما كان يعمل في إدارة نيكسون كجهة تنسيق تابعة للكونغرس، قابل شخصًا في الحافلة حثه على استكشاف الروحانية المسيحية. وقد دفعته تلك التجربة إلى إعادة النظر في كتاب التوراة، ليكتشف في النهاية أن شخصية يسوع المسيح تنسجم مع النبوءات الموجودة في عقيدته. إثر ذلك، أسس جماعة يهودية مسيحية في العاصمة الأمريكية، واشنطن، واليوم يقود جماعة مقرها في مدينة بالم سبرينغس في ولاية كاليفورنيا. وقد سعى منذ فترة طويلة للدفاع عن قضية اليهوديين المسيحيين، وبناء علاقات مع المنظمات اليهودية الكبرى والإنجيليين.

في الحقيقة، ساعدت تجربة جماعة الضغط السياسي هذه على صياغة مقترح القسائم. وحيال هذا الشأن، قال ليبرمان إن "الأسلوب عادة ما يعتمد على إنشاء حملة علاقات عامة للتأثير على الجمهور". لكن مع هذه الفكرة

والديناميكيات غير التقليدية التي من شأنها التأثير على ترامب، يعتقد ليبرمان أن اتباع أسلوب أكثر هدوءا من شأنه أن يحقق نتائج أفضل في إطار تحقيق الهدف. وأضاف أنه عندما يكون هناك دعم عام من قبل الإدارة أو الحكومة الإسرائيلية لخطة القسائم، فإن المجموعات اليهودية الكبرى ستتجه بدورها لدعم تلك الجهود.

في سياق متصل، بيّنت إحدى مذكرات "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" جهود الضغط التي تقوم بها هذه المنظمة، وكشفت أن "التوجه نحو تعاليم التوراة يحظى دائما بقبول حسن في صفوف أعضاء الحزب الجمهوري". مع ذلك، طرحت هذه المنظمة فكرة وجود احتمال أن تجد مقاربتها قبولا في صفوف الديمقراطيين. وفي مذكرة موجّهة لقاعدة داعميها، أشارت المنظمة إلى أن النائب ديفيد سيسيلين، اقترح "قانون محاسبة الأونروا"، وهو مشروع قانون يهدف إلى إعطاء الإدارة المزيد من السلطة لإعادة تشكيل مسارات إنفاق أموال هذه المنظمة الإنسانية. وعلى الرغم من أن مشروع القانون لم يكن ضمن نطاق المقترح الذي دعا إليه ليبرمان، إلا أنه بدا وكأن هذا الأخير وجد العزاء في الإجراء الذي اتخذه الحزب الديمقراطي فيما يتعلق بأموال الأونروا. وقد صرح ليبرمان للموقع قائلا: "أعتقد أن الديمقراطيين يحبون إسرائيل أيضًا".

من جهة أخرى، رفض ليبرمان طرق التمويل التقليدية التي تتبعها الأونروا، مؤكدا أن هذه الأموال تدعم الإرهاب. وأكد أن اقتراحه سيحظى بشعبية بين الفلسطينيين. ولتأكيد ذلك، استشهد باستطلاع رأي أجرته منظمته. فخلال السنة الماضية، قامت منظمة "التحالف من أجل الدفاع عن إسرائيل" باستطلاع شمل ٦٥٠ فلسطينيا في الضفة الغربية لقياس الدعم لمقترح تهجير الفلسطينيين من الضفة والقدس. وأظهر الاستطلاع أن حوالي ثلث الشباب يعيشون دون وظائف دائمة، وأن نصفهم فكروا بالفعل في الانتقال إلى الخارج بحثاً عن فرص عيش وعمل أفضل. وتشير الدراسة إلى أن أولئك الذين استجابوا للمقترح سيكونون مستعدين لإعادة التوطين في الخارج مقابل ١٠٠٠ دولار إلى ١٠٠ ألف دولار، مع متوسط المبلغ بحوالي ٥٠٤٠ دولار.

ووفقا لما ورد في مذكرة نشرتها هذه المنظمة، يعتقد ليبرمان أنه "بمرور الوقت، ستكون هناك العديد من العائلات الفلسطينية المهتمة ببدء حياة جديدة برأس مال قدره ٥٠,٠٠٠ دولار". وأضاف مستشهدا بالنصوص المقدسة التي تشير إلى حقيقة أن إسرائيل مقسمة بالفعل إلى مناطق منفصلة، من بينها غزة والضفة الغربية التي تقع تحت الحكم الفلسطيني الرمزي، وهو ما "لا يتلاءم مع ما جاء في الكتاب المقدس". وتابع قوله إنه "لطالما كانت التعاليم التي وردت في الكتاب المقدس صحيحة، وأي شيء قد تنبأ به قد تحقق بالفعل أو أنه سيتحقق يوما ما"، مشيرا بذلك للنبوءة التي تقول إن إسرائيل ستكون "حدودها من نهر الأردن إلى البحر الكبير، البحر الأبيض المتوسط".

أزمة الأنفاق: المسارات المحتملة للتصعيد بين إسرائيل وحزب الله

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

مع استمرار عملية "درع الشمال "التي أطلقتها إسرائيل لمواجهة الأنفاق التى أعلنت اكتشافها على الحدود اللبنانية، أظهرت السياسات التي تبنتها تل أبيب إزاء هذا التطور الجديد متغيرًا يتعلق بنمط التعامل مع تهديدات حزب الله، حيث اتخذت حزمة من الإجراءات المتوازية، تمثل تكتيكًا مختلفًا عن سيناريو التصعيد العسكري، الذي لا يمكن استبعاده تمامًا في المستقبل بهدف توجيه ضربة وقائية. لكن مع عدم توافر متغيرات، حتى الآن، تعزز من هذا الاحتمال، فإن تكتيك تل أبيب سوف ينصب على الربط بين مسار التهديد الجديد الذي يفرضه الحزب والتصعيد مع الأخير، إلى جانب إيران، في الجبهة السورية، من منطلق رؤية تقوم على أن النهج الجديد للحزب يأتي من تفاعلات المعادلة ذاتها.

في المقابل، تعاطى الحزب بالوتيرة ذاتها، وفق حسابات لا تجنح إلى التصعيد المقابل، وإن لم تخل من التلويح بـ"مفاجآت" عسكرية كخطوة دفاعية، ومن بين تلك "المفاجآت" استخدام تقنيات جديدة وغير تقليدية لقدراته الصاروخية المطورة بحكم خبراته في الساحة السورية، ومع نقل إيران الأحدث منها إليه في سوريا.

وبخلاف تلك الرسائل المتوقعة، شكك الحزب، منذ بداية الكشف عن تلك الأنفاق، في رواية تل أبيب، حيث ركزت المنصات الإعلامية المختلفة التابعة له على ربط التصعيد بالتطورات الداخلية الإسرائيلية، على ضوء الأزمة التي تشهدها حكومة بنيامين نتنياهو بعد انسحاب وزير الدفاع السابق افيجدور ليبرمان من الائتلاف الحكومي.

خطوتان رئيسيتان:

تزامن الإعلان التدريجي عن ثلاثة أنفاق من الجانب الإسرائيلى مع اتخاذ تل أبيب خطوتين شكلتا مسار التعامل من جانبها مع هذا التطور، وهما:

١- **اتخاذ تدابير حدودية:** وقد بد ذلك جليًا في عملية "درع الشمال"، التي لا تعد عملية عسكرية وإنما عملية هندسية بالأساس لهدم الأنفاق، وبالتالى فإن الحديث عن عملية ردع عسكري لا مجال له فى هذا السياق، لا سيما أن التوتر الحالي سوف يتوقف، في الغالب، عند حد اتخاذ "تدابير وقائية" وليس شن "هجمات وقائية " متوقعة على الأقل في المرحلة الحالية.

وثمة مؤشر آخر ربما يتصل بذلك، وهو أنه على الرغم من أن إسرائيل زعمت في البداية أن الكشف عن تلك الأنفاق جاء نتيجة لجهد استخباراتي امتد لسنوات، إلا أن ذلك لا يتوافق مع المعطيات الموجودة على الأرض، خاصة أن إسرائيل كانت قد تقدمت بشكوى للأمم المتحدة في منتصف عام ٢٠١٧ تدعو إلى مواجهة تحركات جمعية "أخضر بلا حدود" المدعومة من الحزب، والتى تقوم، وفقًا لها، بأنشطة زراعية وبيئية على الحدود تزعم إسرائيل أنها تعرقل عمل قوات اليونيفيل على الحدود، وتمثل نقاط مراقبة للحزب.

٢- تحركات دبلوماسية نشطة: بدأت إسرائيل في طرح تلك القضية مع المسئولين الأمريكيين والروس، فضلاً عن سفراء العديد من الدول، وهو ما يشير إلى أن نتنياهو يحاول، شكليًا، تأكيد مزاعم تورط الحزب في بناء الأنفاق، وأن إسرائيل تواجة تهديدًا جديدًا من جانبه يقتضى رد فعل من تلك الدول.

كما حرصت تل أبيب على إظهار أن الحزب يعمل على انتهاك القرار ١٧٠١، وهو ما تحاول توظيفه دوليًا في اطار استقطاب موقف دولي يدين الحزب وإيران، ويضغط من أجل تحسين وضع أو دور قوات اليونيفيل، على نحو انعكس في حرص نتنياهو، خلال لقاءه مع وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني، في ١٢ ديسمبر ٢٠١٨، على تأكيد أن "على قوات حفظ السلام الأممية (يونيفيل) التي تقودها روما في جنوب لبنان بذل مزيد من الجهود لكبح جماح الحزب".

وخلال لقاء نتنياهو مع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، في ٤ ديسمبر ٢٠١٨، سعى الأول إلى التركيز على ضرورة فرض المزيد من العقوبات على إيران وتسليط الضوء على ترسانتها الصاروخية التى تكتسب اهتمامًا خاصًا لدى واشنطن، ولكنه فشل، وفقًا لعدد من التقارير الدولية، في استدرج لبنان إلى ساحة العقوبات.

تقسيم أدوار:

تفادى حزب الله الاشتباك المباشر مع الحملة الإسرائيلية التي يشنها نتنياهو، والتي تصدى لها إعلامه، الذي ركز على التشكيك في الرواية الإسرائيلية، وتصدير فكرة أنها محاولة من جانب نتنياهو للتغطية على أزمته الداخلية، وإعادة فتح قنوات الاتصال مع روسيا فى ظل الأزمة التى شهدتها العلاقات بين الطرفين، بعد حادث استهداف إسرائيل للطائرة الروسية "ايل- ٢٠" في ١٧ سبتمبر الماضى.

لكن من المتصور أن الحزب، في حالة ما إذا ثبتت صحة رواية الأنفاق، سوف يواجه مأزقًا حرجًا. إذ أن الكشف عن الأنفاق يعني أنه خسر أداة التهديد الجديدة، وأن الجهود التي بذلها لإنشاء تلك الأنفاق أهدرت، إلى جانب أن ذلك سوف يُعرِّضه لمزيد من الضغوط الدولية.

وعلى ضوء ذلك، يبدو أن حسابات الحزب لن تتجاوز حيز الاشتباك السياسي والإعلامى دون الانزلاق إلى التصعيد العسكري، حيث أنه سيكتفي، في الغالب، بالتلويح بالقدرة على الرد، وهو ما انعكس في تصريحات نائب الأمين العام للحزب نعيم قاسم في حواره مع صحيفة "الوفاق" الإيرانية، في ٩ ديسمبر ٢٠١٨، والتي قال فيها أن "الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى تل أبيب ستكون تحت مرمى صواريخ المقاومة وأن قواعد الاشتباك التي أوجدها حزب الله في لبنان وقواعد الردع التي أصبحت لإسرائيل صعَّبت كثيرًا فكرة الحرب الابتدائية من إسرائيل على لبنان".

وفي النهاية، يمكن القول إن تصعيد إسرائيل لقضية الأنفاق مع لبنان في هذا التوقيت يمثل محاولة استباقية من جانبها للتعامل مع حزب الله مختلف عن ذلك الذي انخرطت في مواجهة ضده خلال عام ٢٠٠٦، خاصة في ضوء المشاركة البارزة للحزب في الصراع السوري والدعم العسكري المتواصل الذي تقدمه إيران له، على نحو يضع حدودًا للمسارات المحتملة للتصعيد بين الطرفين خلال المرحلة القادمة.

الوساطة الكازاخية في أستانا ومرحلة مهمة مقبلة لسورية

شاهر الحاج جاسم ـ الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/١٩

منذ بدء المفاوضات السورية في العاصمة الكازاخستانية (أستانا) في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧، أخذت المأساة السورية تتجه نحو منحى مغاير، واستطاع مسار أستانا تحقيق نتائج ملموسة على الساحة السورية، على رغم المعوقات والصعوبات التي واجهت تنفيذ الاتفاقات التي تمت بين أطراف النزاع والدول الضامنة الثلاث.

والواضح اليوم أن الفترة القادمة لسورية مهمة، لاسيما إنها مرحلة الانتقال الى ما بعد الصراع، والاستعداد لصياغة دستور جديد.

تأمل الأمم المتحدة في أن يعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية السورية قبل نهاية هذا العام. ومع ذلك أشار الممثل الخاص لوزارة الخارجية الأميركية في شأن سورية جميس جيفري، إلى الحاجة إلى إنهاء عملية أستانا.

إذ صرح جيفري، أثناء رده على أسئلة الصحافيين، قائلاً: «افتراضنا يتمثل في أنه يجب عدم مواصلة هذه المبادرة الغريبة في سوتشي وأستانا، التي تقضي بالعمل على تشكيل اللجنة الدستورية وتقديمها للمبعوث الأممي الخاص ستيفان دي ميستورا»، معبراً في الوقت ذاته: «إنهم حاولوا تحقيق ذلك، لكنهم لم يتمكنوا حتى الآن. وإن لم يتسن لهم بحلول ١٤ كانون الأول (ديسمبر)، فالولايات المتحدة ستنهي مسار أستانا».

تصريحات المبعوث الأميركي، دفعت وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، إلى الرد، قائلاً: «إن تصريحات جيفري حول مسار أستانا خذلها التوفيق، ولا أعتقد أنه عبر عن رأيه الشخصي».

وعلقت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا على الموضوع، واصفة إياها بـ«غير المهنية وغير البناءة». وأضافت زخاروفا أن الولايات المتحدة لم تعد تخفي ألا مصلحة لها في الجهود التي تبذلها روسيا لتسوية الأزمة السورية.

يمكن أن يؤدي القضاء على هذه المفاوضات إلى عواقب وخيمة، يجب ألا ننسى أن مسار أستانا المنعقد في العاصمة الكازاخية، هو المكان الذي تم فيه التوصل الى اتفاقات مهمة وملموسة بين جميع أطراف النزاع السوري، الذين جلسوا لأول مرة على طاولة المفاوضات نفسها. وفي هذا السياق، تحدث رئيس مجلس الشيوخ في البرلمان الكازاخستاني قاسم جومارت توكايف، خلال لقاء صحافي في ٩ شباط (فبراير) ٢٠١٧، قائلاً: «أولاً هناك حقيقة مهمة وهي حدوث الاجتماع في أستانا، حيث كان من الصعب جدا جمع كل الأطراف على طاولة واحدة، ولا سيما لأولئك الذين يقاتلون ضد بعضهم البعض على الارض». وأضاف: «اجتماع أستانا، وضع الأساس لوضع حد للعنف والتقارب بين الفصائل السورية المختلفة، بما في ذلك المسلحة، إذ تم الاتفاق على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة وقف إطلاق النار وضمان تنفيذه بالكامل».

وتابع توكايف من المستحيل حل جميع المشكلات في غضون فترة قصيرة، بعد ست سنوات من الحرب الدامية، ولكن نأمل أن أستانا كانت بداية عملية من أجل استعادة الاستقرار والتنمية في سورية، ونحن نتحدث عن القضاء على الكراهية المتبادلة التي تراكمت على مدى سنوات من الحرب الوحشية، وأخيراً أصبح معروفاً عن

اجتماع الخبراء، بما في ذلك ممثلين عن الأمم المتحدة، من اجل إنشاء آلية ثلاثية: روسيا، وتركيا، وإيران»، وهي تجري هذه الأيام في أستانا.

الجدير بالذكر أن عملية أستانا في سورية أدت لأول مرة في ظل الصراع السوري، إلى إنشاء مناطق لخفض التصعيد (سواء اتفقنا أو اختلفنا معها)، كما اتفقت أطراف النزاع السوري على تبادل الأسرى، وخلق الظروف اللازمة للعودة الآمنة للاجئين إلى منازلهم، ووضع آلية لتنفيذ وقف إطلاق النار. كل هذا سمح للمنظمات الإنسانية الدولية بالبدء في تقديم المعونات الضرورية إلى المدنيين.

يرى المراقبون أن أهمية مؤتمر استانا تكمن بالنظر إلى مناطق النزاع الأخرى وعلى وجه الخصوص اليمن، حيث الحرب الدائرة هناك، وبسبب عدم وجود منصة مفاوضات حقيقية في هذا البلد، اندلعت أكبر أزمة إنسانية في تاريخ العالم الحديث، أخيراً بدأت المفاوضات في السويد على غرار مؤتمر استانا، لأيجاد حل إنساني كأقل تقدير.

بالطبع، إن سورية هي أيضاً أزمة إنسانية، لكن نطاقها أصغر بكثير، لأن أطراف النزاع بدأت تتفاوض، وعلى الأقل تحاول ضمان ظروف بقاء السكان المدنيين.

وكشف وزير خارجية كازاخستان خيرات عبدالرحمنوف، أن التوقعات من المفاوضات في شأن سورية في أستانا كبيرة جدا، لأنه يمكن أن تسهم في اتخاذ قرار نهائي في شأن هذا البلد على رغم أن المرجع الرئيس للمحادثات في جنيف.

وتميزت أرض التفاوض في محادثات أستانا بجمع الشخصيات ذات النفوذ والتأثير من كلا الطرفين في المشهد السوري، بما في ذلك وزراء خارجية الدول الضامنة للهدنة السورية (روسيا، وتركيا، وإيران). وهذا يعني أن الحديث في مثل هذه المفاوضات لم يكن مقتصراً على مشاكل السوريين فقط، بل أيضاً في محاولة إيجاد حلول عملية تخرج البلد من المستنقع الدامي، إذ المنتصر فيها خاسر.

---

* باحث في الشؤون الدولية

البشير في سوريا... منافع متبادلة

د. أماني الطويل ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ ٢٠١٨/١٢/١٨
(مدير البرنامج الأفريقي ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)

شكلت زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى سوريا مفاجأة على المستويين الداخلي والخارجي. فقد أثارت الزيارة تساؤلات عديدة حول ما إذا كانت قد جاءت بمبادرة سودانية خالصة مرتبطة بطبيعة الأزمة الداخلية الراهنة، أم في إطار ترتيب إقليمي ودولي يمهد لعودة سوريا إلى النظام الإقليمي العربي، أخذا في الاعتبار أن الرئيس البشير قد ذهب إلى سوريا على متن طائرة روسية.

على المستوى المحلي السوداني يرجح أن تكون الزيارة هي مبادرة سودانية خالصة مرتبطة بطبيعة التحديات الداخلية التي يواجهها النظام، على المستويين السياسي والاقتصادي. على المستوى السياسي، هناك انقسامات داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم، حتى بات الرئيس يتخذ قراراته منفردا وبعيدا عن انقسامات الحزب، وتفاعلاته. وعلى المستوى الاقتصادي، فإن الأزمة أصبحت أكثر تعقيدا مع ندرة الوقود والسيولة النقدية، إلى حد خروج مظاهرات محدودة في عدد من مناطق العاصمة الخرطوم وبعض المدن السودانية الأخرى.

على المستوى الإقليمي والدولي، تزامنت الزيارة مع إشارات ترجح قرب القبول بالتعامل السياسي مع الرئيس الأسد كرئيس لسوريا، وذلك على خلفية ما ذهب إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في يوم الزيارة، أنه على استعداد للتعامل مع الرئيس الأسد بشرط انتخابه ديمقراطيا. وغداة الزيارة السودانية لدمشق أشار المبعوث الأمريكي في سوريا، أنه ليس هناك ما يمنع التفاعل مع الرئيس الأسد. وفي السياق ذاته، أعطت دولة الإمارات إشارة إيجابية بهذا الشأن، في وقت تستعد فيها الرياض لتسوية ملفات إقليمية عدة على رأسها ملف اليمن الذي يضمن فتح قنوات اتصال مع إيران لابد وأن تشمل سوريا.

في هذا السياق، يبدو أن الرئيس السوداني عمر البشير قد اقتنص اللحظة المناسبة ليقوم بالتمهيد لعودة سوريا إلى "الحضن العربي" –على حد تعبيره– فيكون بذلك أول رئيس عربي يزور دمشق منذ عام ٢٠١١، وليمهد ربما إلى عودة سوريا لمقعدها الخالي بالجامعة العربية، خصوصا مع اقتراب موعد عقد القمة العربية (مارس ٢٠١٩)، خاصة أن الزيارة قد تلقى دعما من جانب الدول العربية الرئيسية، مثل مصر التي تتمسك بمبدأ الحفاظ على "الدولة" السورية كأولوية مهمة، وعودتها إلى المنظومة العربية بعد تغول كل من إيران وتركيا داخل المنطقة العربية وعلى حساب المصالح العربية العليا. كما يتوقع كذلك أن تلقى الزيارة دعما إيرانيا، خاصة على خلفية قرار الرئيس البشير سحب القوات السودانية المقاتلة ضمن صفوف "قوات الشرعية" في اليمن، في وقت يتم فيه استبعاد الخرطوم –حتي هذه اللحظة– من زيارة قادمة لولي العهد السعودي محمد بن سالمان لمنطقة شرق أفريقيا لتكون أديس أبابا هي المحطة الأولى في هذه الجولة، وذلك رغم الأزمة الاقتصادية السودانية الخانقة، والمساهمة الحقيقية التي قدمتها السودان في الحرب باليمن بجانب المملكة العربية السعودية.

على أي حال، تبدو المنافع على الجانبين السوداني والسوري كبيرة نتيجة زيارة البشير لدمشق. فعلى الجانب السوداني، لا تبدو مبادرة الرئيس البشير محل انزعاج من جانب أي من الأطراف الإقليمية؛ فخطوته تتواكب مع الاتجاهات التركية، وتلقى ترحيبا قطريا، كما أنها لابد وأن تلق ترحيبا إيرانيا مع فك طوق الحصار عن سوريا، خصوصا مع خطوة سحب القوات السودانية من اليمن. وعلى الصعيد الخليجي، إن هذه الخطوة لا تبدو "معادية" في ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية الراهنة مع المسار السوري، وإن كان لابد وأن تلقى نوعا من "الامتعاض" الرياض.

وبطبيعة الحال، فإن سفر الرئيس البشير على متن طائرة روسية يعطي إشارة واضحة لدعم روسي قادم للسودان في هذه اللحظة الفارقة من عمر النظام السياسي السوداني، خصوصا مع التوجهات الإيجابية للسودان إزاء روسيا، والتي وضحت في زيارة الرئيس البشير لموسكو في نهاية الصيف الماضي، حيث من المتوقع أن يتم إمداد السودان بدفعة عاجلة من الوقود الروسي على الأقل، وهو ما يعني تفكيك جزئي للأزمة الاقتصادية التي تتسع لتشمل عجز في توافر السيولة النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسناد روسي للخرطوم يعني إشارة لواشنطن بضرورة التحرك بسرعة لرفع العقوبات الاقتصادية بشكل شامل عن السودان، حتى لا تقع في أحضان الدب الروسي في ضوء موقعها الجيوسياسي الحساس على المستوى الأفريقي، وتأثيرها على منظومة الأمن في البحر الأحمر حيث تمتلك السودان ٦٣٠ كيلو متر من سواحله انطلاقا من الخط الحدودي مع مصر.

أما على الصعيد الروسي، فإن السودان تبدو نقطة إنطلاق مناسبة لروسيا في أفريقيا، خصوصا وهي تطرق الباب الأفريقي عبر البوابة الإرتيرية. كما أنها تقدمت بمبادرة قبل ٦ أشهر لحل النزاع المسلح في أفريقيا الوسطى، وذلك دون إهمال تحركاتها في شمال أفريقيا انطلاقا من المحطة الليبية.

وفيما يخص سوريا، فإن وجود رئيس عربي في دمشق بعد ٧ سنوات من القطيعة يحقق مكاسب كبيرة، فقد برز الرئيس السوري بشار الأسد على الشاشات باعتباره زعيم سوريا المنتصر، والذي بدأت العواصم الإقليمية والعالمية تفتح الباب للتعامل معه مجددا. كذلك، فإن الزيارة لابد وأن تكون قد تطرقت إلى مسألة عودة سوريا إلى مقعدها في الجامعة العربية. ثم إن هذا الانفتاح على النظام السوري يعني توقع الاندماج القريب لسوريا في المحيط الإقليمي، ما يجعل أي زيارة لزعيم عربي إلى دمشق متوقعة بل ومنتظرة.

موروثات البقاء: التهجين الأمني المزعج في سورية

عبدالله عرفان(*) ـ المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI) . ٢٠١٨/١٢/١٤

أثار اعتماد النظام السوري على القوات الأجنبية (أي روسيا وإيران ووكلاء الميليشيا الشيعية)، لقلب الأمور لصالحه منذ العام ٢٠١٥، الشكوك حيال قدرته على استعادة السيادة طويلة الأمد. لاتتضمن عملية تهجين الحوكمة الأمنية هذه القوات الأجنبية وحسب، بل تشمل أيضاً استيعاب الميليشيات السورية الموالية للحكومة وحتى المجموعات المتمرّدة السابقة التي عاودت مساندة النظام. وبينما يتحقق النصر بحسب تعريف النظام بمجرد استعادته السيطرة على ثلث أراضي البلاد التي تخضع الآن إلى السيطرة التركية أو الأميركية، سيكمن التحدي الحقيقي في استعادة سيادة الدولة وإحكام قبضتها على قطاع الأمن، على الرغم من النفوذ الروسي والإيراني.

بيد أن دمج القوات الأجنبية وغير الحكومية، وتأثيرها في عملية صنع القرار في قطاع الأمن، يجعل نجاح مهمة إعادة تشكيل الحوكمة الموحّدة للقطاع الأمني، التي كانت قائمة قبل العام ٢٠١١، أمراً مُستبعداً. فافتقار النظام إلى السيولة المالية، وقاعدته الطائفية الضيّقة، سيعزّزان اعتماده على القوات الأجنبية. كما ستتأثّر عملية إعادة توحيد قطاع الأمن باختلاف وجهات النظر الروسية والإيرانية والسورية حول قضايا مثل النظام السياسي، والسياسة الخارجية، ودور الجيش، الأمر الذي سيلقي بكلكله على الحوكمة العسكرية لجهة المركزية، والقيادة والسيطرة، والكفاءة المهنية.

عناصر ونطاق التهجين في حوكمة قطاع الأمن

في الوقت الذي تدخّل فيه الروس في العام ٢٠١٥، كان قد بلغ تهجين قطاع الأمن وانتشاره مرحلة مُتقدمة أساساً. كانت المشكلة الرئيسة للنظام تكمن في ندرة العديد العسكري، حيث يُعتقد أن الجيش السوري خسر حوالى ثلث قواته النظامية البالغ عددها ٢٠٠ ألف عنصر في المعارك، أو نتيجة الانشقاق. أدّى هذا الأمر إلى احتضان مروحة من القوات الموالية غير النظامية، استُكملت بوصول الميليشيات المدعومة إيرانياً، والآتية من لبنان والعراق وأفغانستان.

بعد العام ٢٠١٧، ومع انحسار المدّ واستعادة السيطرة على العديد من معاقل المعارضة، استعاد الجيش السوري نحو نصف العديد الذي كان خسره عبر دمج منشقين سابقين وأفراد من ميليشيات المعارضة، إضافةً إلى عمليات التجنيد في المناطق التي تمّت استعادتها. لكن لم يكن لذلك سوى أثر ضئيل على تهجين قطاع الأمن واعتماده على القوات الأجنبية، لأسباب ليس أقلّها المعايير المتعارضة للتدريب والانضباط، وانعدام الثقة الكبيرة بولاء العناصر المدمجة حديثاً. لكن من الممكن اعتبار هذا الدمج السطحي تحسُّناً في مقابل التشرذم، بيد أن ترسيخ الولاء للنظام وموثوقيته هو اختبار كبير.

صحيح أن القوات الموالية لإيران هبّت لمساعدة النظام قبل الروس، إلّا أن هؤلاء ساهموا بشكل أكبر في الديناميكيات العسكرية ومسار الحوكمة. فمنذ العام ٢٠١٦، سعت روسيا إلى جمع العديد من المجموعات

المسلّحة تحت المظلات الموحّدة التي تُسيطر عليها؛ وتمّ تشكيل الفيلق الرابع لتوفير الحماية المهنية للمنشآت الروسية في اللاذقية، بينما تمّ توجيه الفيلق الخامس لتقديم المساعدة في محاربة الدولة الإسلامية شرقاً. كما شكّل نشر نحو ١٥٠٠ عنصر من الشرطة العسكرية الروسية، وهي من قوات النخبة بحسب المعايير الروسية، في نقاط مختلفة في سورية، عنصراً إضافياً من عناصر التهجين والسلطة التي يصعب الاعتراض عليها بالكاد داخل نطاق دمشق.

علاوةً على ذلك، سيُعَزَّز العنصر الروسي في التهجين الحالي بشكل أكبر من خلال شبكة الدفاع الجوي أس-٣٠٠ التي تمّ تركيبها حديثاً، والتي ستكون مزوّدة بنظام إدارة دفاع جوي موحّد يتحكّم بالمجال الجوي السوري برمته، على أن يديره بشكل مشترك الروس والسوريون. وسيضمن ذلك مشاركة روسية كبيرة في عملية صنع القرار في ما يتعلق بأي مواجهات مستقبلية مع إسرائيل أو غيرها. ويشكّل هذا الإدماج الدائم على مستوى عالٍ من القيادة والسيطرة في الجيش السوري، بالإضافة إلى الوجود الاستشاري الروسي في العديد من المنعطفات الإستراتيجية، تحدياً للجهود التي تبذلها النخبة السورية الحاكمة لاستعادة نوع من القيادة غير المقيّدة على الجيش، كالتي كانت تتمتّع بها قبل الحرب.

من جهة إيران، يُعتبر انخراطها في التهجين السائد أقل صراحةً وعلانية، إذ يرتكز بشكل أساسي على رعايتها لحزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية العراقية وغيرها بأعداد كبيرة تراوحت بين ٦٥ و٨٠ ألف عنصر لعبوا دوراً كبيراً على الأرض، وعدد محدود أكثر من أفراد الحرس الثوري الإيراني والمستشارين العسكريين الآخرين.١ كل ما سبق يسمح من دون شكّ لإيران بالتمتّع بتأثير قوي في عملية صنع القرار العسكري.

لاريب أن دور إيران أكثر إثارة للجدل من دور روسيا، أقلّه عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة وإسرائيل. ومع شعور الإيرانيين بسخونة الضغوط المنبثقة من هذه الأطراف، يُقال إنهم يحاولون منذ العام ٢٠١٧ توحيد بعض قواتهم المنتشرة داخل الهيكل الرسمي للجيش السوري، لتوفير غطاء رسمي.٢

في حالتيْ روسيا وإيران على السواء، قد يؤدي انضواء القوات الوطنية والأجنبية في صفوف الجيش إلى الحد من التشرذم المفرط، لكنه لايؤثّر في عوامل التهجين.

يطال التهجين مجالات الاستخبارات والشرطة بالإضافة إلى الجيش. فازدياد النفوذ الروسي والإيراني في فروع الاستخبارات السورية، يهزّ احتكار النظام للمعلومات، ويحدّ من قدرته على القيادة والسيطرة على الجيش ووحداته.٣

يُعتقد أن روسيا تُحكم قبضتها القوية على شعبة المخابرات العامة، وإيران تتمتع من جهتها بنفوذ أكبر في جهاز الاستخبارات العسكرية، على الرغم من أن الاعتقاد بأن الروس عزّزوا موقعهم مؤخراً مع وجود فروع للاستخبارات العسكرية في اللاذقية وحلب وحمص. وقد طفت التوترات إلى السطح في العام ٢٠١٧ عندما بدأ تبادل الاتهامات حول مقتل قائد الفيلق الخامس الجنرال الروسي فاليري أسابوف، في هجوم نفّذه تنظيم الدولة الإسلامية في دير الزور، وسط شكوك روسية حول وجود خيانة من جانب النظام أو الإيرانيين.٤

خلافات روسيا وإيران حول حوكمة الجيش

قد يتهيأ للمتشددين داخل النظام السوري أن الانتصارات التي حققوها بعد العام ٢٠١٥، ستسمح لهم بإعادة الوضع كما كان قبل ٢٠١١ أي: أرض موحّدة، وجيش موحّد ودولة ذات سيادة. وفي حين أن هذه السردية قد تخدم كاستراتيجية للمحافظة على تماسك النخبة، وتجنّب التنازلات، ومحاولة رسم الخطوط العريضة لعقد اجتماعي لمابعد الحرب، إلّا أنها تصطدم مع الحقائق التي ستُلزم النظام على الانخراط في أساليب أكثر تعقيداً لإدارة التحالف بين الجيش والدولة. وسيتقرر تحديد المحصلة في مجال حوكمة قطاع الأمن، من خلال التفاعل المعقّد للمصالح والمنافسة بين قوى التحالف الثلاث.

بيد أن موقف كل من القوتين الخارجيتين مختلف تماماً عن الآخر، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في حوكمة قطاع الأمن.

يتضمن تصوّر روسيا لإنهاء النزاع، تعزيز مهنية الجيش السوري وتقويته لجعله أقل اعتماداً عليها وعلى إيران؛ وتوحيد هيكل القيادة لتجنّب تعرُّض الدول المجاورة لسورية إلى هجمات غير منسّقة. هذه الشروط تتماشى مع استراتيجية موسكو منخفضة الكلفة في سورية، وعلاقتها الجيدة مع كل من تركيا وإسرائيل، والمشاركة المستقبلية المحتملة مع الغرب في عملية إعادة إعمار سورية. وبصرف النظر عن الجيش، يعتبر الروس أن إصلاح الاستخبارات، أو السيطرة عليها، عامل أساسي لأمن قواتهم ولمنافستهم طويلة الأمد مع إيران في سورية.

في المقابل، قد لا يتلاءم الهيكل المركزي للجيش السوري مع رؤية إيران لمهام قواتها في سورية بشكل عام، وخاصةً داخل صفوف الجيش، وبالتالي قد تقف في وجه الجهود الروسية المرتبطة بهذا المسار. هذا ومن المرجح أن تكون إيران مهتمة بتوحيد قوّاتها داخل أو خارج الجيش، ورفع مستويات الجهوزية القتالية، بدلاً من الانخراط في عملية تعزيز مهنيتها بما يتماشى مع المعايير الحديثة.

سيتوقف الكثير، كما هو واضح، على مدى شدّة الضغوط التي تُمارسها إسرائيل والولايات المتحدة وحلفاؤهما الإقليميون (وعلى رأسهم السعودية) ضد الوجود الإيراني، وردود فعلهم حياله. فإذا حُملت إيران على سحب قواتها الفعلية أو بالوكالة، وربما ترك جزء منها في الهيكل العسكري السوري، سيكون لذلك تداعيات واضحة على قدرة طهران على التأثير في عملية صنع القرار في قطاع الأمن، إذ إن وجودها أكثر هشاشة ويتخذ طابعاً مؤسسياً أقل من الوجود الروسي. في هذا الإطار، سيؤدي دمج قوات الدفاع المحلية في الحرس الجمهوري والفيلق الرابع إلى جعل حوالى ٢٥ ألف مقاتل مؤيد لإيران جزءاً من الكيان العسكري بشكل قانوني، في حين سيختار ما بين ٤٠ و٥٥ ألف مقاتل المتبقين المغادرة أو البقاء لفترة أطول، لكن ذلك يتوقف على حجم الضغوط.٥

من شأن مثل هذا التطور أن يغيّر ميزان القوى بوضوح بين القوات المتنافسة للتأثير على صنع القرار في قطاع الأمن. لكن، مهما كان شكل التوازن، في المستقبل المنظور، سيواصل وجود الأجانب أو المؤيدين لهم في المناصب العليا المؤثّرة في صنع القرار، وفي وكالات الاستخبارات، تقييد أيدي السوريين عندما يتعلق الأمر بقطاعهم الأمني.

إدارة النظام السوري للتهجين

في غياب أي حلول جذرية، من المرجّح أن يواصل النظام في إدارة التهجين فحسب، الأمر الكفيل باستمرار وجود القوات غير الرسمية والأجنبية داخل الهيكلية الأمنية. لم يكن توحيد وتحسين التدريب والأداء يوماً أولوية بالنسبة إلى الجيش السوري؛ لكن على الرغم من ضعف أدائه في الحرب، تمكّن النظام من الصمود. بيد أن إرساء التوازن في نسبة المحليين إلى الأجانب أمر مهم لأمنه. لكنه هنا يواجه المشاكل نفسها المتعلقة بالعديد البشري التي أُجبر بسببها أصلاً على طلب التدخل الخارجي من أجل تفادي الهزيمة.

بالنسبة إلى الأطراف الخارجية، يتوقّع أن تسيطر سياسات معقّدو داخل التحالف الثلاثي (السوري–الروسي–الإيراني) على ديناميكيات ما بعد الحرب، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على حوكمة قطاع الأمن. وسيحرص النظام على العمل مع روسيا من أجل إضفاء الطابع المركزي على هيكل الجيش ومنع إيران من اختطاف السياسة الخارجية السورية حيال لبنان والعراق وإسرائيل. مع ذلك، فإن تمتّع روسيا بمزيد من النفوذ في المواقع الرئيسة في سورية لمنع أي انتكاسات، سيقابله تواجد قوات إيرانية في صفوف الحرس الجمهوري والفيلق الرابع (الذي يضمّ قوات من النخبة) في دمشق لحماية عرين النظام.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل ثمة احتمالات واقعية على المديين المتوسط والطويل بأن تعمل سورية على إيجاد طريقة للتخلّص من تهجين قطاع الأمن والاعتماد على القوات نفسها التي يعود إليها الفضل في بقائها؟

سيعتمد الأمر، في نهاية المطاف، على كيفية انتهاء الصراع، وإذا ما كان سيتبعه آخر يهدف إلى طرد إيران من سورية. في زمن الثورات والانتفاضات، قد تتبدّل التفاصيل، إلّا أن متلازمة الاعتماد على الميليشيات والقوات الأجنبية المستتبعة والتهجين الناجم عنها ستبقى هي نفسها.

لكن، إذا سارت الأمور عكس التيار، وأدّى توافق بين القوى الخارجية المهتمة والمؤثّرة إلى اختبار فترة طويلة من الاستقرار وإعادة بناء الدولة الفعلية، قد تتغيّر الصورة. فمن الممكن أن تصبح الميليشيات إما جيشاً أو شرطة محترفة مدمجة بشكل مناسب، أو تعود من جديد إلى الانخراط في الحياة المدنية ومايستتبعه ذلك من إيجاد عمل مربح في مشاريع إعادة الإعمار. وفي حال ساد مثل هذا التفاهم، قد يتمّ أيضاً إدراج المجموعات المتمرّدة المدعومة من تركيا والقوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة في الشمال في إطار سيناريو تفويض للمهام من نوع ما. فإذا كانت مصالح روسيا وإيران الأساسية مضمونة – كما كانت قبل بداية الحرب – قد يكون كلا الطرفان مرتاحين لتقليص الجهود العسكرية التي كلّفتهما غالياً.

لكن في الوقت الراهن، يجب أن تبقى مثل هذه الرؤية مجرد حلم ليلة صيف. فالبقاء والصمود بفضل أطراف خارجية يكون له ثمن دائماً، بدءاً من خروقات في السيادة، مروراً بتقليص سيطرة الدولة المركزية، ووصولاً إلى قبول التهجين الأمني كجزء من استمرارية النظام.

هوامش

(*) باحث في إطار الدكتورة في مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP).

١ الرقم الأعلى وارد في: Judah Ari Gross, “Israel at UN: Iran has more than 80,000 fighters in Syria”, The Times of Israel, April 26; Seth J. Frantzman, “Who are Iran’s Shi’ite Fighters in Syria?”, JerusalemPost, April 28, 2018؛ والرقم الأدنى يستند إلى مقابلة أجراها المؤلّف مع خبير، مقره اسطنبول، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨,

٢ يرجى الاطلاع على: Jeremy Bob, “Intel Center: Hezbollah, Iran’s Shi’ite Militias Hidden in Syrian Army”, Jerusalem Post, July 13, 2018; Terrorism Info, “Hezbollah and Iran-handled Shi’ite militias are integrated into the Syrian army in its campaign to take control of south Syria”, July 11, 2018؛ وقد تمّ تأكيد هذه المعلومات في مقابلات أجراها المؤلّف مع خبراء روس وإيرانيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨,

٣ مقابلات أجراها المؤلّف مع خبراء روس وإيرانيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨,

٤ مقابلات أجراها المؤلّف مع خبراء روس وإيرانيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨,

٥ تختلف الأرقام وفقاً لمنهجية التقديرات والوقت، فالتقديرات الأقل التي تتراوح بين ٥ و٨ آلاف والمفاد عنها في نيسان/أبريل ٢٠١٨، انظر: Seth J. Frantzman, “Who are Iran’s Shi’ite Fighters in Syria?”, Jerusalem Post, April 28, 2018؛ وتمّ الحصول على الرقم الأعلى البالغ ٢٥ ألفاً من مقابلة أجراها المؤلّف مع خبير، مقره اسطنبول، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. أما النطاق بين ٤٠ و٥٥ ألفاً فهو نتيجة خصم ٢٥ ألفاً من التقديرات الأعلى للقوات الموالية لإيران البالغ عددها ٨٠ ألفاً والأدنى البالغ ٦٥ ألفاً.

المشروعان المتصادمان في المنطقة للسعودية وإيران مرة أخرى.. ولمن تكون الغلبة؟

د. عبد العزيز صالح بن حبتور . رأي اليوم . ٢٠١٨/١٢/١٨

(رئيس مجلس الوزراء)

كتبت مقالاً في هذا السياق قبل أسبوعين تقريباً نُشر في صحيفة الرأي اليوم اللندنية الإلكترونية بعنوان (مشروعان إقليميان يتصادمان في المنطقة أحدهما سعودي والآخر إيراني، أين يكمن الفارق الجوهري؟ ولمن تكون الغلبة؟) وأُعيد نشره في صحيفة الثورة اليمنية الصادرة من صنعاء يوم الأربعاء، بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٨م، العدد١٩٧٣٩، وتناقلته بعد ذلك العديد من الصحف المحلية والمواقع الإلكترونية وعددٍ كبير من مواقع ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي. وبطبيعة الحال يعد ذلك المقال كأي مقال سياسي تحليلي يثبت فيه موقف محدد لصاحب المقال، وبالتالي تنقسم حوله الآراء والانتقادات والمواقف، وذلك أمر طبيعي الحدوث.

إن جدية أي مقال سياسي يجب أن تعتمد على قراءة سياسية مبنية على معلومات موثقة من مصادرها الصحيحة، ويجب أن يكون مستنداً على الموضوعية في التحليل بهدف الوصول إلى الاستنتاج المنطقي، وإلا فإنه يُصبِح كأي مقال أو موضوع موسمي عابر له مفعوله وتأثيره المؤقت، أو أنه يصطف مع تلك المقالات التي تتأطر في سياق (البروبجندا) الدعائية، أو مقالات التهييج أو حتى اعتماد مبدأ التسطيح والغوغائية حد الابتذال.

ولم أكن بالطبع أول من اجتهد في تحليل المشروعين السياسيين الإقليميين؛ بل سبقني العديد من الكتاب والباحثين الإعلاميين والسياسيين الثقاة الوازنين بالخوض في هذا المضمار وكان لهم السبق في التحليل والكتابة؛ كما أنني كنت قد أعددت مقالاً مطولاً بعنوان (ثلاثة مشاريع سياسية وليست طائفية تتنافس على قيادة الشرق الأوسط الكبير) ونشر في صحيفة ٢٦ سبتمبر، بتاريخ يوم الخميس الموافق ١٨ أغسطس ٢٠١٦م، العدد ١٨٨٤. وبينت فيه أن منطقة الشرق الأوسط كلها تتنازعها ثلاثة مشاريع سياسية وليست دينية أو طائفية أو عرقية، وهي:

. أولاً: المشروع (الاستعماري) الاحتلالي الغربي منذ أن بدأت عملية تقاسم المستعمرات ومناطق النفوذ بين الدول الأوروبية الناهضة في القرن الخامس عشر، مروراً بإعلان اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م و وعد بلفور البريطاني عام ١٩١٧م. كل تجليات هذا المشروع الاحتلالي كانت تقودها كلٍ من بريطانيا (العظمى) وفرنسا بالأمس، وتقوده اليوم الولايات المتحدة الأمريكية وتتبعها جميع الدول السائرة في فلكها بما فيها الكيان الإسرائيلي والمملكة العربية السعودية. وهذا المشروع السياسي لا يزال يصنع كل يوم نشاطاً جديداً وخططاً متجددةً لإنقاذ مشروعه من أية تحديات جدية تواجهه في أكثر من منطقة في العالم.

. ثانياً: المشروع القومي التحرري العربي وكانت تقوده الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبدالناصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وتحديداً منذ أن تولى قيادة السلطة الزعيم ناصر في العام ١٩٥٤م، وتقف معه جميع الدول العربية والإسلامية التي تحررت من سلطة الاحتلال والاستعمار الأوروبي وهي كلٍ من الجمهورية العربية

السورية بزعامة حافظ الأسد وجمهورية العراق بزعامة أحمد حسن البكر وصدام حسين وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية في زمن الزعيم أحمد بن بلا والزعيم هواري بومدين ومن بعدهما من رؤساء الجزائر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية بقيادة العقيد معمر القذافي، واليمن الجنوبي بزعامة قحطان محمد الشعبي، والسودان والصومال بأشكال متفاوتة.

هذا المشروع تعطلت أجزاء منه وحُورب بشراسة وخسة من قبل أدوات المشروع الأول؛ ولكن الفكرة القومية وتجربتها في جزء منها لا تزال فاعلة ومؤثرة على الرأي العام العربي، وجميع مكونات فصائل المقاومة في المنطقة العربية، كحزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلاميتين، والجبهة الشعبية والديمقراطية الوطنيتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحركة أنصار الله وجميع القوى السياسية والاجتماعية المقاومة للعدوان السعودي الإماراتي في اليمن، وحركات المقاومة للغزو الأمريكي ومشروعه المدمر في العراق، وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في الجمهورية العربية السورية، جميعها كانت عبارة عن استجابة مباشرة لها ورد عملي على هيمنة وصلف المشروع الأول بجميع أركانه.

والأهم أن جذوة الفكرة وحتى التجربة المقاومة ما زالت حاضرةً في الوجدان الجمعي للأمة العربية والإسلامية، وهذا المشروع اليوم يتم دعمه بقوة من الجمهورية الإيرانية الإسلامية بكل السبل والإمكانات التسليحية والمادية واللوجستية، لأنه مشروع للمقاومة والممانعة ورفض التطبيع مع الكيان الإسرائيلي الصهيوني.

. ثالثاً: المشروع الإيراني الفارسي في زمن الشاهنشاه محمد رضا بهلوي الموالي كلياً للولايات المتحدة الأمريكية لكن بطابع فارسي (ذي سُحنةٍ عرقيةٍ آريه بحتة) أعلن عنه الشاهنشاه في احتفالية مُهيبة في ذكرى مرور أزيد من ٣٠٠٠ عام على نشوء وتطور الدولة والحضارة الفارسية منذ العهد الشاهنشاهي فحسب من الفترة (٦٧٨— ٥٥٠ ق٠م).

وللتذكير فحسب كان ملوك وأمراء ومشائخ الخليج (العربي) يتسابقون لخطب ود وحب الشاهنشاه آنذاك، ويحجون إليه جماعات وفرادى ليقدموا له الولاء والطاعة، كما يحكي لنا التاريخ الموثق.

بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة/ آية الله الخُميني، فقد أعلنت بوضوح مشروعها السياسي المعادي والمناقض للحركة الصهيونية الإسرائيلية المدعوم من أميركا، كما أعلنت مبادئ ثورتها بالعداء الصريح لمصالح أمريكا وحلفائها بالمنطقة وبشكل مُعلن، وأعلنت قيامتها بإجراءات عملية ضد مشروع الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين.

كما أشرت في ذلك المقال أيضاً إلى أن القوتين العظميين المتبقيتين وهما جمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية فإن مشروعيهما السياسيين في منطقة الشرق الأوسط يكتنفهما الغموض (والميكافيلية) وتكاد تغيب عنهما المعالم سوى من بعض المواقف ذات الطابع البراجماتي تارة في الملمح الاقتصادي التجاري، وتارة أخرى في اصطياد المواقف السياسية الطارئة ليس إلا.

إن من قرأ بتأن وتركيز مقالنا سالف الذكر والموسوم بوجود مشروعين سياسيين للسعودية وإيران سيجد أنه تحليل سياسي بحت، بعيداً عن التوصيفات المذهبية والعرقية والطائفية والمناطقية التي لن تقودنا في خلاصة التحليل

إلى أي استنتاجات موضوعية، ولهذا تجنبنا كل هذه المفردات لكي لا نقع في تلك المحاذير التي وقع فيها أشد المتحمسين لرفع الشعارات الغوغائية التي أنتجتها مراكز الدراسات وصنع الأفكار والسياسات في البلدان الغربية وما أكثرها، أو هي من إنتاج بعض المثقفين والمفكرين الجاهزين لبيع وتسويق ما يؤمرون به من بلاط السلطان، لأنهم (مثقفون تحت الطلب فحسب).

لكنه لزام علي أن أوضح هنا الفكرة التي ضمنتها مقالي السابق في تبيان حجم الفارق بين المشروعين (السعودي/الإيراني) لجهة تأثيره على اليمن تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، في النقاط الآتية:

. أولاً: لنأخذ على سبيل المثال تلك الشعارات بشأن (القومية العربية) التي تردد صداها كثيراً في أروقة جامعة الدول العربية، وأصدرت بشأنها العديد من القرارات التي تشير إلى حماية مشروع الأمن القومي العربي!، لنراجع معاً الملف التاريخي المثقل بالصراع العربي–العربي الذي نتج عنه تخلي جميع النظم العربية تقريباً إلا فيما ندر عن حلم المشروع الموحد (للأمن القومي العربي) وبالتالي فإن كل بلد وقطر عربي بحث له عن طريق خاص به ومعظمهم استسلم لفكرة التطبيع مع العدو الإسرائيلي وتقودهم في ذلك المملكة العربية السعودية وما يؤشر إلى ذلك العديد من الشواهد والمعطيات في اللقاءات غير الرسمية وغيرها من الزّيارات الخفية والصفقات العسكرية السرية والمعلنة، وأحاديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن أهمية وضرورة دور المملكة العربية السعودية لبقاء كيان دولة العدو الصهيوني.

أما دور إيران فهو مُعلن للرأي العام الإقليمي والدولي بأن ثورتها الخمينية التي انطلقت في فبراير ١٩٧٩م وبعدها تواصلت مع مسيرة المرشد العام للثورة آية الله الخامنئي فهي موجهه ضد الكيان الإسرائيلي وداعمة للمقاومة اللبنانية والفلسطينية، ويعترف اللبنانيون والفلسطينيون جهاراً نهاراً بأنهم يحصلون على السلاح والمال من جمهورية إيران الإسلامية، وكان آخر التصريحات على ذلك ما قاله الأخ إسماعيل هنيه رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في المهرجان الجماهيري المكرس لإحياء الذكرى الـ٣١ للانطلاقة، وقد شكر في خطابه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخصها بالشكر والثناء لما قدمته للمقاومة الفلسطينية من معونات ودعم وإسناد بكل لوازم نجاح مقاومتهم.

. ثانياً: أودّ هنا التذكير فحسب للمنتقدين للمقال سالف الذكر، من سياسيين وكتاب وربما أكاديميين وحتى الهواة، بدور المملكة العربية السعودية تجاه اليمن بشطريه الجنوبي والشمالي خلال العقود الماضية، فإنها قد شنت الحروب العدوانية الآتية:

(أ) شنت السعودية حرب على اليمن في عام ١٩٣٤م واحتلت كلٍّ من مدينةِ الحديدة وحجة.

(ب) دعمت السعودية فلول النظام الملكي الإمامي في حربها ضد النظام الجمهوري بعد قيام ثورة ٢٦سبتمبر عام ١٩٦٢م واستمرت في عدوانها حتى عام ١٩٧٠م.

ولولا مساعدة الجيش العربي المصري بقيادة جمال عبدالناصر لسقط النظام الجمهوري في سنواته الأولى.

(ج) شنت السعودية حرب ظالمة على النظام الوطني في جنوب اليمن عام ١٩٦٩م في منطقتي الوديعة والشرورة وتم احتلال أجزاء من الأراضي اليمنية.

(د) دعمت السعودية العملاء والمرتزقة والسلاطين والمستوزرين في جنوب الوطن منذ العام ١٩٦٧م وحتى منتصف السبعينات، دعمتهم بالسلاح والمال والخطط التآمرية، وللتذكير فحسب فأنه لولا دعم المنظومة الاشتراكية وفِي قيادتها جمهوريات الاتحاد السوفيتي آنذاك لسقط و انهار النظام الوطني في اليمن الجنوبي في سنواته الأولى.

(هـ) تآمرت السعودية ومجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة قطر على دولة الوحدة اليمنية المباركة التي أُعلنت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ومنذ عامها الأول ولمصادفتها غزو العراق للكويت تم ترحيل أزيد من مليون ونصف المليون مُغترب يمني من السعودية إلى اليمن بدون أية حقوق مادية أو معنوية، وبطريقة غير إنسانية ولا أخلاقية.

(و) دعمت المملكة السعودية ومجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة قطر حركة التمرد العسكري والحزبي بهدف انفصال جنوب الوطن عن شماله والتي قادها فصيل من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني جناح البيض، العطاس، الشرجبي وياسين سعيد نعمان وهيثم قاسم)، حيث تم دعم هؤلاء المتمردين بالمال والسلاح والإعلام والمرتزقة، وقد استمر التمرد قرابة الشهرين ذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء والجرحى ، وتم وأد الفتنة في ٧ يوليو ١٩٩٤م وبمباركة دولية.

(ز) شنت السعودية حرباً خاطفة بسلاح الجو والصواريخ بعيدة المدى على محافظة صعدة فيما كان يعرف بالحروب الست، تم تدمير العديد من مساكن المواطنين اليمنيين ومزارعهم ومنشآتهم.

(ح) شنت المملكة السعودية وحلفها العدواني حرباً وحشية على الجمهورية اليمنية بدأت في ٢٦ مارس ٢٠١٥م ولا تزال مستمرة حتى اللحظة. هذه الحرب شُنت من قبل العديد من الدول العربية والإسلامية باستثناء سلطنة عُمان ثم حكومة قطر وانسحب عدد من دول الحلف العدواني بسبب الفظاعات غير الإنسانية والانتهاكات التي يندى لها جبين الإنسانية والمجاعة وغيرها التي تعرض لها الشعب اليمني جراء هذا العدوان.

هذا العدوان البربري شنه علينا (بعض العرب السنه!!!) ظلماً وعدواناً بحجة أنهم يدافعون عن عروبة اليمن لكي لا تكون مقاطعة إيرانية شيعية! العجيب في الأمر أنه لا يوجد أي إيراني في اليمن سوى عدد من طاقم السفارة الإيرانية في صنعاء غادروها في ديسمبر ٢٠١٧م. بمثل هذه الحجج الرخيصة والكاذبة قتلوا ودمروا وجرحوا مئات الآلاف، وجوعوا بحصار ظالم ملايين اليمنيين!!!.

وبعد كل هذه الوقائع التاريخية الموثقة، والسرد المتسلسل للأحداث لا يزال هناك (بشر) ينبري للترحيب بسلمان وابنه MBS وبخليفة بن زايد الغائب وشقيقه محمد بن زايد الحاضر، هذه هي الكارثة الأخلاقية في التفكير البنيوي للعقل عبر ذهنية تربوية وثقافية حزبية ومناطقية معطوبة.

وللتذكير بعِبر ودروس التاريخ فإن هناك من ناصر باطل الكفر بعد أن جاء هَدْيِ النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه بالدعوة الإسلامية المباركة، وهناك من ناصر العبودية بعد أن جاء من يحمل مشعل التنوير والحريّة، وهناك من وقف مع المستعمر الأوروبي ضد الثوار في عالمنا العربي والأفريقي في جميع الأقطار

المستعمرة، وما أشبه الليلة بالبارحة ، فهناك من يناصر العدوان السعودي الإماراتي ضد إرادة شعبه اليمني الحر!.

لكن لا يزال لدينا بصيص من أمل في أن يحل السلام في اليمن السعيد بعد أن أنهكه أبناؤه أولاً ودول العدوان ثانياً، وخاصة بعد أن انتهت الجولة الأولى من المحادثات اليمنية–اليمنية مؤخراً في مملكة السويد (ديسمبر ٢٠١٨م) وبرعاية دولية وقيادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد/انطونيو غوتيرش وممثله الخاص للسلام إلى اليمن السيد/ مارتن غريفث وفريقه الذين عقدوا العزم على إحلال السلام الدائم في اليمن.

لا يزال لدينا بصيص من الأمل في أن يستيقظ الضمير الجمعي للعالم بشعوبه ومنظماته الحقوقية وحكوماته لإيقاف زحف جشع المطامع غير المشروعة من قبل دول العدوان في أراضي وحدود وثروات اليمن.

ولا يزال لدينا أيضاً بصيصٍ من الأمل في أن تستيقظ ضمائر القادة اليمنيين الذين اصطفوا وعملوا إلى جانب دول العدوان، لنقول معاً كفى سفك المزيد من الدماء والأرواح اليمنية من جميع الأطراف، و أن لا وجود لأي حل يأتي البتة من على ظهر الدبابات أو عبر فوهة البندقية، بل سيأتي الحل بإذن الله من على طاولات الحوار السياسي بين جميع الأطراف المتنازعة، لحل سياسي وطني يُقنع جميع الأطراف المُتحاربة؛ والله أعلم منا جميعاً.

وفوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيم